

٤١٥  
ن ١٠ أ

نتائج الأفكار في شرح اظهار الاسرار للبركلي،  
تأليف آطه وي ، مصطفى بن حمزة .. كان  
حيا سنة ١٠٨٥ هـ . بخط الشيخ محمد سنة ١٠٨٥ هـ .

١٥٥ ق ١٧ س ٢١ x ١٤ سم

نسخة جيدة ، مجدولة بالحمر ، خطها  
نسخ معتاد . طبع مرات آخرها سنة ١٣٠٣ هـ .

٧٤٨٧

معجم المؤلفين ١٢: ٢٤٩ الظاهرية/ النحو : ٥٢٣

١- النحو ، اللفظة العربية      أ- المؤلف  
ب- النسخ      ج- تاريخ النسخ      د- شرح  
اظهار الاسرار للبركلي

٤١١٥٧٧

١٢ ١١/١١ ١١٧

٧٤٨٧





127



محمد افندي  
١٣٥٠

١٣٥٠

ابن السكيت في تاريخ دار الخوار

قال بنو العميد في تاريخ  
الاصحاح والاصحاح

٧٤٨٧

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم: ٧٤٨٧ ف ١٥٧٧ / ٤  
العنوان: تاريخ الأقطار في شرح إطلال الدنيا للبرقي  
المؤلف: آلهموي، مصطفى بن محمد - كتابه ١٠٨٥ هـ  
تاريخ النسخ: ١٠٨٥ هـ  
اسم الناشر: الشيخ محمد  
عدد الأوراق: ١٥٥ ص  
ملاحظات: -----  
-----  
-----

المجلد الثاني في تاريخ دار الخوار

والكتاب في تاريخ دار الخوار

بمصر في تاريخ دار الخوار  
الاصحاح والاصحاح

مطابق



ملیحا مکنتینا  
قیمی  
یا کسیج یا حیندا

مولی الجالسود و فلان

یا کسیج یا کسیج یا حیندا  
یا کسیج یا حیندا  
یا کسیج یا حیندا

ملیحا مکنتینا  
ملیحا مکنتینا  
ملیحا مکنتینا  
ملیحا مکنتینا

یا کسیج یا حیندا

ان المشتق یا کسیج  
عطف الیها

مجلسه التعلیم  
مجلسه التعلیم

فaint handwritten text on the right page.

فaint handwritten text at the bottom of the right page.











بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

والاعراض انما يجمع ليشمل ما تحتها من الالجاباس المختلفة  
غلب العقلاء منهم نفع باليات والنون كاسرار واصنافهم وقيل  
سهم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم  
على سبيل الاستيعاب والصلوة هي لغة الدعاء او التعظيم  
بشأنه يتنوع بالاضافة لاجلها على ثلاثة انواع تنوع الالجاباس الاجناس  
بالفصول فمنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة التقدير  
ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف الشرع من احد المعنيين  
في العبادة المختصة لتضمينها آياتها والمرادها المعنى اللغوي  
المتنوع على الالجاباس الثلاثة ولا يهمل كلام الله في تحمل الجنسية  
والاسترقاق وافادة التخصص ذكره مولانا صاحب الهوى  
ومراده الله تعالى علم القصر الادعائى والاسترقاق العرفى  
اذ جنس الصلوة او جميعها غير مختص ببيتنا عليه السلام  
ولذا قال في الامعان لاسم الجنس باعتبار وجوده في جنس بعض  
الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذمى ويحمل  
ان يكون مراده مولانا المذبور فالعنى جنس الدعاء او جميعه  
او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل على محمد ودعائه تعالى  
ذاته العلية مغفرة تعالى عليه السلام واحسانه تعالى عليه السلام  
وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب

قوله لا فاعلم ان الله تعالى  
والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الاجناس الاجناس  
المتنوع على الالجاباس  
الثلاثة ولا يهمل كلام  
الله في تحمل الجنسية  
والاسترقاق وافادة  
التخصص ذكره مولانا  
صاحب الهوى ومراده  
الله تعالى علم القصر  
الادعائى والاسترقاق  
العرفى اذ جنس الصلوة  
او جميعها غير مختص  
ببيتنا عليه السلام  
ولذا قال في الامعان  
لاسما الجنس باعتبار  
وجوده في جنس بعض  
الافراد والظاهر ان  
مراده انه للعهد  
الذمى ويحمل ان يكون  
مراده مولانا المذبور  
فالعنى جنس الدعاء  
او جميعه او جنس  
التعظيم او جميعه  
وارد او نازل على  
محمد ودعائه تعالى  
ذاته العلية مغفرة  
تعالى عليه السلام  
واحسانه تعالى عليه  
السلام وكذا تعظيمه  
ودعاء الملائكة  
والمؤمنين وتعظيمهم  
طلب

قوله لا فاعلم ان الله تعالى  
والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الاجناس الاجناس  
المتنوع على الالجاباس  
الثلاثة ولا يهمل كلام  
الله في تحمل الجنسية  
والاسترقاق وافادة  
التخصص ذكره مولانا  
صاحب الهوى ومراده  
الله تعالى علم القصر  
الادعائى والاسترقاق  
العرفى اذ جنس الصلوة  
او جميعها غير مختص  
ببيتنا عليه السلام  
ولذا قال في الامعان  
لاسما الجنس باعتبار  
وجوده في جنس بعض  
الافراد والظاهر ان  
مراده انه للعهد  
الذمى ويحمل ان يكون  
مراده مولانا المذبور  
فالعنى جنس الدعاء  
او جميعه او جنس  
التعظيم او جميعه  
وارد او نازل على  
محمد ودعائه تعالى  
ذاته العلية مغفرة  
تعالى عليه السلام  
واحسانه تعالى عليه  
السلام وكذا تعظيمه  
ودعاء الملائكة  
والمؤمنين وتعظيمهم  
طلب

المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها من مشترك  
معنوية بين الالجاباس الثلاثة اللفظية فلا يلزم عموم المشترك  
اذا اريد كل منها في اطلاق واحد الا اشتراك لفظاً فضلاً  
عن العموم فان قيل اذ اشتمل الدعاء على يكون للمصحة فكيف  
يصح استعمالها على تقدير كونها معنى الدعاء قال الله تعالى  
والملائكة يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
سليماً ومحمد في الاصل يقال لمن كثر خصاله الجيدة ثم جعل عالماً  
لافضل الرسل لكثرة خصاله الحميدة و اخلاقه الحمودة قال  
الله تعالى حق عليه السلام انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك  
الا رحمة للعالمين والى اي اتباع صحابة او غيرهم فلذا ترك  
عطفها او لتركه عليه الصلوة والسلام في تعليم كيفية التلبية  
عليه حيث قالوا كيف نصل عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد  
وآله الطيبين الطاهرين اجمعين عطف على الجديته بجامع ان  
الاولى شأنا على الله والثانية على رسول وكل منهما خير لفظاً و  
انشاء معنى اجمعين تأكيد للال لرفع احتمال ان يراد منه البعض  
بجمل الازافة على الجنس والتشبيه على انها للاسترقاق وهو اى  
بعد النزاع عن السعة البسمة والجدلة والتصلية والواو اما  
ابتدائية فاعلم مقام انما وعاطفة له مع ساقته على الهيئة السابقة

قوله لا فاعلم ان الله تعالى  
والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الاجناس الاجناس  
المتنوع على الالجاباس  
الثلاثة ولا يهمل كلام  
الله في تحمل الجنسية  
والاسترقاق وافادة  
التخصص ذكره مولانا  
صاحب الهوى ومراده  
الله تعالى علم القصر  
الادعائى والاسترقاق  
العرفى اذ جنس الصلوة  
او جميعها غير مختص  
ببيتنا عليه السلام  
ولذا قال في الامعان  
لاسما الجنس باعتبار  
وجوده في جنس بعض  
الافراد والظاهر ان  
مراده انه للعهد  
الذمى ويحمل ان يكون  
مراده مولانا المذبور  
فالعنى جنس الدعاء  
او جميعه او جنس  
التعظيم او جميعه  
وارد او نازل على  
محمد ودعائه تعالى  
ذاته العلية مغفرة  
تعالى عليه السلام  
واحسانه تعالى عليه  
السلام وكذا تعظيمه  
ودعاء الملائكة  
والمؤمنين وتعظيمهم  
طلب

قوله لا فاعلم ان الله تعالى  
والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الاجناس الاجناس  
المتنوع على الالجاباس  
الثلاثة ولا يهمل كلام  
الله في تحمل الجنسية  
والاسترقاق وافادة  
التخصص ذكره مولانا  
صاحب الهوى ومراده  
الله تعالى علم القصر  
الادعائى والاسترقاق  
العرفى اذ جنس الصلوة  
او جميعها غير مختص  
ببيتنا عليه السلام  
ولذا قال في الامعان  
لاسما الجنس باعتبار  
وجوده في جنس بعض  
الافراد والظاهر ان  
مراده انه للعهد  
الذمى ويحمل ان يكون  
مراده مولانا المذبور  
فالعنى جنس الدعاء  
او جميعه او جنس  
التعظيم او جميعه  
وارد او نازل على  
محمد ودعائه تعالى  
ذاته العلية مغفرة  
تعالى عليه السلام  
واحسانه تعالى عليه  
السلام وكذا تعظيمه  
ودعاء الملائكة  
والمؤمنين وتعظيمهم  
طلب

قوله لا فاعلم ان الله تعالى  
والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الاجناس الاجناس  
المتنوع على الالجاباس  
الثلاثة ولا يهمل كلام  
الله في تحمل الجنسية  
والاسترقاق وافادة  
التخصص ذكره مولانا  
صاحب الهوى ومراده  
الله تعالى علم القصر  
الادعائى والاسترقاق  
العرفى اذ جنس الصلوة  
او جميعها غير مختص  
ببيتنا عليه السلام  
ولذا قال في الامعان  
لاسما الجنس باعتبار  
وجوده في جنس بعض  
الافراد والظاهر ان  
مراده انه للعهد  
الذمى ويحمل ان يكون  
مراده مولانا المذبور  
فالعنى جنس الدعاء  
او جميعه او جنس  
التعظيم او جميعه  
وارد او نازل على  
محمد ودعائه تعالى  
ذاته العلية مغفرة  
تعالى عليه السلام  
واحسانه تعالى عليه  
السلام وكذا تعظيمه  
ودعاء الملائكة  
والمؤمنين وتعظيمهم  
طلب



قوله كما صلافة القضية بتقدير لا  
صلافة الرسالة على الافاضة  
المعنى لا يتمكنا من القضية  
تطابق على القضية المنطقية  
ومعناها القياس والتفكير  
كما سماه الشيخ محمد بن عبد  
والفصل والتميز والبيان  
وقوله في قوله على القياس  
ظرف لفعل متعلق بقوله  
والفعلتان هما الافاضة  
في قوله بالاطلاق المحل من قبيل  
حوال الاكس على السبب بقوله  
بهذا بار مثلاً المشارة بالافاضة  
ظ وافتقار جعل عليه بار  
حيث سببه لانه سببه كما  
تقدر هذا

بطريق عطف القضية على القضية فهذه الغاء جواب افتا المقذرة  
او الموهومة اجراء لها مجرى المحقق رسالة وهي الوساطة بين  
المرسل والمرسل اليه في ابصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت في الوفا  
على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل  
الاختصاص وعلى المعاني المدونة كذلك كما يطلق القضية والعامل  
ونظائرهما على القيلين لما فيها من ابصال كلام المؤلف ومراده  
في المؤلف له فعلى الاول يكون هذه ابشارة الى الفاظ والعبارات  
التي تنبئ بعد او التي بين الدشمن وعلى الثاني يكون ابشارة الى المعاني  
المرتبة الموجودة في الذهن او في الالفاظ او في الكتاب ولو  
عكس لا يجزى لا حذف المضاف في المبتدأ وفي الخبر فافهم في بيان  
اجوال ما يحتاج اليه كل عرب او في تحصيل ادراكاتها والتفصيل  
مطلب من الباب الاول ان كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على  
العلمة كقاعدة النحو اذ من عرفها بالنقل لا يحتاج ففلا عن كونه قوله  
اشد الاحتياج وهو اي ما يحتاج اليه كل عرب اشد الاحتياج  
ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل وكيفية  
عمله وشرايطه وفي اي لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الفاظ  
المتعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة  
المدرك والمؤنث والنثنية والجمع والمعرف والتكرار وغير ذلك

المشار اليه قوله  
فعل اول  
اي على تقدير ان  
بارسالة العباد  
والعبارات المتعلق  
تفسير الالفاظ  
قوله في الثاني  
وهو احتياج  
المعنى للمعاني  
قوله في المبتدأ  
قوله في الخبر  
ان على تقدير  
الذي جاء به  
المقصود  
قوله في قوله  
اشد الاحتياج  
اي في كسبي اول  
فقد صدر قوله  
ان تفصيل  
جه ما قدرنا من  
المضافه على  
ثمن من تعمله  
قوله في قوله  
ما يحتاج اليه

المعنى لا يتمكنا من القضية  
تطابق على القضية المنطقية  
ومعناها القياس والتفكير  
كما سماه الشيخ محمد بن عبد  
والفصل والتميز والبيان  
وقوله في قوله على القياس  
ظرف لفعل متعلق بقوله  
والفعلتان هما الافاضة  
في قوله بالاطلاق المحل من قبيل  
حوال الاكس على السبب بقوله  
بهذا بار مثلاً المشارة بالافاضة  
ظ وافتقار جعل عليه بار  
حيث سببه لانه سببه كما  
تقدر هذا

قوله في قوله على القياس  
ظرف لفعل متعلق بقوله  
والفعلتان هما الافاضة  
في قوله بالاطلاق المحل من قبيل  
حوال الاكس على السبب بقوله  
بهذا بار مثلاً المشارة بالافاضة  
ظ وافتقار جعل عليه بار  
حيث سببه لانه سببه كما  
تقدر هذا

فليس بهذه المشابهة ولذلك يجعل لكل منهما بابا على حدة بل ذكر بحث  
كل منهما في اثنا عشر بحث فقه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من  
تتبع كلامه اي الاعراب اتمافره به للتنبه على اذام المدايه لياصل  
بالمصدر لا المعنى المصدر الذي هو كذا وت واما في قوله اول  
الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين في اللزوم  
الاصليه واذ كان منبهة الاحتياج اليها مقتضيه لكمال الاعتناء  
بشأنها المقتضى لسان كل منهما في باب حدة فوجب ترتيبها اي  
جعل الرسالة ثابتة عائلة ابواب فعل يتعلق به بلا تضمين  
لهذا اذا جعل على المعنى اللغوي وهو جعل الشيء متصفا بالرتوب  
وهو الثبوت وان جعل على العرفي وهو وضع الاشياء بتقديم  
بعضها وتاخير بعضها فلا يتبدل من معمول متعدي فيغير  
اجزاء الرسالة فيتعلق على ما باعتبار تضمين معنى القصر والالا  
اي فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلثة  
ابواب او قصرها او او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف  
المذهبيين قال الفاضل العصام اختلفوا في حقيقة فعل ان  
خذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل المذكور واورد عليه ان  
حينئذ هو الخذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ورفع بان لا يعد في  
انه حينئذ كان الامور المذكور من تسمية التضمين اي ثانيا  
تسمية قسم فتمت شايخ في كلامهم بانه خاص وقيل هو كناية  
عن انحصار كل

قوله في قوله على القياس  
ظرف لفعل متعلق بقوله  
والفعلتان هما الافاضة  
في قوله بالاطلاق المحل من قبيل  
حوال الاكس على السبب بقوله  
بهذا بار مثلاً المشارة بالافاضة  
ظ وافتقار جعل عليه بار  
حيث سببه لانه سببه كما  
تقدر هذا

قوله في قوله على القياس  
ظرف لفعل متعلق بقوله  
والفعلتان هما الافاضة  
في قوله بالاطلاق المحل من قبيل  
حوال الاكس على السبب بقوله  
بهذا بار مثلاً المشارة بالافاضة  
ظ وافتقار جعل عليه بار  
حيث سببه لانه سببه كما  
تقدر هذا



قولنا انما التباس الحكم بهذا الكلام انما يصح اذا كانت النسبة الحكمية مع النسبة العامة التجزئية النبوتية كما  
في الموجبة والسالبة كما في السابق ان الحكم كذلك كما عرفت سابقا واما اذا كانت النسبة الحكمية  
مع النسبة التقييدية النبوتية في الموضوعين فلا يصح اذ لا نزاع في ان الحكم مع النسبة العامة التجزئية النبوتية  
في الارجاب والسلب في السلب وبيان النسبة التقييدية والنسبة العامة التجزئية بكون بعينه وكذا بيان النسبة  
النبوتية والسلب بكون بعينه فكيف يصح التباس بينهما خصوصا في السالبة مع كون البعدين هما تلك المرتبة  
و ايضا اصحوا الحكم بان تصور النسبة الحكمية شرط حصول الحكم

مفصلة في قوله  
داود بن علي  
للتفصيل في هذا الخبر







اللفظية كما عرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اذ ان  
يقسم الكلمة او لامر فالها و لفظ قسم من اقسامها ويبين كون  
كل منها عاملا كلاً او بعضاً في اثنان و يعرف العامل و يقسمه  
ثانياً فقال اعلم للظايعات او لا قبل الشروع في المقصود  
وفي الصحاح والمقاموسى اذا جعلت او لا صفة ليرتفع تقول  
لغيت عاتق اول واذا لم يجعله صفة مرتفعه تقول لغيت عاتقاً  
اولاً ومعناه في الاقل اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام  
ان الكلمة لامر بالجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود  
التعريف وهو للافراد لا للماهية كما هو في البعض والتعريف  
كما يتبع فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث هو اذ التعريف  
كما التعريف للماهية لا للافراد على حقة الناهل العاصم في اول  
شرح للكافية وتاويلها للوحدة الشخصية الكلية للانية  
لضعيف الكلمة ولا تناف بينها وبين الجنس لان حيث هو هو  
والان حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التناف بينها وبين  
المركب او بين الوحدة الشخصية للجزئية والجنس في الكلمة  
والكلام ما يجوز ان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للثابت  
في القلوب وقال الشيخ الرضى وهو اشتقاق بعيد وهي الواو  
اعتراضية اللفظية في الاصل بمعنى الرضى وفي العرف صوتون من

قول الواو اعتراضية فهي مبتدأ وما بعده  
خبره والجملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر  
المعبر عن الكلمة وتلحق حص  
قال السعدى في شرح الكشاف في  
كيفية التسمية للفرق بين  
ان في الالف والهمزة والحاء  
ويجوز ان تكون التسمية في الاعراب  
الى التسمية للحكم ولا يعبر عن الاعراب  
بما قبله وانما التسمية في الاعراب  
انها الحاء في الاعراب فانها  
سواء في الاعراب في الاعراب فانها  
سواء في الاعراب في الاعراب فانها

كلامه في الاعراب في الاعراب فانها  
سواء في الاعراب في الاعراب فانها  
سواء في الاعراب في الاعراب فانها  
سواء في الاعراب في الاعراب فانها

قوله متى الذكر الا واللام من تمام التعريف بل التعريف تعيين سلفي فقط فقول متى ذكر كاشف  
الدلالة بانها في ضمن المعين له من اللفظ المعين بعد العلم بانهم في اللفظ الى ان الولاية مظاهر عن الوضوح  
كما اشار الى اللفظ في قوله لان احتياجه الى متعلق في الولاية وعلم المعنى لا في تعيين واجعل وما شرح  
الفاصل والعصم في الحاشية حيث قال وفيهم المعين من اللفظ واللفظ عليه متعلق في قوله اللفظ الوضوح  
انتمى فمبذور وجه تقرير بعضه الفضل والاول في قوله بعد قوله متى ذكر كاشف ان اللفظ المعين للام  
الخرق وانما لم يجرى في الخروف عن هذا التعريف وهو تعيين الشيء لشيء بعينه الخروف لهما منها و  
محتاج الى متعلق ليس في الموضوع وتعيينه بل في الولاية وفيهم معانيهما من الفاعل والوجه لهما في الولاية  
الموضوع ووجه الولاية لانه في الولاية

مشانه ان يخرج من الفهم معقد على الخرج وتعيينه المشهور وهو ما  
يتلطف به الانسان حقيقة او حكماً وورثي لتوقف اللفظ على  
اللفظ ولا مجال هنا للجواب المشهور في امثاله وهو كون المراد  
تماماً التعريف لغوياً لما عرفت ان الرتبة فلا يصح تفسير الاصطلاح  
به كما لا يخفى كذا في الاصحاحان خرج به الدوال اللفظ كالتلطف  
والعقود والاشارة والتصب عرف باللام للتخصيص بالنية  
والماهية ولذا عدل عن قوله وضع الى قوله الموضوع ولان  
المفعول اذ على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف  
الوضع المطلق تعيينه في الشيء متى اذ ذلك الاول فهم الثاني ولو  
بغيره للعالية والوضع اللفظ نوعان سلكه بتخصيص هو تعيين  
لفظ معين بتعريف اي مادته وجوهه المعنى وجعله بازائه ونوعه  
تعيين هيئته افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق  
هو الوضع الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليعرف معناه  
او مناسبة في موضع الوضع ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص  
لان استعمال الوضع باللام دون الباء يباين ويشمل التعريف وضع  
المشترك والمراد في بلا تعلق قوله للعالية به اي بالتعيين زائدة  
على المشهور ولا بد منه متعلق بغيره قول هيئته افرادية سلكه في الاعراب

قوله متى ذكر كاشف  
قوله في الاعراب في الاعراب فانها  
قوله في الاعراب في الاعراب فانها  
قوله في الاعراب في الاعراب فانها

قوله في الاعراب في الاعراب فانها  
قوله في الاعراب في الاعراب فانها  
قوله في الاعراب في الاعراب فانها



وسائر التثنيات والمضغ في المنسوب والمثنى والمجموع قوله  
 او تركيبة كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد  
 المهملات كالدين والميز ومقتضا الطبع والمحرفات عن  
 الوضع غلطا كما يستعمل المحرف عن المشعوم فان المحرف الاول  
 لم يقصد جعله لمعنى بل قصده به يتوهم انه يجوز له بكثر التوهم  
 ويقى الحرف لان احتياجه الى متعلق في الدلالة وفهم معناه لاني  
 التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه استعمال الالوضع واتما  
 الجان فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال ان الجاز  
 موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله لا وضع  
 في غيره اذا وجد علاقه بين العلاقات المعتدلة لكن هذا استعماله لا  
 وضع ولو قيل نسبه وصفا فلا يحتاج في الاصطلاح فظهر ان الوضع  
 يخص الحقيقة والاستعمال بعينها في الجاز والكشاية بمعنى هو في  
 الاصل مصدر يمتي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول وهو  
 الاصل معنى اما يقصد بشي او بعد زمان او مكان ثم نقل اليه  
 اوله مفعول وفي الاصل معنى كمرى ثم خفف وتدل قال الفاضل  
 العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير له لتخفيف  
 خرج به حروف الهجاء الموضوعه لغرض التركيب لا بازاء المعنى  
 ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخل في مفهومه تصريح بما علمه التزميا

كأنه م

كما في الكلام  
 كقولهم  
 كقولهم  
 كقولهم

لان

لان دلالة التزمم مبنية في التعريف فها يرد عليه انه يلزم ان يدل  
 الدلالة ايضا لان دلالات الوضع عليها التزمية ايضا بل دلالة التزم  
 الوضع على المعنى اوضح عليها لذكره في مفهومه كما سبق والمضغ في  
 هذا المقام تحقيقا مذكورة الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع  
 اليه لكن يتبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لان  
 لكل مقام مقال مفرد صفة لمعنى وهو ما يدل جز لفظه على جز ثم  
 فان قيل هذا يومهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد  
 وليس الامر كذلك فانه اتصافه به بل معنوية انما هو بعد الوضع  
 فيحتاج الى ان يرتكب فيه يجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيل  
 واما لا يجوز في التعريف قلت لا يجوز فيه لانه زمان وقوع نسبة  
 الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون  
 حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بل بالمعنوية و  
 ذان غير معتبر في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان  
 القتل لا يقع على الحيين هو حي بل على المقتول بذلك القتل  
 فالتد حقيقة كما حققه المصنف فمعلقة على الامتحان في بحث المعطوف  
 وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها مثل قائمة وبصري فقال  
 معنى يدل جز لشدته امتزاجه بعد لفظا واحدا فان قيل يخرج  
 ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منهما كما

القول جز ومناه

فان بعد زمان الوضع وليس كذلك  
 نعم للوضع تقدم وانما على الافراد

لفظ على جز  
 معناه لكن



دته تدل على معنى فلا يكون مفرد مع انه كلمة اتفاقا فينتقض بقوله  
 تعريفها بما قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف كالجمادات  
 لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ الصوت الملتصق لا  
 كفية له كما هو مذهب الشيخ بسبباً فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة  
 ولا يخرج مثل عبد الله علماً لانه مما لا بد لجزء اللفظ على جزئه  
 وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثة فعل كفي  
 باسم مدلوله التضميني وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس ما في  
 الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كلمة على اصل  
 بخلاف الاسم كما يصرح به وهو اي الفعل ولما كان فصله من الاسم  
 بالدلالة على احد الازمنة الثلاثة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم  
 وهي الاقتران لفظاً باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيداً اقتزان  
 لفظه مع ان ليس كذلك ولذا احتجبت الى التثنية وبلات التي ذكرت في  
 الامتحان او مفيداً اقتزان المعنى فوجب حينئذ ان يرد به المعنى  
 التضميني الذي هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها  
 فقال مادد وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتدكير الضمير  
 في دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل المصمم لاعتق لفظها  
 حتى يكون التدكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجاي بهيئته و  
 وضعاً اي دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعيته او حال كونه هو  
 هو

موضوعاً او وضعياً على احد الازمنة الثلاثة الالفاظي والحال والاقبال  
 بان وضع هيئته الازمنية له بوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع  
 شخصي ولكن لم يذكر دلالة عليه بنفسه بهذا الوجه كما ذكرها القوم  
 لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالة على الزمان  
 اصلاً كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته بهيئته كما مس  
 وغداً والآن وكذا الصبح والغيبوق وكذا يخرج السماء الافعال و  
 السماء الفاعل والمفعول لان هيئته كل منها غير موضوعة للزمان  
 حتى تدل عليه وضعا بل افايد كل من اعليه عقلاً او بقلبه الامثال  
 وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلاً من السماء الفاعل و  
 والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر  
 كونه هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به متعاقبت  
 معنى قولهم انه حقيقة في الحال ان حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم  
 يلزم كونه موضوعة للزمان ولا يخرج الافعال المنسوخة عن الزمان  
 بحسب الاعمال لدلالة هيئته كل منها في الاصل عليه وضماً ويخرج  
 نحو زيد علماً لانه واضع العلم له بوضع هيئته للزمان كما لا يخفى على  
 من له الادعان فان قيل ان المضارع كونه الاعلى الزمانين يخرج  
 بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به جمعاً قلت ذلك ثم لانه  
 لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأه الاستعمال ولو

فقط اصلاً ايضاً كما يخرج الاسم  
 لان منه مالا يدل على الزمان



ستم الاشتراك فيه فالخروج من لادة اللثة لعل الاثنين والحق  
 الواحد صنفان لانه عليه اعم منه وانما اذا لم يكن مشتركاً اصلاً بل  
 كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فلا اشكال اصلاً ولما كان يميز  
 الافراد بالخاصة اوضح بالحد وانتفاع المبتدئ بها اكثر من بالحد  
 وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفس الافراد  
 التمييز الذاتي ولذا قدم قال ومن خصوصه خبر مقدم على المبتدأ وهو  
 دخول قد اي بعض خواص الفعل لا الهاد دخول بمجموع هذه الا  
 الاشياء الثمانية وهذا مبني على ان يكون الواو لفظ الجز على الجز  
 فالعطف قبل الحكم وان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق فيقدر  
 مع مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدا لفظا كريدو  
 يركب في الدار وان من للتبويض والافلاذ ليدل على بعضية المجموع  
 التي هي المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كونها من للتبويض  
 وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير  
 عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا في اللفظ وان حصلت بالمشاهدة  
 وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا  
 كالثاء تبيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونوني  
 التاكيد وهي خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره  
 وهي اما شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون

الاشتمالاً

او يميز  
 او يفرق  
 او يبين

جمع خاصة

الاشتمالاً دخول قد الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه  
 اذ يصدق تعريف الخاصة عليها لا اشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان  
 وجه الاختصاص كونها التحقيق للحدث الفعلي او تقليبه او توقعه  
 او تعريب الحدث الماضي الى الحال ونحوها لا تحقق الالف الفعل فان  
 قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يجز به الواضع ولو عرق  
 الاختصاص فلا دور فافهم والسين اي سين الاستقبال الغر  
 لغزيت سوف وسوف ويستميان حرق تنفيس لكنه في الثاني  
 زائد وجه الاختصاص كونها التخصيص للحدث الفعلي بالاستقبال  
 المعلوم بالاستقراء وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم  
 ولما لانها النفي الفعلي ولا امر لانه لطلب للحدث الفعلي ولا  
 النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اتم  
 بالاضافة بتشكيل المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه  
 او يستجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رمى الرضى والوصف والبيان  
 بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد السند في الحواشي  
 الكشاف ان امثالها اذ اريد بها انفسها قد يزداد في اخرها الهمزة  
 كما تزداد اجعلت سماً وقد لا تزداد فاحفظه وكله عامل على ما  
 سيجي في بحث العامل القياسي واسم ماخوذة من السمو وهو  
 اللؤلؤ سمي به لاستعلاءه على اخويه من جهة كونه مستد اليه ونحوه

اللفظ والحواف

كما يصدق عليه الايجاز في اللفظ والحواف  
 كما يصدق عليه

لانه قد ورد في ذلك معلوم بالحق



الكلام من وحدته بجمل بخلافها وهو ما اى كلمة بقرينة جعله  
 قسما من اهل على معنى وعدا المتبادر من الدلائل التي وصفت  
 بها الكلمة ما يكون الكلمة باعتبارها وهي الدلالة الوضعية  
 او التي بما ذكره في تعريف الفعل ولما كان كونه المعنى في نفسه او  
 في نفس الكلمة واجعا لا كونه مستقلا بالفعل لغهوية وكان  
 هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه القول مستقلا  
 بالقرينة اى بالمعنى الوضعية تصريح بالمقصود وايضا للمراد يعني  
 بفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلق بخصوصه او  
 بفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على  
 المتعلق وخرج بهذا القيد للرف فان معناه غير مستقل كما يجي  
 غير مقنون وضعا تركه الكفا بما ذكره في تعريف الفعل فيه اى  
 في الفهم عماد على باحد الاسارمنة والظاهر المتكلم لما سبق  
 ان يقول ماد ال ببادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته  
 على احد الارمنة لكت اراد التنب على انه يمكن اصلاح عبادة  
 القوم في الجملة بذكر قيد اعلموه كما اصلح الفاضل الجاهى عبارة  
 ابن الحاجب يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم  
 ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يتقدح في عدم الاقتران كون  
 المعنى مغايرنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضرب  
 مع ان الضرب

غير دال بهيئته على احد الارمنة  
 بل الاظهر الانسب بقوله

مع ان الضرب انما يقع في احد الارمنة فيقترب به في الواقع لكونه غير  
 مقنون في الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ اخر  
 ادبعده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا زيد ضارب امس او في الما في  
 زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل ودخل به ما خرج عن حد الفعل  
 مثل رجل ونعان وامس ورويد ومن خواصه تذكر ما ذكر في  
 الفعل دخول التنوين ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتأكيد والمعاد  
 به ما سوى الترتيم والغلان فانها غير مختصين بالاسم لم يستنوها  
 كما استنى البيضاوي لانها كونهما في غلبة التندرة لا يراد ان عند  
 الاطلاق صرح به في الامعان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه  
 يمكن مدخول اى لتقرره واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في  
 اصلا ولا في الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التكبير فلانه تكبير  
 المعنى المطابق المستقل وهو لا يوجد الا في الالك وقد عرفت  
 ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن  
 المضان اليه فلا اختصاص الاضافة به وسجي وجهه واما اختصاص  
 تنوين المقابلة فلانه لمقابلته نون الجمع المذكور السالم الذي لا يوجد  
 الا في الالك فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في  
 مقابله في الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على نبرة  
 الاصل فلما يوجد الا في الجمع المؤنث السالم الذي لا يوجد الا في الالك

الترتيم او از قلد روى  
 يقال ترتيم ان ترفع صوته



بشهادة الاستقراء هذا على رأي ابن الحاجب وانك الزمخشري  
 تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وحروف  
 الحركات لانه لا خفاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المفعول به فلا يدخل  
 الا اياها ورتبان هذا منقول بالهمزة وكونها جزءا من حروف  
 المباني وحروف الجر كما يدعى هذا كما لا يخفى لوجود الاختصاص في كل  
 منها ولو سلم ذلك فالاختصاص انما يوجد في البعض دون الكل كما  
 يجي. والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب  
 والخيار عند المصنف في وجه الاختصاص وفي امثلة الاستقراء ليس  
 الا كما صرح في الامتحان والام التعريف وهذا اظهر من قولهم الام  
 للترجم اذ وادب لام التعريف واعتماد ذلك على الافتقار وقد  
 نبت في الامتحان انه لا يكون قربة للمبتدئ ان في هذا اشارة الى  
 ان المختار عنده ما ذهب اليه بسببه ان حرف التعريف هو اللام  
 وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالتاكن لا ما ذهب  
 اليه المبرد من انه همزة وحدها زيد عليها اللام للترقي بينهما وبين  
 همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه للليل من انه كان لها وجه الاختصاص  
 انه لتعيين المعنى للطابق المستعمل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو  
 لا يوجد الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاستقراء بالكونه مستدا  
 له وهو معنى التزاتي مجازي له والحقبة او اظهر عدل عن  
 قوله

٦  
 وتضعيف العيب للذي  
 للتعدية فانها مع كونها  
 للاقتضاء يدخلان في فعل  
 فلا يصح جعل الاقتضاء  
 للاختصاص

قوله وكونه مبتدأ وفاعلا واقباله بقوله مستدا اليه مع كونه اشهد  
 واخصر تنبها على ان الاصل في المنسند اليه المبتدأ والفاعل والبواقي  
 فروع قدم الاول اشارة الى ان حق التقديم وحق الثاني التأخير  
 ثم الظاهر ان الضمير يرجع الى الاسم فيراد به الاختصاص معلوم  
 عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم  
 بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بان يرجع  
 الى الاسم باعتبار جنس الاسم وهو الشيء فيجوز لا يلزم الخذوران  
 وانما يلزم ان لو يرجع اليه باعتبار خصوص النوعي فالمعنى  
 كون الشيء مبتدأ وفاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع  
 لا سائر مفهوم مصدره الا شيء والمنسند اليه مبتدأ وفاعلا  
 لا يكون الا اذا كانا فلو كان مستدا اليه بان كان مبتدأ وفاعلا يلزم  
 الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم  
 معاني حلية واحدة وللحق لا يصلح ان يكون مستدا والامسند اليه  
 كما يجي فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اي كون  
 الشيء مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة  
 للتعريف او التخصيص الذي يمتدعيان استقلال المعنى ومطابقته  
 بشهادات الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية فرع  
 المعنوية فخص باختصاصه وببعضه عامل باسم الفاعل على



في بحث العامل العيني وبعض غير عامل كانا وانت والذي  
وهو اللفظ بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الامكان في طرف  
الكلام غير جز منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح ما دل على معنى  
غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل الـ وتابع لفهم غيره  
وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى  
اسم مثلا معنى من قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظا  
حيث هو حالة بين التبر والبصرة والـ لمعرفة حالها ولذا لا  
يصلح ان يحكم عليه به واذا لوحظ ذلك الابتداء قصد اصر  
معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه به ومعنى الابتداء قول  
ابتداء يسرى من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الطرف  
ملحوظا ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق  
ليلاحظ معناه قصد ومعنى الطرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا  
هو المراد بقولهم عام في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره  
عمل عنه الى ذكره ايضا واظهار المراد وخرج به عن التعريف الاسم  
والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقة لزم دخول  
الفعل في التعريف لدلالة على الحدث المستقل والنسب الغير المستقل  
فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالة عليه من ذكر الفاعل كما بينت في تعريف  
وان اريد التضمنة زاد الفساد لعدم صدق على الطرف لعدم دلالة

عام

عام على تسمى غير مستقل مع صدق على الفعل لدلالة على معنى  
غير مستقل وهو النسبة لما فاعل معين وان اريد الاعمى لزم ما لزم في  
المطابقة ملت المراد الاعمى ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة  
تدل عليه كما صرح في الاستيلاء وصرح فيما علقه عليه ان يجرى ورود  
الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه عامل كطرف الجرح وبعضه غير عامل  
كراه وقد تم اعلم اي بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها  
ان مفهوم العامل الذي هو المقصود فتم للترافى الزمانى او الرتبى  
اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللمتية على المفارقة  
اذا المراد بالاول ما صدق عليه وبالثنى المفهوم وما قيل ان المعروف  
اذا اعيدت معرفة فهي عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد طرف  
وهي هنا وجد لما عرفت هو ما اى بشئ لفظا او غيره اوجب بولطه  
بالتعريف زيادة على قول الجمهور ولا بد منها ولا التعريف بها الا انها  
موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الوساطة كون  
بالنصب اخر الكلمة فعلا او سما حقيقيا او حكميا موروثة او مبنية على  
وجه مخصوص من الاعراب بيان للوجه مخصوص وزيادة على قول  
هم بعضهم لئلا ينتقض ببيان المتكلم في مثل فلان فانه يوجب بوساطة  
المجانسة والاتصال كون اخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب  
فيخرج به فاذا قيل المراد بالوساطة المعاني الحقيقية او المتشابهة التامة



المقتضية للاعراب على ما بينت فيخرج باء المتكلم بها فانه وان كان  
موجبا لكلامه ليس بهذه الوسطة قلت كون المراد بهما ما ذكرنا فانها  
من الاعراب ولولاها لم يفهم فافهم لكن لازم بذكره الدور لذكره  
العامل في تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي يقصد  
به تعيين صورة حاصلة وتبين معانها عددا فيجوز فيه العكس  
بحوال القصاص العود والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو  
كان هذا تعريفاً سمي يقصد به تحصيل الصورة ولا يخرج ان هذا  
لا يصلح لانه معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه و  
كيفية اعمالها وشرايطها كما صرح به في الامتنان وتفصيل الفرق  
بين الاسمي واللفظي المذكور فيه ايضاً وفقك الله بطلان المراد  
بالوسطة مقتضى بالامر الاعراب فيخرج بها عن التعريف ما لا  
يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصل من الحروف لجارة الزيادة و  
مثل رب والمضارع بالاضافة اللفظية وان وان الداخلين على  
الماضي الواقع موقع المضارع فكون تعريف العامل الاصل فيلزم  
كون ذكرها في مسياتي مستلزماً مع كونه من مقاصد الفن ولوراد  
بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لا صاب كذا اعتراض في الامتنان  
على تعريفه ايضا وتي الحرف ويمكن ان يقال ان اشار الى الحفظ  
وتبينها بان اخرها عن التعريف وادخلها في التقسيم كما بينت في هذا

مفهوم

العكس

مفهوم من كلامه ايضا في بحث الجوررات في الامتنان وهو اي  
مقتضى الاعراب في الاسماء حال من المبتدأ والعامل معي الفعل المفهوم  
من نسبة الخبر اليه او ظرف توارد المعاني المختلفة عليها اي كل وا  
حدهن الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكماً واراد على  
اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قبل بالجمع يقتضيه انفس  
الاحاد الاحاد والمقتضى في التحقيق هو المعاني كما يشعور بها قوله  
فانها الخ وقوله وهي تقتضي الخ لانواردها لكن اضافة اليها اشارة  
لان اقتضائها لسبب تواردها عليها في انها اي المعاني المختلفة  
امور خفية سندعي علايم اي كل امر منها سندعي علامة ظاهرة  
لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حالاً في اخر الكلمة فتقدير  
وان في نفسها فحلية كما بينت في الباب الثالث لتعرف مثلاً اذا  
قلنا ضرب زيد غلام عمر وقضرب اوجب كونه اخر زيد مضموماً  
واخر غلام مفتوحاً بوسطة ورود الفاعلية اي بوسطة الفاعلية  
الواردة على زيد وبوسطة ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب  
بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني واوجب غلام ايضاً  
كون اخر عمر ومكسولاً بوسطة ورود الاضافة عليه اي كونه منسوباً  
اليه لغلام فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء بسبب تعلقها  
على اي المعاني الخفية تقتضيه نصب علايم هي الاعراب فالعامل يحصل

وهو ظهور

بسبب تعلق

على حرة

ط



الاعراب بالواسطة وجعل العامل محضاً وموجباً للمعاني و  
 علائقها افعالها واعتبار الخويين واقام التحقيق الفاعل المؤقت  
 هو المتكلم والعامل هو الآلة الآلة وجعلها الخويون كما انها هي  
 الموجبة عما هو المراد الرضي وقال الفاضل العصام بالآلة هو الآلة  
 وجعل العامل المبتنى على التنزيل ايضا علم ان الاعراب معينين  
 عام وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلاً عليه  
 وهو تابع لغرضه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام  
 والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظي والتقدير  
 وهو ليس بمراد هنا كما لا ينبغي عما من تتبع كلامه وفي الافعال اي  
 المقضية الاعراب فيها المشابهة التامة فقط لانه سائر الافعال و  
 انما يتعد وفي المضارع ولا حتى لا يحتاج الى البيان ثانياً اليحسن  
 المقابلة بالاكفاء انما في بصفة الجمع مع ان المتكلم للمضارع الافراد  
 للمتكلمة والتثنية عن تنوع المضارع كالحمد المطلق والمستوفى لا غير ذلك  
 او للنظر الى الافراد فان مشابهة الاسم الفاعل ولو صورة كما في صورت  
 دخول اللام عليه فانح فعل معنى كما سيجي اللفظ ومعنى استعمالها الشبه  
 الاول وهو التثنية لفظاً فلهذا انما التثنية اي الاسم الفاعل في الحركات  
 اي في فظها وافق للاسم في نوعها اولاً والثبات في عددها وثباتها  
 وصفة الجمع انما بالنظر الى الافراد للمتكلمة قال المصنف واما التفسير  
 او

كلام اي اسم الفاعل كسبي  
 النص به ووجه التصريح

بالمعنى

جامعة الرياضيات  
 المكتبة المركزية - قسم اللغات

بالمعنى لا يخلو لال الجمعية باللام فليس بغيره ههنا اذ ليس معنى الاختلال  
 بطلان اعتبار القدر اصلاً حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء  
 واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسبت اليه وكونه معنى كل الافراد  
 فان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب ومد  
 خرج ويدخرج مثل عثالين من الاصلين واقام الثاني وهو التثنية معنى  
 فلقبول كل منها اي المضارع واسم الفاعل الشروع والاشتراك بين  
 المعاني والاختصاص والاحتمال لها على سبيل البديل عدل عن  
 العموم الشايخ في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منها والحمد على  
 الشروع بعيد والمضارع به اولى وللخصوص فان الاسم اي اسم الفاعل  
 عند تجزئه عن اللام بعيد الشروع بين الافراد وعند دخول حرف  
 التعريف عليه يخصص انما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخول  
 بالضمير الرجوع الى اللام مع كونه احصراً وعامقضى الظ للتثنية على  
 ان اعتبار المشابهة للاسم الفاعل دخول عليه معنى على اعتبار كون اللام  
 حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار كونه للدخول عليه سما ولو  
 صورة والا فالدخول عليه ليس باسم فاعل فضلاً عن المشابهة له  
 بل فعل في المعنى والتحقيق عما هو ذاك الجمهور كما سيجي انما لم يقل  
 اولاً حرف التعريف لعدم الحاجة لاهذا التثنية عند تجزئه ثم ان اختيار  
 اللام اشارت الى الاختلاف الحار في حرف التعريف ان الالف

في الكلام كون اللام في قوله



او اللام او كلاهما جارية الموصول ايضا طرح به الفاضل العمام وان  
 المختار عنده من ذهب سبويه كما ذكر حرف التعريف نحو ضارب فانه  
 يحتمل زيد او عمراً وغيرهما والضارب فانه يختص بعين سواء  
 كان اللام حرف التعريف او اسماً موصولاً فانه معرفة يجب ان تكون  
 صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجزئه عن حرف  
 الاستقبال والحال قدم الاول للاختصاص به بخلاف الثاني فانه يجر  
 في الاسم ايضاً ولان الاحتياج للاول اشد لعدم تبادر الاستقبال  
 عند التجزئه عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشته الحاجة الى حرف للحال  
 يحتمل للحال والاستقبال قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره  
 بخلاف الثاني نحو يضرب وعند دخولها في دخول احدهما  
 عليه يختص بالاسم في الحال نحو يضرب ويضرب  
 وتبادره: التزم عند التجزئه عن الترابين حاله او مقابلة  
 وهي حرف الاستقبال والحال في المضارع والآن وقد فيها او امسى  
 في الاسم للحال لاقتضاها مفهومها الوقوع واقا الثالث وهو التزم  
 استعجال الوقوع كل من هما صفة لذكره بحسب الظاهر واما في التحقيق  
 فجزء اول منها نحو جاءني رجل ضارب او يضرب فانها في الاول  
 مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة لظهور  
 المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولا دخول لام الابتداء

عليهما

ضارب

عليهما نحو ان زيداً لضارب او لضرب فترده المشابهة اي المشابهة  
 لفظاً ومعنى واستعمالاً نطقاً المضارع اي بتبعيته للاسم فيما اي في  
 يشي هو اي الاسم اصيله وهو اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به  
 هنا استعداد الآخر للحركات العالمية وعدم الامتناع عنها بالفظا  
 او تقديره او يقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما تقتضي اسم الفاعل  
 للمضارع فيما هو اصيل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما  
 والقوم اعتبروا الشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس ونظر المقصود  
 ادق وبالقول احق لانها لو كانت كما اعتبره لم يكن مشابهة بينهما  
 تامة كما اعترفوا في بيان وجه اشتراط احد الزمانين في عدل  
 اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة لفظاً  
 ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت في كلا الجانبين ولانح لا  
 يظهر من هذا الشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود  
 من هذه التشبيه يلجع بين الشيين في امر غير قصيد الى الحاق النقص  
 بالكمال فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم  
 فاعرابه ليس با الاصله فاذا قلنا ان يضرب مثلاً فان اوجب  
 كون اخر يضرب مفتوحاً بواسطه المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم  
 ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان العامل المراد به ما يعبر  
 الاصل وما يباحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهره ولان

تفضل

اي بعد



يراد به فيما سبق المعلوم وهذا الافراد عارضين لفظي ومعنوي  
فاللفظي ما يكون للسان فيه حفظ ولا يكون معنى يعرف بالقلب  
وهو اي اللفظي عارض بين سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح  
هو الذي يتوقف اعماله على السماع والمراد به القوي فلا دور  
ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعا غير مخصوص  
وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللفظ من سماعية  
صغرة او قد يكون ما صيغته سماعية قياسا بذكر قاعدة كلية في  
عمله كالصفة المتبصرة كما سيجي وانما قد تسمى على القياس عكسي ما فيه  
المصاح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها ليحري الاحكام  
عليها القلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان  
تحصى ولان من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض  
اقسامه وهو حرف الجر كما لظرف المستوف وبعضهما الالفعال و  
المضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل ونهه ومعناه  
قد يحتاج في العمل في بعض المعولات الاحرف الجزئية وهو من تمام العامل  
لا الممول كما سيجي فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر  
يحتاج اليها دائما لا بد له من متعلق على ما سيجي كما يحتاج  
اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماطية  
معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة الصرف الذي يتعلم عادة

بخصوصه

قبل النحو وكذا

وكذا شبهة بخلاف حرف الجر فان غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل  
وان كان غير معلوم منها الا انه اخر للاطر او اما تقديم سائر السماعي  
فلا طراد حرف الجر وهو اي السماعي ايضا اي كما للفظي عارضين  
سامل في الكم وعامل في المضارع والعامة الاسم ايضا كما السماعي  
على قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتدئ والمخبر  
في الاصل اي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول العامل اسما  
وخبر له اي يسمى الاول اسما والثاني خبرا **والعامل في اسم واحد**  
قد يكون مفعولا واحدا او يكون اكثر لاسم الا ان الفائدة ولما مر من  
ان تقديمه غيره على القياسي للاطر احرز في تجزئه اي اسما واحدا  
سماعيا ليناسب عملها اللفظي عملها المعنوي في الاصل وللعمل عليه  
في غيره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودها في غير مفعولها وهو  
ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الاسم او المؤول به او حمل عليه وهي  
عزرون الباء وهو للاتصاف اي فارة لصوق امر للجروره وهو  
اقا حقيقي نحو به داء وامسكت للجيد بيدي او مجازي نحو مرتبة  
بريد اي التصق مروزي يمكن يقرب منه زيد ومنه القسم و  
لذا لا يذكر بابه وهو يتلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت  
اشترت الرتس برجه لا يلزم ان يكون الترحج ملصقا به حال  
الشراء وان في الامتحان ولما كان للاتصاف اصلا وغالبا ما ذكره

واو فرغ



فيه ولذا اقتصر بسبويه عليه التثنية ولم يذكر سائر المعانيه و  
لان المقصود الاصلى بيان العامل لا بيان معنانيه قدمه  
لباطنه وكثرت في الاستعمال وعدم خروج عن كونه حرف جر  
ولذا يكثر انما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون  
لا ابتداء والامر ولذا لم يكثر في المضمرة الا في باب المتكلم ومن  
هي لا ابتداء في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفيه  
كقولهم نعتي اول يوم قبل علامته صحت ايرادها او ما يقيد  
فانها تها في مقابلتها نحو اعوذ بالله من اي التقي اليه منه فيه  
انه لا يفتي في مخوم من التفضيلية ذكره في الامتحان واجلب عند  
بعض الكمل بان عدم التثنية ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو  
في تقدير ترفه الفضل منه اليه واخول المنع مكابرة والتقدير  
المذكور فاسد وتلكان هذا المعنى غالباً فيها حتى قال  
المحققون انه الاصل والبواتر راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل  
في الاصول التي تذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان العامل  
لاستيفاء المعاني قدتها يناسب معناه في البلده والهي  
لانتها في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتوا الصيام  
لا الليل بلا خلاف وفي غيرهما نحو قلبي اليك لم يذكر كونها معني  
مع كقولهم تقاولا تناولوا اموالهم لا اموالكم لان ذلك ممنوع بل الحق

بها

ط  
اي منه يمد وشوق اليك

كونها

كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره في الامتحان ولو سلم  
فلقد قدتها عن مقابلتها لم ولم يذكر حتى معرهما كونها بمعنى الكثرة  
بجانبها بمعنى مع ولا تها لا تدخل الاعا المظهر فلا يستحق التقديم  
على قدم عليها وعن في للبعد لم يذكر البصر بكونها معني سواء ذكره  
الدامني في شرح التسهيل والمجاورة اي لتقديره شيء عن شيء  
في اخر وهي انما تكون حقيقة بزوال عن الثاني ووصولها الى الثالث  
كرميت التهم عن العوس الى الصيلة الاول عام لها والمكان  
بالوصول بلا زوال كما خذ عنه العلم وبالزوال وحده كاديت  
عنه الذين كما ذكره في الامتحان فذكرها بعد للاظهار وما ذكره وان  
عمومها الاخيرين فانما هو بالتعظيم لما هو بحسب التوقم لا  
بحسب الحقيقة كما شرح به الفاضل العظام قدتها لمنكسر بالمن  
اذ قد يجوز استعمالها في محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه من  
جهة الغنمة اي بعده عنها بالارواء ويجوز بمن معني سقاه  
من جهة الغنمة قال مولانا سروري يقال خرجت عن البلد اذا  
ابتدأ يريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعيا سي للاعتلاء  
اي للاعتلاء شي عيا شي حقيقة كزيد عيا التطلع او مجازاً  
كعليه ومن كان ثقله يحمل عليه قدتها على اللام مع كونها من البطا  
بط لمنكسر العن في انها قد يكونان اسمين نحو من عن

بالعين المعجمة العطف وحرارة الجوف



بيني ومن عليه ويجيئها بمعنى عن قوله تعالى اذا ضيقت عايبو  
قشر اى عتي لعمر الله اعجبنى رضاها واللام هي للتعليل اى لبيان  
علة شئ ذهنا كضرب للشايب او خارجا كزجت لى اقتك  
لم يذكونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل قولهم  
واينوا للزباب لان المحققين عاينها للتعليل مجازا كما ذكره فى  
الامتحان والتخصيص اى لبيان اختصاص شئ او ارتباطه بالمرور  
امنا باعتبار الملكية نحو المال الزيد او التملك نحو وهبت لزيد  
او الاستحقاق نحو ليل للزنى او النسب نحو الابن لزيد قيس  
معنى الاختصاص المحصر كما ظن فقيل لزيد لانه مشتمل على حصصه  
فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل المحصر  
بني على تعريف المسند اليه فانه يفيد احظ اختصاصه بالمسند  
كما فى التوكيل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار اى بيان الفرق  
وفى تخصيص هذين المعين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب  
فيها قدمها على لفظها وفى لفظها اى لظرف اى ظرفية مدخولها حقيقة  
كما لما فى الكوزا ومجازا كما تجاة فى الصدق ومنه قول تعالى ولا صلبتكم  
فى جذوع النخل فانه التحقفا انها للظرفية فيه عاير من الاستعارة  
لتمكن المطلوب للذم تمكن المظروف فى الظرف وقيل انها فيه بمعنى  
على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه الاشتغال والاشتغال يصلح

لنوعها

لنوعها منه قول تعالى اذا كنتم فى الفلك وفولت بها واذا استويتم  
انت ومن معك على الفلك قدمها على الكاف مع باطنة لانه لا يدخل  
على المضمر الا ما قلنا فى المرفوع نحو انما كانت ويكون كماله بمعنى المثل  
ولذلك يكسر ابداء بخلافه والكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد  
قدم على حتى لباطنة ولانه حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى  
هو للغايب نحو املت السمكة حتى راسها ونحو نمت البارحة  
حتى الصباح وكونه عاملا صليا قدمه على رب ورب هو للتقليل  
اى لانتشاره نحو رب رجل كريم لغيبه يستعمل غالبا للكثير  
كما فى مقام الملاح والدم نحو رب نال يلغنه القرآن قدمه على او  
القسم ونان لانه الواو وبدل من الباء والنا من الواو و  
لوجوه الحظاظ رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو با  
الظاهر والنا، بلغظة الاء ولذا لم يكسر ابداء وواو القسم  
وتأوه ولم يترك باؤه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل  
لا المعنى وان داخله الصاق الا الصاق قدمها على خاشا  
لانه قد يخرج عن الجارية بخلافها و خاشا هو الاستثناء اى  
بالاستثناء ما بعده عاقله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب  
الى المستثنى منه ضربت القوم خاشا زيدا اى هو منزله عن ضرب  
عموه وهو فعل فى اللان الاقل كما يشير قدمه على ان من ذلك لانه

عن



وان تشاركهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاليتين بحال  
 فها ومنه قدم مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد  
 التسمية به على منذ وجمعه على انما لطفته ولانه لغة عامة العرب  
 بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين كما صرح به الفاضل العصام  
 على ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المعنى انه غير  
 منقول عن العرب ومنذها الابتداء اي لا ابتداء زمان الفعل حال  
 كونه في الزمان الماضي يعني انه اذا اريد بما بعد هذا الزمان الماضي فمعنا  
 هان مبتدأ زمان الفعل مشتبا او متفيا هو ذلك الزمان الماضي لا يجمع  
 كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيتك قد نسيتك كذا ولم تكن في تلك  
 السنة يكون المعنى مبدا مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة  
 وامتد الى الآن وانما اذا اريد بما بعد هذا الزمان المراد ولو باعتبار  
 البعض بان مضى فمعناها طرفية لفعلها مع التساوي كما  
 اذا قلت ما رأيتك منذ شهرنا او يومنا وكن في ذلك الشهر او اليوم  
 يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي يوهذا الشهر او اليوم للحاضر ان  
 لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل للماض والماضي لا يصح  
 اعتبارهما مبدا له وقد يكونان اسميين بمعنى اول المدة او جميعها  
 فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدها خبرا فهذا البيان استطرادي  
 قد تمها على خلا وعدلان خروجها عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدلان

اي غير معتد به ولا معتبر

وخلا فدم

وخلا فدم لتقدم الحاء وعلاهما للاشتاء ويكونان فعلين وهو  
 الاكثر بحسب التفصيل في بحسب المشتى فدمها على لولا لان  
 كونها حرف جر مختلف في مع فلتها في الاعمال ولولا هي لا تمنع  
 شي لوجود غيره فانها تجر بها اذا اتصل بها ضمير كما ورد في بعض  
 اللغات نحو لولاك لهلك عمر وفيسويهم تصرف في العامل لثلاثا  
 يلزم التأويل وبل في الفاظ كثيرة فجعل لولا في جر بمعنى نزل منزلة  
 لانه في المال واقع موقع لام التعليل فان المعنى له بهما كذا ولو  
 لوجودك والاضغنى تصرف فيه الضمير لان الاشكال جاء من  
 قبله فهو احق بالتأويل فجعل مستعارة للمرفوع كما في قولهم  
 ما ان كانت والاكثرو لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ  
 حذف خبره وجوبا واكثر ترها بالنسبة الى كسب قد تمها عليه لان كونها  
 حرف جر وان كان مشروطا بانفصال الضمير بها لكن للضمير  
 بها الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية وكره فانها بحرف اذا وحدها  
 على ما الاستفهامية هو للتعليل نحو كبره فعلت اي لاي غرض فعلت  
 وبدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لهجة قال الدمامسي  
 في شرح التسهيل ان في ثلثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو  
 قول الاضغنى والثالث انه يكون حرف جر تارة ونسبا للفعل تارة  
 وهو قول اكثر البصريين ولعله هو للترجي فانها بحرف في لغة عقيل

قول الكوفيين والثالث انه حرف جر دائما وهو قول الاضغنى



ولذا اذ بضم العين مصغرا ذكره اللمني لقوله فقلت اوع اخرى  
وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب ولا بد اي لا افرق  
حاصل هذه الحروف اي الحروف التي من متعلق بفتح الالف ولو حذف  
والظاهر لا بد لظهور لظهور متعلق بالباء وكونه شبه مضاف  
قال الرضي يجب حرف متعلق بالظاهر يجعل الظرف مستقرا  
متعلق المحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجارة يجوز  
جعل هذا الجار مع جوره خرا عن ذلك المصدر لانه في معنى  
المصدر لتضمنه ضميره وتمام قوله تعالى لا تزيب عليكم اي حال  
كل عليكم وحكي ابو علي عن اللغويين جواز متعلق بالظرف في المتني  
البنوي وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاق بلا خلاف و  
ذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه استترخه تنوينه بشبهها  
بالمضاق هذه الكلام ملخصا لظرف او شبهه وهو ما دل على الحد  
من اللفظ المتصلة بالفعل او معناه والمراد به كالمبين من ان  
كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف وسبغى  
تحقيقه الا الزائد بالجر او بالنصب استثناء من هذه الحروف  
منها نحو يا الله مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال للمبتدئ و  
الارتب وحاشا وخلاو عدا ولولا وعل فان لها بد من المتعلق  
فانها اي هذه المشتبهات لا تتعلق اصلا بشيء من القول الفعل

وشبهه

وشبهه ومعناه اي لا توصل ذلك الشيء الا ما يليها بل يتعدى ذلك  
الشيء اليه بنفسه اليه ففائدة الزائد انا التاكيد او تحيين  
اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثر لا تعدية العامل  
وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو للاقتضاء للاشتراك في الصورة  
والحرفية وتصور معانيه في ضرب من التاويل ورب اما على  
الزائد للاشتراك في اعادة عدم الاقضاء او على غيره للاشتراك  
في اعادة المعنى او على من الاستفراقة للاشتراك في اعادة التاكيد  
ذريبت الى هذا الرماني وابن طاهر وجمعها المصنوع وذريبت للجمهور  
لانها معدية لعاملها كاسائر الحروف الجارة وبيان ان اراد به العال  
المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد يستوفى معمولة كما في مثل رب  
رجل صالح لقينه فلا حاجة لا التعدية وان اراد به المحذوف وهو  
حصل او مثله كما خرج به جماعة منهم فهو تقدير ملكي متني عن متني  
الكلام ولم يلغظه قط وايضا لو كان كما ذكرنا لم يجز اللفظ على  
محل مجرد فاعدا ونصبا وقد جاز في الصحيح كما يقال رب رجل  
صالح واخاه اكرمته او اخوه اكرمتهما ولا يجوز يزيد واخاه مررت بهما  
مجيور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولها من كونها فعلا  
ومبتدئا كما من او خير كما زيد بقائه او منعوا لا يقولون ولا تلقوا  
بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقينه او لتبنت فجرها



في قبيل اضماع على شرط القسمة

مفعول في التثنية ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل زيد ضربت لكن  
يقدر الناصب بعد الجور لان لرب صدر الكلام ويجوز حروف  
الابتداء وهي خاشا وعدا وخالها مستثنى بالاعطاء مسجى في بحث المنع  
في وجوب النصب ولو خلا في كلام موجب نام وفي جواز النصب  
واختيار البدل ولو خلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور  
وغير ذلك مما يذكر في بحثه ذيب بعض النجات لا انها غير متعلقة  
بشيء كرت ونبع المص واستصوب ابن عمام وقال لانها لا تؤول  
معناه لا الاسم بل تنزيهه كالاتي على ان انه في العمل للاشتراك في عدم  
التعديته وقال الدمامي كون معنى التعديته ما ذكره ممنوع بل معانها  
جعل مجرور في مفعول لا ولا يلزم اشبه ذلك بالجور بل ايبصاره  
اليه على الوجه الذي يقتضيه لولا وهو هنا يفيد انتفاء عنه  
واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حروف الجر منعاباد ان الاستثناء  
لوجود التعديته والافضاء على هذا المعنى وذهب بعضهم لانها متعلقة  
بشيء كما في حروف الجر ومجور لولا لعل مبتدأ مرفوع المحل وما  
بعده لفظا كما في الثاني او تقديم كما في الاول جبره فهما غير متعلق  
بشيء ومجور لان حروف العمل اما على الزائد او على غيره كما سبق نحو لولا  
وجوده لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجور ما عدا هذه البتة منجور  
المحل على انه مفعول فيه لمتعلقة اي ما عدا هذه البتة ان كان الجار

في او مكانا

كما سبق

في اذ كان بمعناه كالبا، نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا غير راي  
ابن الحاجب وانما راي الجمهور في مفعول به غير صريح اذ المفعول فيه  
عندهم مرفوع بتقدير في او كما انه مفعول له متعلق ان كان الجار لا ما  
او ما بمعناه كقيمة نحو ضربت زيدا للثايب وكبمه عصيت ومثلها  
كما للمفعول فيه في الاختلاف او عيادة مفعول به غير صريح ان كان  
الجار ما عداها نحو مرت بزيد وقد سبب المتعلق لا الجار والجور  
اي سبب المتعلق الى الجور وبواسطة الجار في العبارة مسامحة  
اذ الجار الة ووسيلة في افضاء معنى المتعلق لا الجور فيكون  
من جملة المتعلق الذي هو العامل فيكون من جملة المستند اليه  
لذي هو من قبيل المفعول كما حقه في الامتحان فيكون اي مجموع الجار  
والجور على ما هو المناسب للسياق فعلا فيكون في قوله مرفوع  
المحل ساع او يجوز تسمية الكل بلم الجوز، او الضمير راجع الى الجور  
فقط لقرينة في لا ساع ولا يجوز فيه عيادة نائب الفاعل نحو مرت بزيد  
ويجوز تقديم ما عدا هذا اي ما يكون نائب الفاعل من الجار والجور  
على متعلقة نحو يذمررت لانه مفعول ضعيف يعمل فيه العامل ابنا  
وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لا يدخله  
الاجانب واما نائب الفاعل فكا الفاعل كما يجب في بحث المرفوع وقال  
العلامة التفتازاني في شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب القاموس

الذي نتم في الظرف



لكشاف ان النائب اذا كان جاراً أو مجروراً يجوز تقديمه على عامل  
 فيقال زيد به مرور لانه ذكر في قوله تعالى او اذ كان عنده مسؤلاً ان  
 عنه فاعل مسؤلاً قدم عليه **وقد حذف** المتعلق فان كان المتعلق  
 الخي زوف فعلا اصطلاحياً فالتعريف به عما شابههم او المراد به الدال على  
 الحدث فيعبر عنها كالموجودات كالكلمة والموصول والموجود و  
 والمستقر متضمنة للدار والمجور اي مفهومها معناه منها عرفا  
 مستميان اي الجار والمجور في الاصطلاح طرفا مستقرا  
 فيه لا استقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما اما  
 الاول فظاهر واما الثاني فباستعمال كل منهما من اليرها لقيامها  
 مقامه فقد يقع ركنها وقد لا يقع في زبدة الدار اي حصل او حاصل  
 وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن المحذوف عاتما متضمنا فيهما او لم  
 يحذف متعلقه اي الجار والمجور **مستميان** طرفا لغويا اي فضلة  
 مستغنى عن ابدان الكلام لعدم الاتهام معنى العامل منها وعدم  
 الاشتغال بشي من الامور الثلاثة منه اليرها ولا لهما اعراب في انهما  
 واما الاعراب المحلى فليجوز فقط لما سبق نحو زبدة الدار اي اكل  
 او اكل مفرقة حاله او مقابلة لغوا بلا شبهة فكذلك للمحذوف  
 بها هذا مسلك الجمهور وقيل ان مع لئلا صراحت المحذوف بها يكون مستقرا  
 ومرتب بزيد ووجد زبدة الدار **وقد حذف** الجار وهو اي حذف

عائنا

وما حذف بها فكذلك في الظرف  
 مع المذكور كقولهم فضلة

اي حرف الجار عيانا على قياسي اي مضبوط بضابطه لكي يحسب اذا  
 وجد في جزئي من جزئيات له يخرج الى السماع فيه بخصوصه وسماع  
 اي غير مضبوط بضابطه لكي يبل يحتاج الى السماع في كل جزء فالقياي  
 في ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان حذفه لا يعناه اذا لا  
 بعد الا الشايع لتبادره وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا منه  
 قياس اي قياسي ان كان المفعول فيه ظرف زمان مبرها كان او محدودا  
 اذا الاول جزء من نوم الفعل فيصبح انتصابه به بلا وسطة كالصدر  
 واما انتصابه بشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزءا من مفهومه او قيا  
 لعل عليه والثاني محمول على الاول لاشتركا في الزمانية نحو سرت  
 حيناً او زمان وصمت شهر او يوماً الاول الاول والثاني الثاني  
 او كان ظرف مكان مبرها للجل على الزمان المبرها لاشتركا في صفة  
 الابرهام وهو ما يدل اوله ثبت اسم بسبب اسر داخل  
 في مسماه بل خارج عنه فهو مبرها في ذاته يسعين الاسم بذلك الخارج وتمام  
 من فتره بالانكسار ورواية غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه  
 مع انه من الحدود وقيل وغير جامع ايضا لزوج نحو خلقك عنه  
 وروبان للبهات الست مثل غير ومثل في عدم التبريق بالاضافة  
 ومنهم من فتره بما لم يقبل له حد ونهاية ويخرج منه المقادير  
 المسوخة مع انها محذوف منه فيجب ان يستثنى من مثل

بخصوصه



جانب ولذا لم يسلك المصنف مسلكها واختار ما هو المرغوب عند ابن  
 الحاجب عما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في استثناء ما استثناه  
 وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد من ذكره الرضى كالجهاز الست  
 وهي امام وقدم وخلق وعيسى ويسار وشمال وفوق وتحت  
 جلست امامه فان تسمية المكان اماماً مثلاً بوقوعه اذا وجه  
 انسان او غيره واذا حول وجهه الجانب آخر زال عنه اسم الامام  
 والوجه غير داخل في ذلك المكان وقضى عليه غيره وكعند نحو جلست  
 عندك في ذلك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول الخاطب  
 او ما في حيايته كداره ومملكته اعاد للبار لتعريف العطفا على الجهات  
 والابتوهام العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم ح كونه من  
 الجهات الست وليس كذلك وكذا في معنى عند الآلة مختصاً به  
 بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط لكونه يسكنون النبي بمعنى بين  
 قال في محنت الصالح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول  
 جلست وسط القوم كما تقول بين القوم وبين واذا وحذا ونلقا  
 والثلاثة الاخيرة بمعنى الجبهة وتطبيقها بالمثل ظاهر وكما المقادير  
 المسوخة اي المعلومه بالمساحة اعاد للبار إشارة الى انها نوع  
 آخر من المبره حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان من  
 او معدوداً نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة يوقف بالمساحة باشي

عشر الف

آخر

عشر الف خطوة وهي امر غير داخل فيه وسيل فانه ايضا مقدار من  
 المسافة يعرف بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ ويريد  
 وهو ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه  
 مقدار باشي عشر ميلاً الاجانب يعني يذف في قياساً من المكان البر  
 الاجانب وجهه وجهها لها معنى ووسط بين النبي وهو محدود على  
 التفسير الثاني لانه اسم لمعينين تمايز بين طرفي الشئ ومبره على تغيير  
 المصنف لكنه خرج عنه حكمه وخارج الدار وداخل الدار وجوف  
 البيت والاهل اسم مكان يوزن العرف ظرف مشتق بزيادة الميم  
 في اوله لا يكون ملتباً بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقاً من  
 حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع التقرار ولو في الجملة  
 نحو المعتدل والمضرب فان كلاً من القتل والضرب الذين  
 اشتق منها المقتل والمضرب غير قاز الذات فلا يظهر  
 كونها ظرفاً لمضمونها فضلاً عما كونها لعلها اذ معنى الظرفية  
 كوالشيئ مستقر الاخر فلا بد من التخصيص على الظرفية  
 وكذا اي مما يشي كل اسم مكان ان له معنى الاستقرار  
 ايضاً اي الاستقرار وانه يمكن متعلقه بمعناه نحو مقام مكان فانه  
 وان ظهر كونها ظرفاً لمضمونها لكن لم يظهر كونها ظرفاً لعلها  
 ملها مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من التخصيص

المبره

اي القتل والضرب  
 اي مستقر آفة مبره

ان كان بمعناه



علاظ فترها فان هذه المشتقات لا يجوز حذف منها ما كون كل  
 منها مبرها اما مثل جانب فلانة مما ثبت له اسم بسبب الاضافة  
 الى شئ خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانة انما ثبت مثل  
 هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه و  
 ذلك معلوم بالاستعراء وقد عرفت سره في اسم المكان ولعل سره  
 في مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل في الظرفية بل ظرفية  
 انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه قوله جانب  
 الدار ويؤيده قول بعض الكملويين عن حكم المبهم ما اضيف  
 الى المحدود بجانب المصرو خارج الدار وجوف البيت وكذا وجه  
 الدار وجه الباب هذا الكلام فيكون في حكم المحدود ولو سلم ان  
 الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما تبدل عليه ذكره  
 بلاضافة بخلاف مثل الخارج فالسرفيه انه ليس باصل في الظرفية  
 بل يستعمل كثيرا في غيرها ولا بد من في التقيص على الظرفية لا يقال اكلت  
 جانب الدار او جهة البيت او وجه الدار او وسط الدكان بالفتح  
 كما نضى عليه في امض ب زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب  
 الدار او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان عاملا القم الاخر  
 وهو يكون بمعنى الاستمرار من اسم المكان بمعنى الاستمرار كما كان في معناه  
 سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذفه منه لانه لكونه

منضمنا

منضمنا المصدر بمعنى يشفر يكون ظرفا للحدث بمعنى فلاحا لا اذ  
 في نحو تمت مقامه وقعدت مكانه الاوّل للاوّل والثاني للثاني  
 وان كان ظرفا مكانا محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر دخل  
 في مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت وبلد فانها اسما لتلك  
 المواقع بسبب شياء داخلية فيها كالدار في البلد والبيت في الدار  
 والدار والسقف في البيت فلا يجوز حذفه منه اذ لا يحل على الزمان  
 المبره لا اختلافا لا واصفة ولا على المحدود لعدم اصالة فلا يقال  
 طبت دارا بل يقال صليت في دار الاما اي من مكان محدود وقع  
 بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذفه منه على الحدف والايصال  
 بطريق التوسيع لكثرة اسمائها او للكمال مشابهة ما بعدها  
 بالمفعول به لشدة اقتضاها اليه حتى ظن الجرمي انه مفعول به  
 وليس كذلك المحي استعماله بل في عنان مصدرها على فاعول ومفعول  
 في الاغلب مصدر اللازم كما طرّج وقيل ان الفعل لا يطالب  
 المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا  
 بنحف الدار فجاوبه منع ان تمامه بالحدود بل انما يتم عقلا  
 بعد حل قائما بتم جلست بمجلسي ماعقلا ولا بعد بذلك  
 متقدبا عن فاعول دخلت الدار ونزلت الحان وسكنت البلد  
 والموضع الثاني المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا على كان

لا تخطأ فهمها وانما بيانا



اي حدثنا لا عينيا كنتك للسمي لفا عد الفعل المعطل اي ان يحد  
 فاعلها ومفارقا لاي للفعل المعطل في الوجود بان يتحد زمان وجود  
 ظهر كما في مثال المساق او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان  
 وجود الآخر كقعدت عن الحرب جنانا ان المراد بالوجود اعلم  
 تمام الواقعة اوز قصد الفاعل فلا يريد ان مثل شهدت للحرب ابعاما  
 للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمفارقة ليست تماما لابتد  
 من لو جودها في قصده ووجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر  
 ليسها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت  
 زيدا ثانيا لاي ايضا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب  
 ريب واحد لكون التأديب يحصل بالضرب ويترتب عليه  
 زان قبل التأديب عين الضرب فليجرب به واجاب عنه الفاضل  
 العصام بان هذا مبل هو احداث الادب وما يليق بالشخص  
 والضرر بسبب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك بخلاف  
 اكرمك لاكل ملك لعدم الاتفا وذا الفاعل وجنتك اليوم لو عدى  
 امسك اي بذلك امس لعدم المفارقة في الوجود وفي هذين الموا  
 اي المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار ينصب  
 مجروران ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى  
 محذورا لا قبلا ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على التايبه وقو  
 متعلق برفع الجار او ينصب على سبيل التا  
 نحو ضرب يوم الجمعة امام الامير برفوعا وينصب على سبيل التا  
 ولا يقع المفعول له مرفوع الفاعل بل اللام  
 لان النصيبه مشعر بالعلية فلو سئل اليه في  
 فالت نصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام  
 نحو ضرب للتايب ففعله فرفع ان كان  
 نائبه يرفع المفعول فيه

المفعول فيه  
 والمفعول له

اي اتصال المتعلق بالمجرور  
 واضمار الاعراب للمجرور

وقوع في الازدواج في الثاق لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناسب  
 الفاعل **والثالث** من المواضع الثلاثة ان بالكون واينما يتخذ  
 ويغني الهمزة فيها فالجار يحذف من قياسا لتخفيف النقل الحاصل  
 بالطول لكونها مع الجدة التي بعدها في تقدير الاسم نحو قوله تعالى  
 عسى وتولى ان جاء الاعى اي لان جاءه الاعى وقوله تعالى ان المس  
 جد لد فلا تدعوا اي لان المس احد لله والسماعي فيما عدا هذه  
 الثلاثة مما سمع من العرب يحفظ ويقتضى عليه اي بعد بيان  
 مواضع حذف الجار القياس بعد الحذف قياسا او كما عينا في غير  
 الاولين والثالث من القياس اذ الاولين لا يبقى مجرورا اصلا  
 بالاتفاق كما مر ان توصل متعلقا بالمجرور فان ظهر الاعراب  
 المحلى فيه لكونه مدخولا للجار وهو المانع من الوصول والظهور  
 وانه يظهر في الثالث لمانع اخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك  
 ما ذهب اليه بسببه لانه الغالب في حذف الجار فينفي ان يحذف عليه  
 ما ابراهم حاله وذلك للليل والكسوف في ان القياس بعده الابقاء  
 عاملا كان من الجرح لان ما ابراهم حاله فينفي ان يبقى عاملا كان بالانصب  
 وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه ما يظهر فيه  
 لمانع اخر من بعض السماعي وهو النصب على المفعولية او الرفع  
 على التايبه ويسمي اي ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى

فان زمان الوجود بعض زمان الوجود

فان صيرته تاريا له مصدر  
 وفعل الضارب الذي  
 هو الفاعل للفعل المعطل  
 الذي هو الضارب ان  
 ليس المضروب  
 ومفارقا للضرب  
 في الوجود اذ  
 وجدها  
 مفتاح

والفاعل قد يكون نائبا للمفعول له  
 في الخارج نحو ضربت تاريا وقد  
 لا يكون نحو فطنت من الحرب  
 جنانا فان القعود ليس  
 سببا للخارج  
 ٥٥٥

او استنافية او اعتراض  
 ضمة ورفعة  
 متعلق بمتنصب  
 متعلق برفع الجار  
 متعلق برفع الجار  
 متعلق برفع الجار



الجور واظهار الاعراب المحل فيه حذفاً وايضاً الوجه التسمية  
 ظاهر مثال النصب من السماع نحو قوله تعالى واختر موسى قومه  
 اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مشترك  
 اي مشترك فيه واستر فيه حذف الجار ورفع الجور وانصب  
 مناب الفاعل واستر ومثال النصب من ثالث العيني مر ومثال  
 الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك تضارب وقد بقي الجور  
 بعد حذف الجار بلا عوض بجور أعيا الشذوذ وان كان الكثير  
 أملاً وفقاً للعيسى النصب او الرفع ولهذا مختص عند البريتين  
 بلطف الله قسماً والكوفون قاسوا عليها سائر المعتمدين  
 من اراد التحقيق والتنصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بل  
 لا فعلن اي والله **ولا يجوز** تعلق الجارين ملفوظين او مخدوفين  
 في حال كونهما ملتبسين بمعنى واحد بدون العطف والابدال  
 اذ بالبنية يحصل نوع مغايرة هذا من قبل اكلت من امره  
 في تفاعله ولو قال بلا بنية لكان اشتمل واو لي بفعل واحد  
 اصطلاحاً بقرينة المثال فاكنتي به عن شبيهه ومعناه او المراد  
 به الدال على الحدث فيعملها لان بني العمل على الاقتضاء واذا تعلق  
 احداهما به اشتغل بالعمل في مجرى يومه منبره وقضى حاجته ولم يبق  
 له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكن تابعاً بمعنى واحد

لان احدهما  
 والله

في الكلام المصوب بغيره  
 وسئل ذكر الفعل  
 لانه لا يصلح  
 في الراء

لان احدهما لا يعني عن الآخر حيث لا يقال مرتب بزبد بمرور  
 بل يقال وبمرور ولو جعل بدلاً لكافة بدل التلظ وهو لا يوجد في  
 كلام الفصحى بخلاف نحو مرتب بزبد باجلك ونحو نظرت لانا  
 العلكة الاقمة ولا يقال ضربت يوم جمعة يوم السبت  
 بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما في الاول مثال  
 لكون الجارين ملفوظين ومدخولهما مفعولاً به غير مرجح  
 والثاني لكونهما مخدوفين ومدخولهما مفعولاً به على عكس  
 ما ياتي من المشايين قيل لانه يلزم في الاول لصوق مرور واحد  
 في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني وجود ضرب واحد في حالة  
 واحدة في زمانين وبها تمتعان وفيه ان اريد بالواحد المرة فهو  
 ليس بدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله  
 فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد  
 واكملت من عمره من تفاعله فان الجارين في كل منهما وان كانا يعني  
 واحد الا انهما لم يتعلق بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني  
 بالمعقود بالتوقع فيمدخول الاول في الاول ويكون مبتدأ ولو  
 نشأ من الاول في الثاني فكان الاول متعلقاً بفعل عام والثاني  
 بخاص فلما اتحاد متعلقهما بخلاف المشايين لاولين فان الثاني فيهما  
 لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتمد متعلقهما وهذا لا يجوز



لما مر فكله المستغف من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة  
 الشفازاني وممن تبعهم في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة اآية  
 وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد معنى للبارتين لان  
 معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان  
 ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء المثر ومعنى الثاني خاص  
 وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقة الكلام هؤلاء القول العظام  
 تار عن افادة هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم في هذا الكلام  
 كفاية مجردة المغايرة عما تغدير التمام مع انه لا يكفي لان لا يجوز  
 اكلت من تفاحه من ثمرة مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن  
 التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان  
 معنى الخراف لا يصلح للعموم وللخصوص ولم يسمع التوصيف بها من غير  
 هذا القائل بل هو وسيلة لتفديد معنى العامل بدخوله وتخصيصه  
 كما حققنا **والعامل** في اسمين بمعنى المبتدأ والجزء في الاصل على اسمين  
 ايضا اي كالعامل في اسم فسم منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم على  
 العكس اي مرفوعه قبل منصوبه القسم الاول ثمانية احرف  
 ولقد احسن في اختيار القلة ستة منها شتى حروفها والاسم  
 الاشبب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجوها  
 باعتبار ان لهذه الحرف مفهوما كلياً وهو ما يشابه الفعل  
 وعمل

وعمل عمله الغرضي وله افراد كثيرة تلاحظ مع اجمالاً او باعتبار انها  
 اذ الوصلت مع فروعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظاً بالفعل الثاني  
 لكونها على ثلثة احرف فضاء اي لكونها منقسمة لا الشلال  
 كان وان وليست والرابع ككلمة وكان والثاني ملكي ولفح  
 او اخرها اي بناؤها على الفتح ومعنى واستمالاً الفعل مطلقاً لوجه  
 معنى الفعل وهو الحدث في كل منها مثل الشاكيد والتشبه والابتداء  
 والتمني والتنزيه والملازمة اللامع والملتصدي خاصة في دخولها  
 على الاسمين ولذا علمت على الا انه قدم منصوبها على مرفوعها  
 وهو عمل فرعي له تشبهها على فرعيتها في العهد وزينة الرضى بانه  
 مشترك بينهما وبين ما ولا المشتركتين ليس مع انه لم يعمل  
 به فيهما والى باب انه لما شابه لا النفي الجنس لانه التاكيد و  
 ملازمة الكمال جعل ساوياً الرها في العهد لعدم عملها الفرعي وايضاً  
 لما شابه بوسطها للفعل عمل على الفرعي مثلها فلو عمل به فيهما  
 لا البنى به الا المشتركة بليس ولم يعكس لان المناسب  
 ان يعتبر عمل الاولى اولاً لكثرة ما وقلة الثانية وكوونها مشبهة  
 به الثانية ناقصاً غير متصرفاً ان يترجم مزنيه الفرع اعني لا على  
 الاصل اعني ان وحل ما عليها هكذا استفيد من كل شبة افوار  
 التزليل للفاضل المعصام وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل



الفعل نصب المفعول أو لأنه رفع الفاعل ثانياً لأنه عمل خلاف مقتضاه  
 وذا غاية في العمل فاعطى ذلك لها ينسب على كمال مشابهتها وقال الفضل  
 العظام في حاشيته انوار التزيل انه لما نسبت لها شبهة بالمتعدى  
 اقتسبت اولاً ما يورثها من خواصه ثم عمل الرفع ان وان سما للمخيفين  
 اي لتعريف مضموم الجمل بلا تغيير في الاول وفي الثاني كما ينبغي  
 وكان هو حرف في رأسه الصحيح جملان اخوانه ولان الاصل عدم  
 التركيب هو للتشبيه اي للاشياء تشبيه اسمها بجزء جامد كان  
 خير نحو كانه زيد اللسد او مشتقاً نحو كانه قائم او تقوم و  
 قال الزجاج اذا كان مشتقاً كان للشك لان الجرح عبارة عن  
 التام ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه اجيب بان التقدير  
 كانه شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير العينية  
 للفظ والالاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفضل  
 العظام دليل الزجاج قوي وللموجب ضعيف لان الشخص القائم  
 ان كان عين المحاط فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح  
 جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولان  
 موصوف الجمل لا يحذف الا بشرط غير موجود ههنا والمصنف  
 كما بنى الحاج لا يفرض كونه للشك مناجعة بالجمهور او جمل  
 له على التوسع ولكن ايضاً من عند البريبي لما مر به ولا يندرك

في عمل النصب وثانياً ما هو  
 مشترك بين جميع الافعال

اي لرفع

اي لرفع توهم بنو لدن الكلام المتقدم دفعاً شبهها بالاشياء  
 ومن ثمة قدر اداة الاشارة في المنقطع بلقي فاذا قلت جاءني زيد  
 فكانت توهم ان عمراً ابضه جارك لما ينزهه من الالفه فدفعت ذلك  
 التوهم بقوله لكن عمراً لم يجر ذكره الرضى وفي القاموس يستدرك  
 الشيء بالشيء حاول اذراكه به فالمعنى ان كنه للدلالة على استدراك  
 المتكلم وطلبه اذراك ما فاتته في الافادة حيث اوهم الكلام البيا  
 نة فطلب افادته بما بعده ذكره القاض العظم وفره ان يشتم  
 الفضل الهندي بطلب درك التابع بدفع ماعى ان توهم  
 وردة الفضل بان المستدرك وهو المتكلم يورثه بطلب اذراك  
 غيره ما فاتته وهي تقع بين كلامين متباينين نفيًا وانباتًا  
 معنى فقط هو زيد حاضر لكن عمراً غائب اولفظا ايضا كانه  
 بنى زيد كنه عمراً لم يجر وليست هو للتمنى اي لاشارة وهو  
 طلب ما لا يطع فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت  
 الشيا يعود يومها وما يمكن الغير نحو المرجو كقول منقطع  
 الرجاء ليست له مالا فاحج به ولعل هو للرجى اي لاشارة  
 هو ارتقاب لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب  
 محبوب كذلك نحو لعلك تعطيلنا والاشفاق وهو ارتقاب  
 مكره كذلك نحو لعل اموت الساعة كذا قال الرضى ورضي به

ما فاتته بطلب اذراكه

توهم



المصنوع عما هو الظاهر او التقي بما هو الظاهر بحيث لم يتعرض <sup>الثاني</sup>  
بناءً عما قبله من خص بار تعاب المحبوب كما يشوب كلام صاحب  
اللعن الكشاني حيث قال ولعل للترجي او الاشتقاق قال المحقق  
الطالق العلامة التفتازاني في شرح الكشاني ان هذا قد يكون  
من المشكك وقد يكون من المحاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به  
موارد الاستعمال انتهى وقال الرضائي ان لعل اذا وقعت في كلام  
علام الغيوب يكون لرجاء المحاطين عند سيوويه وهو الحق  
لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب  
الكشاف ان لعل الواردة في القرآن قد تكون للاطماع وبتيسر بما  
حاطه فاذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع  
في محل التحقيق والتعريف عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل  
على انه لا خلف في اطماع الكرماء او ليكون على ادب كلام العظماء  
او ليثبت الجاد على ان لا ينكروا على العبارة وقيل انها للتحقيق  
كان ورد الرضى بانه منقوض بقوله مع لعله سيذكر الله ويحتمل  
فان فرعون لم يندكر واجب عنه الغاضل العصام بانه المستزاع  
احد الامور بنو يحتمل ان خشي وان لم يندكر ثم ان العلامة  
التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي للوصول  
وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها

بمنزلة الرضى

بمنزلة الرضى لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة الرضى  
ان لعل قد تكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها  
الترجي سواء كان كما اطما على مثل لعلمك تغلحون او لا مثل  
لعلمك تشكرون ولعلمك تتقون ورده المصنف عن صاحب  
الكشاني بان جمهور ائمة العدة العدة اللفظ اقصر واوضح بيان  
للتعريف عن الترجي والاشفاق وبانه عدم صلاحها للمجته ومع العلة  
والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على  
المريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل  
وقال الرضى القائل بالتعليل وطرب وابوعلى وردتها بانه منقوض  
بقوله مع وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل  
واجاب عنه القائل العصام بانه يصح حمل على القريب في النظم  
فالعنى ان شئ يجعلك دار بها اليها يحصل قرب ابنائها  
في نظر فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فانهم  
وقيل قد يحتمل للاستفهام نحو لعل زيد قائم بمعنى هل زيد قائم  
ولا يتقدم معمولها اي هذه الروف عليها لئلا يبطل الصدرة  
في غير اية وانما فيها فلا تهاجر فوصول كان المصدرية وحده  
مدخولها طهرها ونشئ من اجز القلة لا يتقدم على الموصول  
لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونها بالمشابهة



وهذا غير ملائم بما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فانهم  
ولها صدر الكلام وجوبا اي الكلام الذي دخلت في عليه مقصودا  
لذاته كان زيدا قائما او لا يقال زيدا في غير واقائه ليعلم من اول  
الوجه انه من اي قسم من اقسام الكلام تأكيد ام تشبيهي  
ام غيرهما واما قول فاضل العصام في وجه وجوب صدوره  
ان الجملة في المال فاعل لمضمونها لكونها حرف تحقيق فان زيدا  
قائم بمشكلة حقيقة قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فظنوا  
فيه غير ان المفتوح ولما لم يقد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم  
الصدر لها الذي هو المقصود افاده بقوله فلان تقع في الصدر اي في  
صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى الكلام مدخولها لانه خرج عن  
الكلامية وصار في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت مع جزء  
منه كما في مثل عندي عنك فانها لا تنبسطها بالمسكورة  
لامكان اللفظ عن الفتحة لخصاؤها وجواز الجمل على سبق  
السان لان الصدر موضع المسكورة والمذكور بعدها يجوز ان  
يكون خبرا آخر وظرفا لجزءها وتلحقها اي للروف المذكورة كما  
الكافة تلتقي عن العمل اي يبطل عملها وتدخل في الافعال ولا  
تخص بالاسماء كما تخصص بها بدونها اذ لا يلزم كون مدخولها  
صالحا للمعولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضرب فان

المسكورة

فان المسكورة لا يتغير معنى الجملة الى المفرد وان المفتوحة مع جملتها  
اي اسمها وخبرها والتسمية بها باعبار الكون قال الفاضل العظم  
والاصناف ليست لادنى ملائمة حقيقة في حكم المصدر  
فوقه من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اطلاق الخبر المشتق فظلم  
نحو اعجبني ان زيدا انسان اي انسانية كذا في الرضي وقال الفاضل  
العصام هذا ليس يعرف في غايته قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل  
بل يؤخذ من صفة مصدران يضاف احدهما الى الاخر وهو الاسم  
كما في قولهم قد كان بانهم قوم لا يعقون اي بانسقاء فعا هتمهم  
وقد يؤخذ من اجزائه مصدر مضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا  
ان تعظم فيك ك ابو ه اي شكر ابيه اياك على تقدير اعطا  
تك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا  
ابوه قائم اي قيام ابيه ومن ثمة اي من اجل عدم تغييره  
المسكورة وتغيير المفتوحة وجب الكسر في موضع الجمل الاولى  
اما جمع المفرد وافراد الجمع على طبع قول والفتح في موضع المفرد  
فليس ان اي مادتها هذا خبر في موضع الامر وهو بلغ منه كما  
تقرر في محل قال الفاضل العصام في المابتداء اي حال كونها في  
ابتداء الكلام ولو تقدير بان يكون امثنا فانحو قوله تعالى لا  
يخزيك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر هو هنا ظاهر نحو ان

فان اي قيام وانما في صدرها اليه المصدرية نحو عجبني ان زيدا

زيد



تأتي في جوب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين  
والمبرد اذا لم يكن في خبر الكلام فانهم يجوزون الفتح في ح لثا  
ويلهم بالمعزود واستبعده الرضى بانه لا يتبع المعزود الصريح جوبا  
للقسم فكيف يقول به نحو والله ان زيدا قائم وفي الصلة لانها لا  
يكون الاجلة كما هي، نحو قولنا وآتينا من الكون ما ان  
تحتلنوا بالعصبة وفي الخبر عن ام عيسى لانها لو فتحت  
لا يصلح للحال بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح في نحو ما قول  
انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن انه قائم وفي جملة دخلت  
فيها على خبرها اي لام الابتداء لانها لا تكسر خبرها اللام تفتح  
كما سيجي نحو علمنا ان زيدا قائم وحال كونها بعد القول العري  
عن الظن لان يتعلق القول بالجملة انما هو كما بينها فلا يتصرف  
في مضمونها مع انها معمول له لان معموليتها انما هو باعتبار انظرها  
فهي بالتعيسى الابائية على حالها ولا يدخل في قوله مفعولة  
لان معموليتها انما هي باعتبار معناها وانما قال العري عن الظن  
اذ لم يعرف عند كان في حكم افعال القلوب وتفتح بعده نحو قال  
الله واحلوه حتى الابتداء بنية اي التي يتبدى بها الكلام فيبد  
بها لان العاطفة انما تكون لمعطف المعزود والمعزود انما تدخل  
على الاسم صيغة او كما فتفتح بعدها نحو اتقول ذلك حتى

انما يوصلها الى  
صلاة جازية جملة  
عائدا اوله  
بوصلة  
في ذكره

مضمون الجملة كالسورة فكلها  
موضوع الجملة وفيها لم يدخل على

ان زيدا

ان زيدا يقول وجه الكسر هنا بعد حرف التصديق مثل نعم وبلى  
وغيرها نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم او زيد قائم  
وبعد حروف الافتاح او حروف يتبدى بها الكلام وهذه الاوامر  
وقد يتقلب ههنا تها ياء وعينا وقد يحدث الالف في الاحوال الثلاثة  
ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والالف  
فالظاهر في الافتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو  
قولنا وان فرقا من المؤمنين كما روي لو جوب ما بعد  
هذه الحروف جملة وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها و  
التابئة اما واخذ فيها الكون في حكمها اللبني على اصطلاح  
الغير كما زعم الفاضل العصام او في المفعولية نظرا لاصطلاحها  
نحو بلغي انك قائم ومفعولة منها نحو علمت ان زيدا قائم اي قائما  
ويتبدى نحو عندي انك قائم ومضاف اليها نحو اجلس حيث  
ان زيدا جالس لو جوب كون كل منهما مفردا وما يضاف اليه حيث  
وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة وحال  
كونها بعد لو قد مر بالساطرة لانه اي ما بعد مضافا لفاعل الحروف  
لا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط  
على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا في الجاه والقول ان  
لو جوب كون خبرها مستقلا يكون كالعوض عن الحروف  
معلم



واقا جامدا فلا يجوز لتعذر قيام مقامه كذا في الامتحان وغيره في بحث  
حروف الشرط والجواب بان لا يرفع الحقيقة جامدا في زوفا وقائم صفة ليس  
بوصول لانه مع كونه تكلفا يرفع عليه ان وضع الفعل موضعا ليس بتعذر  
في الرفع في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فالموصول الفاعل بها لا به  
كما لا يخفى اي لو شئت بما فكرت وبعد لولا الامتناع والتعظيم  
للتخصيص لا يساعد قوله لانه اي ما بعد هاء استء لان فاعل لما ربه  
الكسائي والقرطبي لولا لا وجد زهاك فان ما بعد هاء فاعل لامنة للمر  
لزمها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك موجود  
وبعد في المصدرية التوقيفية المنسوبة الى التوقيت بدلا لانتها  
على التوقيت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضي ورضي به الفضل  
العصام فتكون طرفا ولذا احتج الى الكلام مستقلا ليعلم فيها لانه اي  
ما بعد هاء فاعل لاختصاص المصدرية توقيفية او لاولها <sup>اي بالمصدرية</sup> الظاهر  
وانما قيد بها او لا لانها لو لم يربها التوقيت لم يجز الى ايرادها  
لحصول المصدرية بان كما لا يخفى بالفعل لفظا او تقدير  
عند بسوبه وتعم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو <sup>سنة</sup> فيؤاني  
الذي ما الدنيا باقية قال الرضي وهو لفظ نحو اجلس ما ان زيد  
قائم اي ما شئت ان زيد قائم هذا في قول ما قاله الرضي ان صلته ما مضى  
شئت او منقضى بل غالبها والمعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة

شئون قيام زيد

ط ا خ ا ر  
بمعنى الازمنة

بمعنى الازمنة  
بمعنى الازمنة

شئون قيام زيد اشارة الى توقيفية ما ومصدرية تهما وبعده حروف  
الجزء نحو عجبته مما انك قائم للزوم كون ما بعدها مفردا وبعد حتى  
العاطفة للمفرد هذين للواقع لانها لا تكون الا العطف المفرد كما  
صرح به العلامة الشنقار في المطول وبولانا السيد عبيد  
الله اللباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن العاطفة  
للجواز على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث العطف وكلام  
العلامة المزبور قبل التصريح المذكور في المختار والمختار عما قبل  
هو الاول لان شرط العطف في الذي ذكره محله لا يتحقق  
في الجملة اذ لو تم الثاني كان ما بعدها مما يجوز في الامران فانهم  
نحو عرفت امورك حتى صالح وبعد منذ ومنذ الامين لدخول الحرفين  
في حيز الجزاء لانها يكونان مبتدئين وان مع جملتها خبرا عنهما بتقدير  
زمان مضاق ليصح للمل والمضاق اليه لا يكون الامور فتأمل نحو  
ما رايت منذ انك قائم وحيث جاز التعدير ان اي تقدير يكون  
ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معنفا مفردة والمراد بالجزاء ما  
يجامع تزجج احد الطرفين لان اللطف عن اللطف ارجح ذكره الغافل  
العصام جاز الامران اي الكسر والفتح كماله التي وقعت بعد فاء  
الشر او اذا المفاجاة نحو من يكرهني فاني اكرهه او اذا اني اكرهه  
فاه كرهته وهو الاصح لما مرنا لمعنى فاننا اكرهه لما عرفت ان

بمعنى الملك

المكورة



لا تغير وان فتح فالعنى فاكرامى آياه ثابت فاق مع جلتها <sup>تتعلق</sup> فاق مع جلتها  
على وقف ما ذكره الرضى وقال الفضل العصام فيه ان تقديم ليس هنا واجب  
فالعنى فتايت اكرامى آياه ثم قال هنا بحث وهو ان تقديم ليس  
لا وجب لدفع الالتياس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز  
حذفه لان العوض من التقديم وهو وضع الالتياس بفون به وجوز  
الفضل الجاهى كون التعديل من جزاؤه ان اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ  
غير اسم عين ورده لفضل العظام <sup>التياس</sup> يتسلخ للذوق قبل الحاجة وان لم  
يعهد بعد الغاء للجزئية ايراد الجزاء لان جعل الشيء جزاءً يفيد  
كونه جزاءً فلا يقال ان ضربتني فجزاؤه انى ضربتك بل يقال ان ضربتني  
ضربتك وتحقق المكسورة بعد النون المتحركة مع حركتها التقدير  
التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حينئذ <sup>الانفاس</sup> بسبويه وسائر النحويين  
لان الالام لعرق بين المكسورة والمفتوحة وبين ان الناقية والالتياس حين  
الاعمال ومطلقاً عند ابن الجايب لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقدير  
والمحلى واما في اللفظي فلا طراد الالام عند عدم قرينة معينة عنها  
في حرف التنغى كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقولهم عند  
الملح وان ما لك ان كانت اكرام المغارن وتمنع عند وجودها صرح به  
الفضل العصام ثم ان المراد بها الالام الالبداء كما هو المتبادر ومنذ  
هب بسبويه والاختصاص وغيرهم وقيل لام اخرى اجتمعت للفوق

لجامتها

لجامتها بفعل غير فعل البتة عما هو مذهب الكوفيين كما سيجى <sup>في قوله</sup>  
شلت عينك ان قتلت مسلماً ولعدم التعليق بها في باب علمت كما في  
المثال الاين فافهم في خيرها لفظاً او معنى اى المكسورة المنقطة ولا  
يجوز دخولها على اسمها ولا على ما ينهها كما يجوز قبل التخفيف ويجوز  
الفاوئها اى ابطال عملها وهو الغالب لقوات بعض المشابهة  
لفتح الآخر كما يجوز افعالها عما هو الاصل ولذا لم يصرح ودخولها  
بها مبتدأ خبره على فعل من افعال المتدول <sup>اللام</sup> كما لا افعال الناقضة  
وافعال القلوب لئلا يخرج بالكلية عن اصلها الذى هو الدخول عليها  
بان تدخل على يقضها والكوفيين <sup>المعروف</sup> ويمكن عطف دخولها على الالام  
بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك  
الفعل منها لا تدخل على الاسم اصلاً ولولم يجعل عطفها على الفاوئها  
مع القرب والظهور لئلا يشعرباختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف  
لادخولها على غيرهم لندوره وشذوذه كما لم يرد كذا الامتحان  
في قوله تعالى وان كانت لكبيرى وان تظنك لمن الهاذيين ويجوز  
دخول الالام على خبر الناقضة الداخلة عليها المكسورة المنقطة كما في  
الشهيد لان الخبر وان كان لها لفظاً الا انه للمكسورة معنى اذ ان كان زيد  
لقائماً ان زيد القاتن صرح به الدمامى في شرحه وكذا المفعول الثاني  
ليب علمت ولذا لم يعلق به دخولها عليه ولانها انما يعلق <sup>اللام</sup> لو دخلت

لانها



على اول مفعوليه ولما دخل هنا فاقربها ونصب اولها لعدم المانع لزم  
 ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الافتضاء لزيادة الرضى وتحقق المفتوحة  
 فنعمل في المفتوحة الخفيفة ضمير الشأن مقدر وجوبا لانها اقوى منا  
 بهمة من المكسورة العاملة جواز اولي يوجد عملها في ظاهر مقدره مقدر  
 وجوب بالثلاث لم يترجح الاضعف ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فاعل من  
 افعال التحقيق حقيقه كالعلم والسيبي او حكمه كالظن بمعنى انها اذا  
 كان قبلها فاعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى  
 واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين وما سياتي من قوله تعالى وان عسى  
 ان يكون وعبر ذلك ولا يحتاج في الرفع التعسف حمل اللزوم على الغلبة وجه  
 اللزوم عايتها بشهادة الاستفراء المنجسية في التحقيق وفي وان لم  
 تقتضيه الاولية الا انه اللزوم عايتها بشهادة الاستفراء ثم التي كان  
 قبلها الظن تحمل الخفة باعتبار جريه بر التحقيق بسبب دلالة على  
 الوقوع والتاخر باعتبار عدمه بعد اليقين نحو علمت ان زيد قائم اي انه  
 وتدخل اي يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال المبتدأ او لا متصرفا  
 ولا شرطيا او دعاء او لا اي يجوز كون مفسر ضمير الشأن المقدر جملة  
 فعلية مطلقه كما يجوز كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه نبي ومن  
 التواضع وانما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس  
 معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فانهم يلزم مع الفعل

التصرف

والمعنى كونه اسمية

المتصرف غير الشرط والدعاء اي مع دخولها عليه قبلها فاعل التحقيق بقرينة  
 الامثلة حرف النفي لا وما وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اية وتبينت  
 ان ما تقوم وقوله تعالى يحسب ان لن يعدر وقوله تعالى يحسب ان لم يره وظهرت  
 ان لما تقوم وعلمت ان لن تقوم او السنين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او  
 سوف يكون كقول واعلم فاعلم المراد ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدر او  
 قد علمت ان قد تقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوف وللفرق بينهما  
 وبين الناصبة فان هذه لا ترفع لا تقع بينهما وبين فعلها لانها موصولة  
 المصدر بالفصل الا انها فانها الكثرة دورتها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها  
 نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان ما بعد هان كان  
 منصوبا لفظا فالناصبة والاف الخفيفة او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فالناصبة  
 والاف الخفيفة ويمكن ان يكون الفارقح كما كان قبلها من فعل التحقيق  
 مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخرج عن كونه خلاف الظن بل  
 فافهم ولو كان اي الفعل الداخل في عليه غير متصرف او شرطيا او دعاء  
 لا احد هذه الروف بل لا يجوز لعدم الالتماس بالناصبة لانها لم تدخل  
 لها في حكم المصدر ولا مصدر لغو المتصرف والشرط والدعاء لا يؤو لان  
 بالمصدر نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مثال  
 غير المتصرف وقوله تعالى تبينت لعل ان لو كانوا يعلمون  
 الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والنامسة ان غضب الله عليها مثال

والفصل ما بناه الابل  
 ولا انها لضعفها لا تقوى  
 على العمل



تطم  
 وصد من شرف اللون من تباها  
 ولم يهر ولم اعرف من كماله وجلاله  
 وبانه من الدر وياقوت ومرجان  
 ومن يهر كما ينظر الوجود في عالمه

الدعاء، وتخففاً كان فتلقى او يبطل عملها على الاستعمال الاصح لفوات بعض  
 المشابهة بانتفاء فتح الاخر نحو قوله كان تدياه حقاً صدره وصدور  
 مشرق الخ على ما في الرضى ووجه مشرق الخ على ما في شرح التسهيل ونحو  
 مشرق اللون على ما في شرح اللباب ولو اعلنت على الغير الاصح لقل  
 تديبه ثم ان الظاهر لا يقدر بعدها ضمير ثان لعدم الداعي اليه كما كان  
 الفتوحه المحففة ولذا لم يذكره وقال ابن مالك انها المحففة المفتوحه  
 في العمل في اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير ثان ويؤيده لزوم لم  
 وقد لا بعدها اذا فعلاً كالمحففة المفتوحه على ما يستفاد من كلامه وصرح  
 به الرضى وقوله تعالى كان لم تقن بالامسى ومثل كان قد ورد في الاطلاق  
 وحق كقبي فيجب الفاؤها لغوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر  
 ومشايتها العاطفة لفظاً ومعنى فاجريت بحرفها خلاف في المحففات فانها  
 ليس لها اجريت عليه ضمير جاني زيد ولكن عم وحاضر الواو لعطف الجازم  
 على الجملة او للاعراض ويجوز حينئذ اي التخييف والفاء دخولها اي  
 المحققين على الفعل الانتفاء المانع منه وهو العمل نحو كان قد قام زيد  
 لانه مما لا يد من ساكنات نحو ما قام زيد ولكن قعد والتابع من الحروف  
 الثمانية التي منصوبها قبل رفعها الا الواقع في المشتق المنقطع  
 وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول من متعدد لمعومته عدم  
 دخول قد خوله مدلوله المشتق منه باعتبار المعهوم كمثل

المتن

اي او باعتبار المراد

فنعلم بان اتفاق المتأخرين  
 مقدر في الرفع الاغلب هو  
 جاني الغوم الا

كمثل المتن او المراد كقولك جاني الغوم الا زيد منسب الى الجماعة حاله  
 عن زيد والمزوج يستلزم الدخول او لا كونها بمعنى لكن حار اي لكن جملاً  
 لم يجرى وقد يظهر والثامن في الثمانية لا الكسرة لئلا ينسب لغيره  
 الامتنان فالإضافة لادنى ملائمة وشرط عمله ان يكون الجسم نكرة  
 لا متناع تأنيده في المعرف لعدم النسب مضافة او مشتقة بها لانها لو  
 كانت مفردة حقيقة بني على ما تنصب به كما في مفسرنا  
 اي لا لانها لضعف الاثر في رفع الفصح مثال المضافة نحو لا غلام رجل  
 جالس عند طرف الخبز على ما هو الظرفية به للاحتراز عن لزوم  
 الكذب بنسب الجلوس عن جنس غلام رجل وانما يجعل خبر الجعل  
 مستقر اليضطر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبر بعد خبر  
 فيكون اشارة لا تعدد للظن وكونه ظرفاً ايضاً ومثال المشبهة نحو لا  
 لعشرين درهمك والقسم الثاني وهو ما كان من وقوعه قبل تصفوه  
 حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونها المشتق كقبي مشبهة ما اكثر  
 لانها لئلا يحال كقبي لانها لئلا تنسب المطلق او لئلا لا يتناول  
 والدخول اي دخولها على البدن والظن قال الفاضل العفص وفيه قال  
 من وجوه مشابهة ما دخول البائي خبر لا كما في خبر ليس  
 يرد ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلفظة فعل ما واعتبر مشابهاً  
 اي الحاة



بليس بشرط علمه انه لا يفصل بينهما وبين اسمها بانراثة عند اسمه  
 البصري وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفي والافني النفي  
 اثبات وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال  
 ينبغي ان يرفع في عمل لا الشرط المعبث في عمل ما بل في الاولي منها  
 في ما كونها اضعف منها وتنبه على قصور النجاة حيث لم يذكر وها  
 في عمل لا كما في لرض او علة عدم ذكرها في عمل لا لانها بها دلالة والتخرج  
 اولى وما قاله الفاضل لما في نقله عن القبي ان يتراد مع لاني استعمالهم ليس  
 بوجه وجبه لان الشرط عدمه فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي اسم  
 الامكان على ان عدم الوجود لا يستلزم عدم الوجود ولا ضرورة ولا  
 بخبرها مطلقا خلافا للبعض فيه والآخر في الظرف فيسأل ان ولا يغيرها  
 اي ان ولا يغير كقول الجبر وان لا ينتقض النفي بالاقدير لانها لو انتقض  
 بغير معناها لا يبطن علمها بل يجعلها في نحو ما زيد غير قائم بمعنى الاقائما  
 ولا رجل غير حاضر قاله الفاضل العصام وعلته وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض  
 بحسب الظن فافهم ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها مشهورة بابطال  
 العمل واقول تركه لندورة وشرطه لا معهما اي مع عدم الفاعل عدم الانتقاض  
 كونهما كونه لانها كونها اضعف علمها لانها لا تعمل الا في النكته التي هي اضعف  
 في المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في العرفه ايضا والازا في الغلب لنفي الجنس وقد

اشي نفي الخبر لا نفي البدل  
 مثل ما زيد شيئا الا شي او انتقام  
 لا يضر عليها او وجود قبله  
 امكان التبعية للمحل بالاسم

عرفت

وقد عرفت ان لا تعمل الا في النكته لانها علمها عدم العمل الا فيهما  
 وانما صح وقوع النكته مستندا اليها لعمومها فان لا نفي الجنس نص فيه لا يعمل  
 غير في ولا هذه ظاهرة في عمل عليه عند عدم القرينة الضارفة وانما عند  
 كل رجل بل رجلا فلكنها موضوعة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضر  
 وان لم يوجد احد الشرط المذكورة لم يعمل الا في ما ولا الضعيف في العمل لا مع  
 الفاعل بان نحو ما ان زيد قائم ولا يجبر على نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل  
 ولا يغير على نحو ما زيد لغير وضرب ولا مع انتقاض النفي الذي هو العدة  
 في الشارحة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتقاء نكارة اسم  
 نحو ما زيد حاضر تركه لوصوله بتبدل رجل بزيد ولا يتقدم بمولها  
 علمها لامة **القائل في الضارفة** من السماع على نوعين ناصب وجازم اذ لا  
 جارة للفعل والرفع معنوي كما في الناصب اربعة احرف بالاستفراء  
 ان لم يكن بها بانه المادة لا سيما عند التخفيف وفي كونه الجملة معناه تاويل المصدر  
 وهي اصل في هذا النوع واخواتها محولة عليها بالنسبة اليها الاستقبال للمصدرية  
 احترار عن الزائدة فانها لا تعمل حالها الا في النكته كقولنا او ما لهم ان لا يعذبهم  
 الله اي لا يعذبهم **الذم** عن المفسرة كقولنا مع اذ او حين لا املك ما يوحى  
 ان اذ فيه وعن المفسرة ولو اصله لا حكم عند المفسر اذ لا في احد علمنا  
 وفي الاخر ميم **الذم** عن الليل كما يشي في اي سبي وحر في اليم عند سويد

عند سويد



وهو الظاهر اذا وجد له الى اصله ولو ردنا لفظ ما خطر بالبال اذ اصله  
 لا الحق به النون لطيفة للتأكد فصار كذا قاله الفاضل العاصم في اللغوي  
 المؤكدة الاستقبال لا المؤبد كما رسم العترة لقوله تعالى ابرح الارض  
 حتى ياذن لي ابي لان حتى لانتهاء وهو ينافي قض الشايد قال الفاضل  
 العاصم ولا يكون الفعل مع ما دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لام حروف اللغوي  
 ويجوز تقديم معمول معمولها عليها وكذا في اللغوية اي ما قبلها لما بعدها بحسب  
 الى راجح او سببها بما بعدها لما قبلها بحسب الذهن او مستبين للآخر  
 باعتبارين نحو الممتكى اذ دخل الحنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما  
 في قولك لتفتني رقية ما وعدتني فاللام بدل وان تأخرت كما في قوله تعالى  
 لكي لا تأتوا على ما فاتكم فكى بدل وقيل تأكيد في الصورتين وقد يذكر بعدها  
 ان نحو كى ان تقوم فقيل في زائدة وقيل بدل منها ويدل هذا على ان كى يجعل  
 مصدرا وقد يدخل عليه ما يقال كما يضر بالرفع فقيل ما كان وقيل مصدرية  
 وكى جارة والمعنى المضرب ولا يتقدم معمول معمولها عليها فذكره الفاضل العاصم و  
 اجازة اللغوي على ما في الرضى واذن عند سيبويه والمراد عن الجليل تقدير ان  
 بعدها وكتبها بالنون مطلقا مبنى على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها  
 بالالف لكونها حرفا وهو المختار عند المتفاني وما نقل عن الفراء انه قال انا انفتها  
 فالتبها بالنون لئلا يلتبس بالالف والزم ما يثبت واذا علمت ان كتبها بالالف اذ العمل

بها يكون مطلقا  
 سببا لما بعدها

بمنها

وغيرها باعتبار القول  
 وان فرق بين الجواب والفعل  
 والفرق بين الجواب والفعل

بمنها باعتبارها مبنى على ما نقل عن الجوزي ان يجوز الوقف عليها بشرط  
 بخلاف كى هي للشرط والجزاء في الغالب مثل اذنا كركم كى قال ابيك فهو  
 جزاء لفعله كما انه جواب لقوله ونشرط علمه وجوبا او جواز مراد بالامكان  
 العام ان يكون فعلا المدخول عليه مستقبلا لاحال اذ الغالب في اذن بمعنى  
 معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن على ضعيف  
 فلا يعمل الا على حال اطلب وقوى قيد نابا للغالب اذ قد تجرد عن الشرط كقول  
 في فعلتها اذ في وانما الضالين وقد يكونان في الماضي كقولنا ان كنت قلت  
 فندع عنه فظهر ما في قولنا في قولنا لكونها جوابا وجزاء وهو لا يمكن الا  
 في الاستقبال غير معتمد اصلا او كما ملأ ما قبله اي فعله غير متعلق بما  
 قبله ليستعمل في المعارض القوي وان لا يفصل بينه وبين معموله غير القسم  
 والنداء ليسهل عمله لضعفه واما نحو اذن والله او حرك الله او يارب  
 الرحمن فلا كثره دورها ولا يصح هذا في اخواته وان اراد به الحال او اعتمد فعله  
 على ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون خبر لفعله او جوابا للقسم او جزاء الشرط قبله  
 فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستعراء في هذه الثلاثة او فصل يفيد ما ذكره  
 في عمل افعال التقدير الا في مقدم كونه على حال الغلب وقد مر انه لا عمل له  
 الآفية واما على الثاني فلضعفه ومغلوبية وقوعه بين المتصلين ولان المعتمد  
 على ما قبله سابق عليه حكما وهو ضعف لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه  
 عدم عمله في السابق حقيقة بالاولى في لا يرد به اعتراض الفاضل العاصم بان

بالالف والنون اخر صاعين كى  
 على عكس ما في الكافية لطول جملتها و  
 اشتراط عملها ٤٤٤  
 الجواز بمعنى سلب الوجوب والامتناع  
 وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع  
 وهما كيانا يمكنان علما

الجواز



بالرفع ولا يجوز النصب لان الفعل  
مفعل به شئ قبل اذن وهذا انما هو جاز  
النصب لزم وجود المبدأ بدون  
الخبر وهو متنع

اعلم ان  
عليك  
بالاعمال  
تقديره

عليه  
الفعل

ما ذكره يتقصر بنحو الكسر اذ فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واقام على  
الثالث فلضعف وجود المانع نحو اذنا اطلقك بالرفع كما ذاب المن قال  
قلت بعد القول مثال لما يريد به الحال ونحو اذنا اذن الكرمك بالرفع لمن قال  
مثال لما اعتمد ونحو اذنا اذن الكرمك بالرفع ونحو ان تأتني اذن الكرمك  
بالجزم ونحو اذنا زيد تضرب بالرفع فالالفعل العضم وقد يكون ما يجعل  
ما بعد اذن جزاء في كلام المجيب به مثل سلمت اذن ادخل الجنة  
فانه جواب لمن لا يرضى بسلامه وبيان لجزاء اسلامه وانما اذا اعتمد اعتمادا  
باتصا كما اذا رقي بعد الفاء او الواو ونحو ان تأتني اذن الكرمك او اذن  
الكرمك فيجوز اعماله بانواعها ضعيف الاعتماد والاستقلال المعطوف لانه جملة  
والفاو بها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف الفعل والحاصل ان الاعتماد  
الناقص يمنع وجوب العمل لا جواز ويجوز اضمار ان قد خصصت خاصة او  
حال كونه مخصوصا بين التواضع يجوز الاضمار لما مر انه اصل في هذا  
التوقع فينصب المضارع به اي بان المضارع بشرط ان يكون بعد الفاء النسبية  
لان العدو عن الرفع لا النصب بل يشتمل اول الامر انه قصد تحويله الى المعطوف  
لان السببية لان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال  
كونها عاطفة ظاهرة وهو الانشاء كمال الانقطاع في المثال اشارة الى هذين  
الشرطين وهواتا امر نحو زرنى فالكرمك اي ليكن منك زيارة فالكرمك متى

مرعاه

رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور وقال الرضي  
التقدير زرنى فالكرمك ثابت كجذبة الخبر وجوبه لان ما بعد الفاء جواب  
وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لانكوه المعطوف المفرد على المفرد بل المعطوف  
للجملة على الجملة مع قلته وانما وجب حذفه لان الفعل لما التزم فيه حذف ان  
التي بسببها يتبين للابتداء ليعبر فيه معنى الابتداء حق الظهور  
فلو امر بالخبر كما كانت اخبر عن الفعل واقام قولهم تسرع بالمعدي  
خير من ان تراه فتشاهد هذا وكان الجمهور حكوا بكونه جوابا مع كونه تقدير  
المفرد عندهم نظرا الى المثال لان معنى قولنا زرنى فالكرمك ان تزرني الكرمك  
كما لا يخفى وقال الفاضل العضم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي يخرج من بعد  
سقوط الفاء فتقول زرنى فالكرمك زرنى الكرمك بالجزم ولذا يعطى  
المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهى نحو لا تشتمني  
فاضربك اي لا يكتن منك تشتم فحذف متى ويندرج فيهما الدعاء نحو  
اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤخني فاهلك والحق الكسائي بالامر الدعاء  
على اللفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة وسلم فعل بمعنى الامر نحو عليك  
زيدان كرمك والامر المقدس نحو الله الهد فتجووا وافقه ابن جني في مثل  
نزاه لانه حكم الامر في الاطراء ولم يرضى به الجمهور لما سيجي او نفي وهو في حكم  
الانشاء في استعداده جوابا نحو ما تابت فتمت نشاي ما يكون منك التبان

وهو امر آه

او البعيد



فتمت حيث وبلحق به ما جرى مجراه نحو قولنا ثانياً فتمت مني ولولا <sup>للخصيصة</sup>  
 الاستلزام في فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معزباً او تمى نحو  
 لبت لي مالا فانفقه او لبت لي ثبوت مالا فانفاقاً منى بالنصب <sup>معطوف على المجرور</sup>  
 او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خبراً اي لا يكون منك نزول فاصابة  
 خبر منى او استغراباً نحو هل عندك ماء فاشربه اي يكون منك ماء فشراب  
 متى ولما كان مقصوداً ببيان عاملية ان مضرة لا تطبط المواضع التي يفهم  
 فيها ان الكسبي في التحميل بالامر الذي هو اصل الانشاء وشره ولو استوف  
 امثلة تلك المواضع على ما هو ذا في هذه الكتب الترسالة والجارح حس  
 عشرة كلمة اربعة منها حرف مجزوم فعلاً واحداً وهي لم ولما والآخر الماضي  
 بعد قلبها المضارع اليك في الثانية للاستفراق ازمته الماضي من وقت الانشاء  
 لا وقت التكلم ولنفى المتوقع كثير الادون الاولى والام حتر ازمن لام الجسر  
 والابتداء ولا انتهى على للطلب اي لطلب الفعل وتركه مستعلاً او  
 خضوعاً او استواء فيدخل لام الدعاء والا لتتمس ولا على وانما عمل كل منها  
 الجزم لمشايرته بان في الاختصاص بالفعل في قلب معنى مدخوله واحده عشر  
 منها تجزم لفظاً فعلياً ان كانا مضارعين وان ماضيين فمجرور وان احدهما  
 ماضياً فاللفظ الا واحد من استمى الجازات اي الجزاء على ما في القوس من المعنى  
 كل مقتضى الجزم انما لاضافة كاضافة اللادات لا الشرط فليس فيها تعقل

الجزء من الشرط

الجزاء على الشرط قال الفاضل المعظم وهي انما هي للشرط مستمى به لانه شرط لتحقيق  
 الثاني والجزء مجاز بطريق التشبيه حيث انه يستمى على الاول ابتداء الجزاء  
 على الفعل فانه لا يقتضيه اياه وجعلها كشيء واحد المقتضين طولاً في الكلام  
 عمل الجزم تحقيقاً وكذا العشرة السابقة لتضمن معنى ان لمناستها اياته  
 في الابهام وحيثما لا يجزم به ما وهي كافة عن الاضافة لتصريح به فتناسب  
 ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويجس تنضمها معناه  
 وابن يجزم بما وبدون التثنية الجزم بها بالقطر والاولى وهي ليست  
 بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها وان كل هذه الثلثة  
 للمكانة واذا ما قال السير في ما علمت احدهم التثنية التثنية التثنية  
 واصحابه ومع حرف عنده غير مركبة من كاشي بل على فعل كما ان معهما فعد وقال  
 البرودي ان الظرفية كرها لطاق ما ذكره الفاضل المعظم تارة عن طلب الاضافة  
 وحيثها الشرط كما عينت حيث وجعلها بمعنى المتقبل وجازمة ذكره الفاضل  
 المعظم والصي اختار مذهب البرودي حيث قال للزمانا واذا ما لا يجزم به  
 ما الاعيان لثقلته سكتها لان الاحتمال او هو للقطع الثاني للابهام الا ان  
 لما احتمل في الامر المتطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال  
 لنا جزاً تضمنها معنى ان الجزم بها وتوكل مع ما الكافة عن الاضافة كما في  
 حيث ومنه مع ما ان زيادة الابهام وبدون وجود اصل الابهام

ليثبت الجزم بالطريق الاول







وضعا فلما يكون بدون مبنى العمل على الاقتضاء وينصب ممولات  
 كثيرة مفاعيل او غيرهما كالجبر والى التمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه  
 بها الكتي اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به ويجوز  
 تقدير منصوبه عليه لقوته في العمل وما يجي في عدم جواز تقديره ببعضه على  
 بعضه فكالاتشاء منه وهو على نوعين لازم ومتقدما للفعل اللازم  
 قد لا يكون مفهومه وجوديا ما فعل يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع  
 عليه الفعل او بلا مدلول مفعول به صريح نحو قد زيد ولا ينصب اللازم  
 للمفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدونها فمنه اي اللازم افعال المدح  
 والذم لصدق حده على افعال موضوعه لانشاءها وهو الاظهر على  
 ما ادعاه الفاضل العظم او مشهورة بهذا التقب على ما قاله الفاضل الجاهل  
 ولما كان وضعها لمعلومات اللغة ومن لفظها على الاوالة والمحتاج اليه هنا  
 معرفة الاصطلاح ليستعمل بها الامعرفة الاحكام المختصة بها وتلك  
 تحصل بعد الافراد يستغنى بالتعديد عن التحديد ولما كان هذه الافعال  
 غير متفرقة ولها احكام مختصة فلذا عدتها بعضهم من السماعي قال  
 فمنه اشارة لاهذا الفرق وتصري للتردد وهي افعال المدح والذم مبتداء  
 خبر نعم وما عطف عليه الكاشنة للمدح اي لانشاءه وقيل في مثل حال  
 والعاقل معنى الفعل المضموم من نسبة الخبر الى البتداء ورد بان الخبر المجموع

المدح والذم

وقال المصنف  
 من هذا الخبر  
 لا يفرق بين  
 المدح والذم  
 في افعال  
 الخبر نعم  
 وما عطف  
 عليه الكاشنة  
 للمدح اي  
 لانشاءه  
 وقيل في  
 مثل حال  
 والعاقل  
 معنى الفعل  
 المضموم  
 من نسبة  
 الخبر الى  
 البتداء  
 ورد بان  
 الخبر  
 المجموع

وقال المصنف وايضا لم يذهب لاجوازها في الخبر بل جماعة من النحاة منهم  
 ابن مالك وجوزوهما في البتداء وجعلوا الفاعل ما ذكره ويكن ان يجعل نعم مبتداء  
 ثانيا بتقدير منها خبرا والمدح حاله فاعل الظرف او العكس بليلة خبر  
 الاوالة وبسبب الكاشنة للمدح وعما اصلان في هذا الباب فلذا قدتها وشروطها من حيث  
 العمل ان يكون الفاعل اي فاعل ما مرفعا باللام للهدى الذي يكون  
 اشارة لا واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر الخصوص فيكون في الكلام  
 تفصيل بعد الاجمال او وقع في النفس وقيل للجنس وقيل للاستفراق وردة  
 الرضى بانه علامة حتى وضع كل موضع ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال  
 الفاضل العظم ان ذلك مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل من  
 حيث هو او في ضميره ما اوجع الافراد زيد والحق انه يصح الحمل على كل  
 منها بادعاء ان المدح والمضموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمير فرد  
 ما اوجع الافراد فانه متحد معهما في المفاصلة بينهما اصلا لانهما في مثل ما يحده  
 الجنس او كل من افراده من المناقب والمثالب وباعتبار انه الجنس في ضمن  
 اي فرد فرضه العقل اي لافرد له الا اياه فاني فرد فرضه وهو واختار المصنف  
 هذا لان كلامه لام الجنس والاستفراق لكونه معرفة بغوت نوعه الامهات  
 فلا يلائم اسم المقام او مضافا اليه المعرف باللام ولو بالسطوة ولو اريد  
 هذا المعرف باللام لاستغنى عن قوله وهذا في حكم المعرف باللام او مضافا

بان يكون منه حالا ونوع خبره  
 كانت مظهرا

اعلم ان الخبر المضموم  
 على الاظهر الاغنياء ولا يجمع  
 ولا يشترط اتفاق بين

خلافه العبد الراجح  
 فانها نوع حكم الفكرة



يتميز بفتح الباء، مفسرا بشكرا منصوبة على التمييز ليحصل البيان أولا  
اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز الضمير لانعم  
لانه لا يراه من حكمه تكملة تتم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل على  
الموصوف بما ذكره حيث انه موصوف على ما هو مقتضى الاسم للاشارة  
ولذا ذكر في موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد  
الابرام فلا يتبادر بذكره على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة  
الاسمية لا على مدخول ان فانهم وبما اشرنا في اشارة الاشارة ظهر عدم  
الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد  
الفاعل فلما حجة لما ذكره الفاضل العظمى انه المراد ذكره بعد ولو بالحق  
حاله كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتشبيه والجمع والتذكير  
والثانين والجنس للفاعل الممود الذي هو الموصوف بما ذكره ولذا اظهر ولم  
يضم لكونه المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يراد مثل نعم رجلا  
الزيدون ونعم امرأة هند بان المخصوص فيها في مطابق للفاعل الذي  
هو الضمير المود المذكور لانه وان غير مطابق له بالنظر لا مجرد الذات لكنه مطابق  
له في حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر  
ولم يظهر ببيان اهم للاشارة كما سبق لانه يشعر بعليته الوصف المذكور  
للحكم وهو للمطابقة وعليته الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا

المراد بذكر  
المخصوص  
بعد الفاعل  
المعنى مثلا

اليه ولقد

اليه ولقد احسن في العدول عن ابي الحاجب مطابقة الفاعل فانهم وهو المخصوص  
ابتداء وما قبله خبره مقدما عليه او خبر محذوف وهو مثلا مستأنف عما قبل  
منه هو فعل هذا يكون بجمليتي وعلى الاوالة جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان  
الفاعل فيه مرفعا باللام وذكر بعده مخصص مطابق له في الافراد ونعم غلاما  
الرجل الزيدان مثال لما كان مضاف اليه بلا واسطة والمخصص مطابق له في  
التشبيه ومثال المضاف اليه نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد  
اللام انما باعتبار العريضة او الاشتغال مدخولا على المبتداء وترد المصيبة  
لا يتشبه في الضمير المميز الذي هو بوسم غير عائد الى شي واجاب عنه بعض  
الكلمة بانه وان كان كذلك الا انه مع تمييزه كان في حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل  
العظمى الرباط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما  
كان الفاعل ضمرا متميزا بشكرا والمخصص مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون  
الامر مذكرا ولو كان التمييز على خلافهما المخصص كما مر مثال لانه لا يراه  
في العود للذكر اكثر مما يدل على العدد والثاني واهرام الفاعل مقصود في البين  
**وقد يحذف المخصوص** اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدنا ناصرا انعم العبد  
اي ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره عليه السلام وقد تقدم  
اي المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل في المبتداء التقديم والتأخير  
وتأخير في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتداء



كما لا يخفى لهذا اختاره المصنف الزيدون نعم الرجال وساء عطف  
على نعم أصله سوياً بالفتح فنقل الفعل بالضم فصارتا ضم  
بمعنى بنس فصار جامداً فهو مثل بنس في افادة الدم والشرائط  
والاحكام مثل قولها او ساء مثل القوم الذين كذبوا اي مثلهم وحبذا  
يقال حب كظرف اي صار جيباً الكائنة للمدح وفاعله ذم السما الاشارة  
التي هي في البرهات لما عرفت ان الغرض في الباب الابرار اولاً والتفسير  
ثانياً وفيه رد لمن زعم ان فاعله المرفوع بعد ذم انما هي حبذا بتمامه  
فصل لانه تشددة الامتناع حبذا كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدم  
على الاسم وزال السمي ولا يتغير حبذا بان يتغير فاعله او ذم بان يثنى  
او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذي هو واحدها مجرى مجرى  
الامثال كما ذكره المصنف قال بعض الكمل لان من المذكر ادل على الابرار الذي  
هو المتصو في السبب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابرار فلا يقال  
حبذا ان الزيدان ولا حب اولاء الزيدون ولا حبنا ههنا بل حبذا في الكل  
ويذكر بعده اي بعد حبذا او فاعله او ذا المخصوص بعدية غالبية كمخصوص  
نعم وبنس على ذكره المصنف او بعدية مطلقة ولا يجوز تقديمه على حبذا  
كل ساء على ذكره الفاضل المصنف واعرابه اي مخصوص حبذا كاعراب مخصوص  
نعم في ان رفعه على الابتداء لا على الجزئية لانه كما زعم المبرد وابن السراج

ومن واقعهما

ومن واقعهما الزعم ان تشددة امتناع حب مع ذ جعلتهما السما  
لفعلية الشرف في الفعل فصارت مبتدأ وجه الرد فوفت الغرض كما في الزعم  
التالي في حبذا زيد الفعل المتعدي ما فعل لا يتم فهمه اي فهم مدلوله  
بغير ما وقع عليه الفعل وهو المدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص  
فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا  
يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرد الرضى بانه  
يدخل فيه مثل قرب وبعد محال معنى بنس لانه لا يتقبل الا بما هو منسوب  
اليه كونه من اللوازم وان اجاب عن الغافل العاصم بانه المراد بما يتوقف  
تعقله على متعلق ما عني في مفهومه نسبة تقضى ذكر متعلق  
بمخصوصه في مفهومه مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعترض في  
ما يتقضى متعلقاً بما لا يدخل لان هذا مما لم يشعر به لمد وللعمل على التبارك  
واجب فيه وهو اي المتعدي على ثلثة اضرب الاول متعدي المفعول واحد  
مخوض بزيد عمراً ويجوز حذف مفعوله بقرينة لوسنونا كقولهم  
هذه الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدو بهن الواسية جعل الملائم  
فلا يخرج القرينة مخولان تاكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب  
والثاني متعدي المفعول به وهو على ثلثة اقسام الفية الاول منها  
مكان مفعول الثاني مبيناً للاول اي لا يصدق احد على الآخر



كأنواع عطلت زيدا برهما ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما فقط  
بقرينة لو منوياً مثل سأل زيد عمر أربرها فاعطى وبدورها لو  
منسباً كقولان يعطى ويمنع والقسم الثاني منها افعال القلوب  
اي افعال مشهورة بهذا اللفظ بهد القلب وهي افعال اصطلاحية  
والآلة على فعل المراد به القائم بالغير لا التاثير فان العلم مثلاً اما كيف  
او اضافة او انفعال ولا يتصور التاثير لو قال على احوال القلوب كما في  
الاعتناء ان كان الظاهر تجلي خرج به غير داخل على البتة والخبر ناصبة  
اياهما مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجي دفعا للتحكم على  
المفعولية فخرج الفعل القبلي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم نحو علمت  
ومرأيت ووجدت هذه الثلاثة للعلم وزعمت مشترك بيني الظن  
والعدم وظننت وخطت وحسبت هذه الثلاثة للظن وهب علم وزنا  
دع تقول هب زيداً منطلقاً بمعنى احسب زيداً منطلقاً على ورنه اعلم  
او اضرب هو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف  
مفعوليهما معا واحدهما بدون قرينة لو منوياً اذ هو لا يعلم بدورها وحذف  
فيغوت القصور وانما لو منسباً فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل يستوي  
الذين آمنوا يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز حذف الذوق ايضا  
لعدم الفائدة في اذنه المعلوم ان الانسان لا يحس عن علم وظن وترد المص

بان هذا

بان هذا انما يفيد نفي الجواز عنه اعادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا  
ليس كذلك بل نزه المتعدي بمنزلة اللازم لقصد التعميم فيفيد ان نفس  
العلم باي شئ تعلق غير مساو للجمل بل هو خبي منه فلو نوقش بان العلم  
فيه بعينه المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله لا يحس الانسان علم  
غير ستم اذ قد ينشئ العلم بضرب التجوز فيفيد الخبر بالاشياء ومع قرينة  
كتر حذفها معا نحو يبيع بخل اي مسموعه صادقا وقل حذفها حفظ  
نحو قوله تعالى ولا يحسب الذين يخلون بما اتاهم الله من فضله خوفاً  
لهم عاراً في الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اي لا يحسب هؤلاء  
بخلهم خوفاً لهم وهو قول الشاعر كان لم يكن يبني اذا كان بعدة تلاق  
ولكن لا افعال التلذذ فان المفعول الثاني محذوف فيه اي كائنا وجه العلة  
كونها بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى  
الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفتم قيام زيد في حذف احدهما كذوق بعض  
اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كذوق لفظ واحد وهو كيش وعدم لزوم  
كون المفعول ينشئ في حكمه من كل وجه بعضها يصح باجمع خصيصه بمعنى لخاصة  
جواز الالفاظ والمراد به عدم الوجوب والامتناع اي ابطال علمها  
للاستقلال بمفعوليهما مع ضعف الخفا، اذرها لكونها تلبسته والاعمال  
لكونها افعال مع قطع النظر عن قليتها اذ توستت بيني مفعوليهما الجملة



بان يصح عملها في حال التوسط والتأخر واحتر زير هذا القيد  
 اذا توسط بين اسم الفاعل ومفعول كملت بمكرم احب زيد او بين مفعول  
 ان كان زيد احب قائم وبني سوف ومفعولها نحو سوف احب  
 يقوم زيد وبني العاطف والمطوف نحو جاءني زيد واحب عمرا وبني الفعل  
 ومرفوعه كضرب احب زيد فاة الالفاء واجب فيها كما في الامتحان خاصة  
 اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العمام  
 ان الالفاء في النسب الاخير غير واجب على اللدغيب البصري بل يجوز على ما  
 في التسهيل وحسب زيد ايضا كما فسرنا عن مثل زيد طي قائم غالب  
 او زيد قائم طي غالب لانه مما يجب فيه الالفاء لانه المصدر لا يعمل  
 فيما تقدم نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولي لان لها نوع تقدم  
 لفظي ولها قوة لكونها افعال خير حج او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق  
 علمت والالفاء اولي لعدم التقدم اللفظي كما قال الفاضل العمام  
 اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى  
 متعلق بالجزئي لكن لم يعمل فيها اللفظ الضمف كما مر وما حاله الرضى  
 ان معنى زيد طي قائم فاعلم في معنى الظرف بركة انه لا يصح زيد  
 قائم طي غالب فانتقال معناه طي زيدا قائما غالب انتهى يعني ان ما هم  
 ذكره الشيخ في التوجيه غير متمسك في مثل هذا المثال كما اعني فانه يقسم

نفسه فيكون

فيكون فاصرا بجملة ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ في التوجيه هذا  
 المثال لا يثبت في توجيه اخر من كور قبلة لا مكان كون معناه زيد قائم زطني  
 الغالب فلعله اشار الى مكان التوجيهين لا احد منهما في احد الموضوعي والى  
 الاخر في الآخر من اي خصا يجرها جواز ان يكون فاعلا ومفعولا ما ضمير بين  
 متصلين متحدى المعنى تكليما وخطابا وخطبة نحو علمتني وعلمتكم وعلمت  
 قائما لا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المفاهيم في غير افعال القلوب غالب  
 فانه انما هو زوا النفس تصير مجازيها وتنبه على ما عسى ان يفضل عند  
 بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعم من مجال غيره  
 فان الالفاء غالب فيها لاجتياج لزيادة النفس للتنبه عليه كذا في الا  
 وقال بعض الكمل تنبها على العدول عن الاصل الغالب وجوبا لمضاني  
 الشعرا لغايرة عما ت جملان افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة  
 مضمون الثاني مضان الا الاول فلا عقل فيها عن الاصل اصلا بحيث ياجب الالفاء  
 والغير واما الوجه المشهور فقد زيف المصنف في الاصل وهو المراد للاطلاع  
 في وجه اليه وحمل عدم وفقد هذا الجواز على وجه حمل النقيض او التظهير  
 فانها نظير في عدم الثابثة في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها  
 اي خصا يجرها جواز دخول الالفاء في مفعولها في الجملة نحو علمت  
 ان زيد قائم قال الفاضل العمام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل

قارن الالفاء

متى ان



والسفر فيه ان ماء لها وان كان واحد لكن بينهما فرق بان النسب التي  
 تعلق بها العلم مفضلة في الاول فهي احق بالتصديق ومجولة في الثاني  
 فهي ليست باحق بدليل بالتصديق بالتصور وتلك الافعال مكتفية  
 بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المنعولين لا  
 تنصب ايضا عند التحقيق لا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا  
 وجدت بعينه لا يحتاج الى المنعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق  
 على الاخفش قد مر فيها مفعولا ثانيا عامتا وجعل التقدير علمت ان  
 زيد قائم حاصل او علمت فيام زيد حاصل وانما التعلق بجملة منه  
 الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا او اسما وكلمة التي الذخلة  
 على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا وان اولام الابتداء اولام القسم  
 او ان الكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء انما اشترط دخول القسم  
 اللام اذ لو لم تفتح فلم يكن تعليلها وجه التعليل بالذكورات انها  
 تقع في صدر الجملة وضعا فيقتضى بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضى  
 تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه المذكورات  
 لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة في فعل المعنوي  
 كثير فلا يضيع حقوقها على ابطال العمل على سبيل الوجوب  
 لفظا لا معنى تغيبس للتعليل وهو ما خوذ من قولهم امرأة معلقة  
لمفقودة

لمفقودة الزوج لانه ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح  
 فهذه الافعال عند التعليل لانه عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل  
 اللفظي والاملفات لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل  
 في نحو علمت ان زيد قائم وبكر فاعدا واسنارة الى الفرق بين الغاء والتعليل  
 من وجهين احدهما ان الالف جازية في الغائب وقد يجب والتعليل  
 واجب اليقظة والثاني ان الغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احد  
 الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليل ابطال العمل في اللفظ فقط  
فيعلم خبر للتعليل هذه الافعال افعال القلوب نحو علمت ان زيد عندك  
او عمرو اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد ما يشبهه  
 لانه مال الاما قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم  
 او لفظ لا فلا يقال علمت ان زيد قائم او هل زيد قائم لان اعادة العلم به  
 بجواب هذا السؤال فكأنه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو  
 مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشي من هذا ليس بجملة  
 بخلاف جواب ان زيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى فلا  
 بد من وقوع ما يكون جوابا بالثبوت وهو السؤال بالهزئة وام التقدمة  
 لانه قد مر ود بان لا يخفى على كل احد ان جواب ان زيد قائم ليس بخبر  
 نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال هزئة  
 او العرف



الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال المدخلة على الجملة ومثال  
المدخلة على الجزء الثاني فهو علمت زيد ان هو وابطال العمل في الاوثر بال نظر  
لا لفظي الجزئي وفي الثاني لا الثاني ولا يجوز تعليقه بغيره بالنسبة  
اليها كما عزم البعض تمكينا بان الاستفهام يسري في الجملة كلها واذا دخل على  
جزء الثاني لان هذا منقوض بان الشيء ايضا يسري فيها لا يبطل العمل في  
الاول بدخوله على الثاني اتفاقا فهو علمت زيد ما هو قائم كذا ذكره الفاعل المعصم  
فدبر ورايت ما زيد منطلق وظننت لا زبده الدار ولا امر وهي سببت  
ان زيد ذهب ووجدت لرزيد منطلق وقوله لقد علمت كذا تبي منيتي  
وزعمت ان زيدا قائم ويعتم كل فعل قلبي غير اى صفة الافعال نحو سلكت  
ازيد قائم وسيت هل زيد حاضر وتبينت اين جلوسك ويعتم كل فعل  
يطلب به العلم نحو استحنت ما زيد جاهل وسئلت هل هو حاضر ومنه  
اى م الفعل الذى يطلب به العلم افعال نحو سبح الظاهرة كلمت  
هوليتي ام خسرت ما زيد سود وسمعت ان صوته كرسبه  
وسمعت اهو طيب وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت  
منزلة في هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام المتعدي لا مفعول افعال  
ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على البتة والخبر ونصبها  
على المفعولية في مجرد عدم جواز حذفها معا وحذف احد فقط

بلا قرينة

بلا قرينة لو منوبيا ومجرد قلة حذف احد فقط بها لا خصايمها  
انما يتعريف لكثرة حذفها لان عدم اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل  
لها في وجه الالهام الحاق موصي وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقول تعالى  
وجعلوا للملائكة الذين هم عباد الرحمن انا اناءى اعتقدوهم انا اناءى  
صبي كقول تعالى جعلناه عبدا منشورا انا اناءى كان بمعنى خلق فلا يكون  
من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعول جعل زيد وجعل زيد  
حقا لن قال من جعل هذا حقاى اعتقدته اياه وسرك بعض حتى  
مخوفه تعالى وتركتنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وانما ان كان بمعنى  
خلق فلما يكون من هذا القسم واتخذ كقول تعالى واتخذ الله ابراهيم  
خليلا والى بمعنى وجد كقوله والى قول اكذا ومينا وعد بمعنى سم  
الاعتقاد الباطل ايضا كملت اعداه فقبلى اقبان غنيا وحجا وارى  
مجهول ارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو تقول زيد اذهب  
وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكرها المحققون وفيه تنبيه على افعال  
القلوب غير مخصصة فيما ذكره الكماز نحو حيث عدوهام السماع هكذا  
استفيد مما ذكره المصنف بعض تعبيات فانهم والقرب الثالث من  
المتعدي متعديا لثلاثة مفاعيل نحو علم وارى وانبأ ونبأ واخبر  
وخبر وحدث والاول لانها اصلان في هذا القسم ولذا خصها بالذكر



واما الباقي فتعديتها اليها الاشتغال اعلم من الاعلام وكثيرا ما جعل  
 متعدية الى اشياء ثانيا بها بالياء قال الله تعالى انبؤني بهما هؤلاء  
 وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة  
 الفاعل فحقة التقديم فحوز ارجاع ضمير الثاني والثالث اليه تأخر  
 كما علمت انما ضلنا زيدا اعلمت هذا اخصه زيد كما علمت باب اعطيت  
 فيكونه مباني الثاني ووجوز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كما اعطيت  
 وفي الاستغناء عنه كما علمت عمرا فاضلا كما اعطيت درهما وفي عدم جواز  
 التعليق بالنسبة اليه الاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت  
 ازيد عمرا فاضلا لبطلان الصدارة فافهم والاضحى ان اى الثاني و  
 الثالث كالمفعول باب علمت فيكون احدهما عين الآخر وعدم جواز  
 حذفها او حذف احدهما بدون قرينة وكثير حذفها وقلة حذف احدهما  
 معها وفي جواز دخول ان عليها وجواز الالفاء اذا توسطت وانما  
 بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع الاماير وجوز التعليق بالنسبة  
 اليها نحو اعلم زيد عمرا بكذا فاضلا ثم اى بعد ما علمت انقسام الفعل  
 الى اللازم والتعدي وانقسام التعدي الى ثلثة اضرب الاخير ذلك  
 اعلم ان للفعل انقسام آخر وهو انه لا يبدل لكل فعل من فروع لما مر فان شتم  
 به كلاما اى ان صار للفعل من فروع كلاما تاما بان يصح السكوت

او تأخرت عنهما

عليه وجود

عليه بوجود السند والسند اليه ولم يخرج للاخيرة لان ائدته فائدة  
 تامة بدونه يستحق الفعل في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بر فوعه الذي هو  
 كالجزء منه معنى ويستحق من فوعه اعلال القيام معنى الفعل به كانه مؤخر عن غيره  
 وموجود اياه او لوجود الثاني في الكثرة ويستحق منصوبا ان كان متعديا لان اللزوم  
 لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا لا لتصاق معنى الفعل  
 به ووقوعه عليه كلافعال التسابغة وان احتاج الى مفعول منصوب بحيث  
 لا يصير كلاما تاما بدونه يستحق فعلا ناقصا لعدم تمامه بر فوعه فالوصف  
 بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومنه الرفع وقيل لانه مسلوب  
 الدلالة على الذات فانما يدل على الزمان فهو من الخبر الدال عليه  
 فلم يكت على ما فوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا المكان الافعال  
 المنسوبة عن الزمان جديدة بان تستحق افعالها فاقصد وجعلها في قبيلها  
 وقال الفيل العصم لتقصان دلالة لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه  
 النسبة بين الكلم والخبر والزمان الذي هو قيد لها وشئ منها لا يفهم  
 بدونها ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى السهل استمالى لا وضحى حتى يلزم  
 كونه حرفا ويستحق من فوعه التمام ومنصوبه خبرا له اشعار باخطا طهما  
 حكم الفعل والمفعول ولا يدخل اى الفعل ناقص الاعلى البتة والخبر  
 في الاصل لان وضع ليعطى الخبر حكم معناه كالاشتغال والاشتمال وغير ذلك



وهذا لا يحصل الآبا لدخول عليها وينصب الجنب لشبهه بالمفعول به  
 في توقع تفعل الفعل عليه فهي شبيهة بالفعل المتعدى في اقتضاؤه  
 معنائه شبيهة وهو الفعل الناقص على قهبي التسم الاول ما  
 لا يدل على معنى المقاربة وهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص  
 نحو كان وهو لثبوت خبره لا اسمه <sup>في الماضي</sup> دائما نحو كان زيد ناضلا  
 او منقطعاً نحو كان زيد غنياً فاقتصر بمعنى صار وصار للانتقال اما صفة  
 الصفة نحو صار زيد عالماً او من حقيقة لا حقيقة نحو صار الطيبى حذفاً  
 قديمها بساطتها واصلتها ولغبتها الاول فدمه على الثاني وكذا آل  
 ورجع وحال والسما كقولنا العداوة شحيل مودة وتحويل وارتد  
 مثل قولنا وارتد بصبي وزاد هذه المت ابن مالك ايضا في هذا  
 وما يشابهه اللو حق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير مخصصة فيها  
 ذكرها كما زعموا حيث عدوها من السماع وقال الفاضل العصا ان صار وما  
 يلحق به قد تكون تامة متقدمة بالي تعد صار لا الفقر وجاء قال في اللام  
 بمعنى كان وقعد اذا كنى اي المذكورات بآل لا تعد بمعنى صار وتكون ملحمة  
 بصار فدمها على السائر واخر الاخيرين لغة مجيها ناقصة حتى قال الاندلسي  
 لكي يتجاوزان الموضوعي الذين استعمالها العربي فيهما قولهم ما جاءت  
 حاجتنا وقعدت كانا خربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الغراء

ينجاوزانها

يتجاوزانها ليجي بقولهم عند الكليل جانق البر تغيز من فكان المضي  
 اختاره واصح قدومه له لان الاول النهار وامسى قدومه له لان  
 عاضده ما يدل عليه الاول واضح ولو قدم على ما قبله كان اوجه  
 لكن عكس لرعاية مكتسبة التقابل ولكون اصح انبب بما بعده لان  
 على جزئية او اكل النهار الذي يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا  
 قدومه على ما بعده وهو بات قدومه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده فانه من  
 اللواحق وهذه للمت لا تترا من مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها  
 واضى وعاد يقال اضى او عاد زيد من سفره اي رجع وعاد يقال غدا  
 زيد اي مشى في وقت الغداوت وهو يوم اول النهار الاول الاول الاول  
 يقال راح زيد اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال لا الليل ولا  
 يخفى ان الغالب في هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت  
 بمعنى صار فتكون من الملحقات كما في الاستحسان فمن ان تذكر في جنبه مع  
 سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونها نظيرى اصح  
 وامسى في كونها ملطرفة النهار واخر الاخيرين ليكونا في هذا المحل  
 كالسافر الذي هو صدد الرجوع المحله عامها هو المناسب  
 لمعناها الاصح ولما فرغ من البساط امراد الشرع في المائيات  
 فقال او ما زال من فان ما مضاهه يزول فتاح فلا يقال الاول

يجوز ان يكونا بمعنى صار  
 بآل لان طبعهما

نزال بزواله



لا اذول امير وما فتح بفتح التاء وكرها وبالهزة وقيل بالياء  
 وما برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افنتا في الافعال وما وني بالياء  
 من وني في الامر بني بالكر اي ضعف يقال فلان لا يني بفعله اي لا يزال يفعل  
 وما رام من رام ير رم اي برح قاله الهماني فقلنا عن صاحب الشهيل  
 ان الغليلين الاخيرين غير بيان لا يكادان ان يعرفهما التامة الا من  
 عنى بالاستقراء الغرائب كلها اي واحدة المذكورات من فتى الامام  
 بمعنى ما زال الا ان ما فتى يختص بالجد على ما في مختار الصحاح وهو  
 لدوام خيبة لاسم من قبله فعنه ما زال زيد علما مثلا ودوام العلم  
 له من زمان البلوغ او المراهقة فلا يفر انتفاؤه في اوائل الصبي به  
 لعدم مكانه المتوجب القبول ولزم النفي في كونه ناقصا ومادام لم يثبت  
 امر محتمل ثبوت خيبة الاسم بان جعلت تلك المدة ظهرا زمان لان  
 ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كقوله انيك خفوق  
 النجم ولذا احتاج الكلام قبله لانه مع اسمه وخبية ظرف والظرف  
 غير مستعمل بالافادة كما جلي مادام زيد جالس وليس لنفي مضمون  
 الجملة حالا او مطلقا اخره مع اصله وبساطته لعدم كماله الفعلية  
 لشبهه بالحرف في الصيغة وعدم التصريف وقد يتضمن الفعل التام  
 معنى صار اي بدل عليه مع دلالة على معناه الاصل ولذا لم يقل وقد يكون  
 بمعنى صار

بمعنى صار فيصير ذلك الفعل بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا  
 لاخير منصوب ويكون معناه الاصل حال او خبرا بعد خبر او وصفا  
 لهذا الخبر في المثال للتاكيد والمبالغة كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما  
 يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون ضم مضافا الى المنصوب المذكور  
 بعده كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى فتمثل لها بشر اسوي حيث  
 مثل به ايضا للتضمن وفعله اي صار مثل بشر فلما وجه لتخصيص  
 الغافل العصم بكونه حال او انكار كونه وصفا وسكوت عن الاحتمال  
 الاخيرين مع صحة المعنى في كل منها وليس المراد بهذا التضمن الذي  
 سبق ذكره اذ التعلق وهو المنصوب المذكور بعده عن ليس باجنبي  
 للفعل التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن  
 فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يختم ان يكون  
 حالا ونيز او منمولا كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمته  
 مرتك صدقا وعدلا نحو تم التسمية بهذا عشرة اي صار عشرة ثمانية  
 ما خوذ من تم باعتبار معناه الاصل وكل زيد عالما اي صار عالما كاملا و  
 غير ذلك مثل عدل زيد امير اي صار اميرا عادلا ويجوز تقديم  
 اخبارها اي هذه الافعال التامة على انفسها لا بتقديم خبر ما اي  
 فعل ناقص في او كلفظ ما من مازال لا مادام اذا دخل ما وان على اسرار  
 الانفعال

الانفعال



الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه من ما كثر يجوز بالفصل بينه  
 وبين ما نحو ما قانا واوه قائما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينها  
 لشدة امتزاجها مع ما كونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم  
 بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو اجلس جالس ما دام زيد  
 لانها اثنان فيصدر الكلام فلا يعمل ما بعدهما فيما قبلها او مصدرية  
 وسيجي وان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدل ما بان  
 الناقصة فانها كانه اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما  
 بما عاين في الدامني في شرح التسهيل نغلا عن ابن قاسم وهذا  
 بوافق كلامه في بحث ما اضر عامله على شريطة التفسير في الاستيارة و  
 انما كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمد في اقتضاء ما صدر  
 الكلام خاصة فيها لا يجوز كونها للشيء الذي ان لم يزل ولا وان ولا على الراجح  
 لا تقتضي الصدارة وان كانت للشيء فيدل على انه جرى في هذه الرسالة  
 على غير الاصح واما ان بدل بل لم يذكر لما لا يحكمه بالمقاييس على لم  
 ولن يجوز نحو قائما لم يزل ولا يزل اولي بزل زيد ما لم يزل ولا يزل  
 فلا زما الامتزاج بها بالفصل حتى يغير ان معناه الا الماضي صار  
 كالجزء منه وكانها خرجا عن كونها حرفي نفي فاعز لا عن اقتضاء الصدارة  
 واما ان لم يزل على سؤوف الذي لا يمنع تقديم معموله ولو لم يزل عليه  
 عليه حمل النقيض

كان زيد واما

حذف لا يبين  
كسرة لا تقبل  
تتبعها بحال

اد كتعليق  
افعال القلوب

لا يقارن زيد  
منطلقا وادق  
لهم عن قوس  
ان كسرا فاشا  
كان في محار  
الصالح  
نزل زمان  
استعمله  
اعراب قد  
عاش على  
مخالفين

حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وتبي لا مسملا قال الدمامني ينبغي  
 ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم كما في الدليل وقال الرضي لا صدارة  
 له لانه كثر في الكلام حتى انه يقع بين الحرفين وهو نحو كنت بلانا  
 و اريد ان لا يخرج صار مبتدأ لا منعز لا عن منصب الصدارة واما تقديم  
 اخبارها على ايمانها فينضم تحت المعمول المنصوب في قوله الامر كما في  
 خبر مبتدأ والقسم الثاني من التسمي ما في فعل ناقص بدل على معنى القرب  
 من الطال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع وما في وانها كونه ذلك  
 مرجوحا كما في او مجزوما كما في او منبر وعلمها صاحبه فخرج  
 عن لغة ووظيفة لغوية ولذا لم يترضى لها كما ترضى ابن الحاجب بسبب  
 افعال المقاربة لدلائلها عليها ولا تكون اخبارها اي كل منها الافعال  
 مضارعها واما ما في الاستغناء وذلك لما من انما تدل على القرب  
 من الحال مرجوحا او مجزوما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها  
 ما يدل على الاستقبال والحال ويصح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء و  
 الاستقبال وذلك توضيحا وتأكيدا للرجاء الذي في زمانه واستعمالا غالبا  
 نحو عسى حال زيد ان يخرج او ذان يخرج ليخرج لعل فان ان يخرج خبر  
 بتعيينه معنى كان على اختاره المتأخرون فكانه قيل يرجى حال زيد  
 كائنا ان يخرج او زيد كائنا ان يخرج وفيه من البالغة في القرب بالانجي

ان يكون ايضا نحو عسى وخبره الفصل المضارع  
 وان انما الة على الرجاء والاستقبال



وقال الفاضل العصم ولو ضمن معنى كان احسن وقبل ليس بجبر  
لعدم صحة الحمل وتقديم المضارع تكلف بل يشبهه بالمفعول لانه المفعول به  
الاصلي فارب زيدان يخرج ثم نفل لا انشاء الطمع والرجاء والمفعولية  
وان لم يتوحد لكنه ينصب بشبهه بالمفعول الذي كان قبل النفل وعلى هذا  
مع تامة وترده الفاضل العصم بان القرب مستفاد من الرجاء وليس  
بمعنى لعمى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفي انه يخرج بدل الشمال  
فالمعنى يرجى زيد خروجه فمعنى تامة وانما الرضى لان فيه اجمالا  
وتفصيلا وقد نجد فان من خبره تشبها له كما دفعنا جناح  
الاحمد وفان صحت الحمل بدون وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب  
بان يقتصر على المرفوع الذي الذي كان خبر منصوبا في الاستعمال الاول  
وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد فيحمل ان  
يكون على هذا الاستعمال ايضا نافصة لكن يستغنى عن الخبر وهو حاصل  
للاستعمال الاسم على المنسوب والنسب اليه كما علمت ان زيد قائم  
ولما كان في هذا نوع في هذه الرسالة على الاول وان بين الثاني ايضا الاشغ  
وقال الشيخ الرضي ويحمل ان يكون هذا باب التنزيح وقال الفاضل العصم  
ويحمل ان يكون في تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز في هذا البند كما  
سجى، وكاد في الاصل بمعنى قرب لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره

تكلف اقصر

غالبا

غالبا مضارع بل ان في الاصل دلالة على الجزم فلا يناسبه ان  
الدلالة على الرجاء، قال الفاضل العصم لجاءي دلالة ان على الاستقبال  
للتناقض للحال وردة المصن بان كاد لا يدل على الحال ولان على الاستقبال  
البعيد حتى ينافيا ولو تم هذا المستوى الاستعمال ان او شلا مع  
كونه في القسم الثالث الذي هو اقرب للحال من كاد زيد يخرج وقد تكون  
مع ان تشبها له بمعنى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بنوع الرأى، وكربها  
والاول اوضح ذكره الدما من معنى قرب في الاصل يقال كرب الشمس  
اذا دقت من الغروب وهو مثل كاد في وجهه اي في كون خبره بلان  
وقال بعضه مثل  
هذا ان كان  
يدل على ما  
يكون له  
فانما يكون خبره بلان وطفق بكسر الفاء، وقتها بمعنى شرع  
في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه واخذ بفتح العين في الاصل  
بمعنى شرع يقال اخذ فيه اي شرع وانتابا اللهمزتين في الاصل بمعنى  
اوجد واقبل يقال اقبل عليه وهبت على وذن مرد قال الدما من  
على غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر هببت اليوم القلب  
في طاعة الهوى فليج كاتي كنت باللوم اغرية وجعل في الاصل بمعنى  
اوجد كقول تعالى وجعل الظلمات والنور وعلق بكسر اللام قال

والمراد بالقسم  
ان لا يكون  
في صفة خبره

قال بعضه مثل  
هذا ان كان  
يدل على ما  
يكون له



التمامي وهي ايضا غريبة ومنه سئل استعمالها في الشعر اراك  
 علفت نظلم في اجرائنا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمال كل منها  
 استعمال كاد لتضمنه معناه نصار ناقصا واخبارها اي خبر كل منها  
 الفعل المضارع بلا ان لا يترد او شك في الاصل بمعنى اسرع وهو  
 يناسب القرب وهو يعمل استعماله في بعض استعمال بان تاتا  
 او ناقصا يقال او شك زيد ان يخرج واو شك ان يخرج زيد اذ قد  
 يستعمل في الطبع واستعمال كاد اي يعمل بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم  
 ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقارنة على انفسها وان جاز تقديمها  
 على السائر لانها لادم تصرفها ضعيفة بالنسبة للظروف في النظر  
 لانه جاز تقديمها على السائر وان لم يجز في الحرف والقياسي الثاني  
 في النسبة اسم الفعل قدمه لكونه مشتقا من العلوم وعامل في الفعل  
 ويجزم في التعدي واللازم مجاز اسم الفعول ولما كان الالمام به  
 المتصلة بالانفعال مبينة في كتب الصرف مطولا لانها مختصرتا وكان  
 البحث عنها في حيث الصيغة من مباحث الصرف وفي حيث العمل في مباحث  
 النحو ترك تعريفها وان كانت في المبادئ كالتعريفات المذكورة و  
 البحث عن الصيغة كما ذكرها البيضاوي مخالفا لابن الحاجب فقال فهو  
 يعمل فعل المعلوم لازما او متعديا لاشتقاقه من الثالث

فاعلم ان النسبة لا تقدر بانها نظرية  
 لا تقدر اخبارها على نفسها ولا تدركها  
 افعالها كما تقدر بالقوة بالتحقيق  
 وهي اسم الفاعل المتعدي اوصت  
 بالتيهت واسم التفضيل والمصدر

من التسمية

والثالث من التسمية اسم الفعول قدمه على الصفة المشبهة به كونه  
 مشتقة من المعلوم وعامل في الفاعل لموافقة اسم الفاعل في الشرط ولانه  
 قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل مجازا في ان يوجب عمل فعله المجهول به  
 لا اشتقاقه منه وشرط عملها في الفاعل اصلا او نائب المتصل بالرز او  
 مظهر لان المتصل مستتر في ما دخل تحت تصرفها وانه اعتباري محض  
 لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتباري محض فلا يتوقف عملها فيه  
 على وجود ما يتوقفها فيه ولا على عدم ما يبعد عنها في المشابهة بالالفعل  
 المنفصل فانه لثبوته والاستقلال يتوقف عملها فيه على وجود المفعول  
 وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فمختص بالفعل والمفعول به الصريح  
 لانه مفعول قوتي حتى يعمل فيه في الافعال الا المتعدي فلما يعمل ان فيه الا  
 بالمعقوب وعدم المبعد واما في غيرهما في المفعولات فلا يحتاج فيه الى الشرط  
 اما الظرف في كونه مفعولا ضعيفا يكفيه راحة الفعل حتى يعمل فيه حرف  
 النفي نحو قوله ما انت بنوعه ربك بجنون كالحجم للعامل لعدم خلقه  
 مدلوله عن زمان اما او كان مائة الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه  
 مابسا بمعناه دائما اما المفعول له فان كان مجرورا في ظرف وان منصوبا  
 في المفعول المطلق كما في واما المفعول معه فصاحب مفعول فيكونه في عمل  
 حكمه ان لا يكونا مضمرين في مفعولين برب ومضرب لان التصغير بمنزلة اسم

فاعلم ان اسم الفاعل والمفعول اذا وصفا  
 بصفة او ظرف لا يعلا ولا يحويها  
 لوصف او تصغير عن مشابهة الفعل  
 اما خبر وجهها بالوصف ونظامه لانه  
 محصور بالاسم واما بالتصغير فلانه  
 وصف للمعنى لانه اذا قيل رجل كان  
 معناه رجل حقيق فالاول يقال زيد فزيد  
 عمر او مضرب عمر والانما يحكي كونه  
 ضاربا حقيق ومضرب حقد او مضرب  
 به مل تحكي عدو مل







بان المبالغة جارية لما فات من الشارة اللفظية ومرتبة الفاضل العظم  
 بانها كما ان زيادة التفضيل تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالافعال  
 فكيف تكون جارية واحباب عند المصنوع بان الاصل في الفعل التفضيل  
 الزيادة على الغيب فملاحظة الغير هي التي بعدت عن المشابهة واتا  
 بحركة الزيادة والمبالغة في الحدث فتقرب لكونه بمنزلة التجرد وبعض  
 الكليل بان يدل على الشبات بخلاف صيغة المبالغة فانها تدل على  
 التجرد والانصراف كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي  
 بعدت عن الزيادة والرابع من التسعة الصفة البشرية باسم الفاعل  
 من حيث انها تشتمل وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدما  
 على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر لانه لا يعمل فيه في غير  
 مسألة الكحل واذا تحقق الشارة به في عمل فعلها كذا كذا بل تزيد عليه  
 لانها تنصب عند البرية لافعلها ذكره في الامتنان بالشرط والمعتبر  
 في اسم الفاعل من عدم التفسير والموصوفية ومن الاعتمادي على ما سبق ومن  
 معنى الحال والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فانه اي معنى الحال  
 الاستقبال لا يشترط في عملها اي في نصب معمولها تشبها  
 لكونها بمعنى الشبوت والاستمرار لا الحدث القتيض للزمان نحو زيد حسن  
 وجربه والى ما سمي التفضيل فانه على المصدر مع كون عاملا في الظ

ان تنصب الموصوفية على الشبوت بالفتوح عند  
 البنية لا يتم لا يجوز ان ترفع

مطلقا

مطلقا والمفعول لمناسبة المسبق في كونه مشتقا وكونه النسب معتبرة  
 في وضعه وبه يحصل القوة في العمل ولذا اقدم عليه مسبقا في كونه اصل المشتق  
 ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنوع انساب بمراداه وهو المصنوع  
 لا ينصب المفعول به القوي بالاشتقاق وانما مثل قوله تعالى وهو اعلم من  
 يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفعل المطلق قوله  
 باستقلال الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل في المصنوع في نفس  
 الامر وصاحبة متعلق بكر اللام وهو الكحل في المثال ما اي شي هو  
 رجلا في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ عليه اي عاك ذلك الشيء  
 بان يقع فتارة او ضربا عنه او حاله لانه يعقد عليه ويحصل له مظهر يتعلق  
 به فيشعر فيه كالصفة المشبهة لاختطاط مرتب ما عن رتبة اسم  
 الفاعل ولذا لا يقال ان مظهر بعده ان لم يكن في متعلقات ما جرى  
 عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد فارب عمر حال كونه ذلك  
 المتعلق مطلقا باعتبار المتعلق اي تعلقه بما جرى عليه على انفسه  
 اي نفس المتعلق باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه  
 وهو زيد في المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا متقيا بغيره المتعلق

لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذي يذكر بعد  
 من التفضلية لكونه مطابقا واحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيد  
 لانه في المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا متقيا بغيره المتعلق

اسم تفضيل فاعل طاهر سني رفع ابرمه  
 بشر شرطى واردر او لسك تفضيل  
 لفظا ما قبله موع ما بعده صفة  
 صفة وقع اوله لا يمكنه موع ما بعده  
 صفة او لا شئ لفظا ما قبله موع ما بعده  
 اوله في شئك متعلق اوله او شئ  
 شرطى معنى صفة واقع اوله غنى شئ لفظا صفة واقع اوله شئ وغيره  
 دور بخبر شرطى اطره ما جرى عليه تعلق اعتبار ربه مفضل او كذا زيد وغيره  
 تعلق اعتبار ربه مفضل عليه او المرد بشرطى مفعول مفعول اوله



فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه التفاضل بحسب الآلات بين المفضل  
والمفضل عليه فيتعذر الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكيفية  
بالثبوت لوجهه لا القيد فيبقى الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن  
بمعنى حتى في المثال فيخرجهم الزيادة في المفضل عليه فالانما الملائمة  
عبارتها مع المدح مع انه لو لم يعمل بل رفع اسم التفضيل على البرية  
وما بعده على الابداء يلزم الفضل بينه وبين معموله يا حبيبي وهو  
الابتداء ولو عمل يكون ناعلا لا اجنيا كما رايت رجلا احسن  
في عينه الكل منه في عين زيد معناه ما رايت رجلا احسن في عينه الكل  
كسنة في عين زيد بل احسن الكل في عين زيد فوق حسنة في عين غيره  
على هذا المفهوم عزلة الكل مفضل عليه مفروض في عين غير زيد ومنفضل  
مفروض في عينه ولو لا التثنية كان الامر بالعكس كما لا يخفى ويعمل في غيرها  
اي في غير المفعول به والقاعلة الظاهر المستكن فانه لا اعتبار بتمه لا يكاد  
يأتي عن عمل بمعامل هو مستتر تحتة ولو ضعيفا وم الظرف والمفعول المطلق  
والمفعول له وعني ذلك لما مر قال الفاضل المعاصم ويعمل بلام التقوية في المفعول  
ايضا نحو انا ضربت منك لزيد واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية  
يبقى الثاني منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا <sup>الان</sup> منك اي الكوه  
لزيد الشيايب اي الكوه الشيايب انتهى اذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه

لاستغناء  
عن

لاستغناء في العامل القياسي كما استغنى الشيخ عبد القاهر عن زبده  
والسادس من التبعة المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل فيعمل  
ويعمل على ضد المشتق هو منه ولهذه النسبة قدم على المضاق وشروط  
عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لانه العمل انما يكون بالافتقار وهو  
لا يعتضد الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في  
وضعه لهما اجتنابا له فيجتناب عن العمل فيهما اذ اثنان غيرهما فيعمل بلا شرط  
لما مر ان لا يكون مصفرا او لا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر  
العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع المضارع الفعل مع  
مناسبة الاشتقاق والمصفر والموصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر  
والا يوصف ويجوز المنسبة لا يكتفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضربت  
زيد او ضربت زيد زيد او لا معترا ببدل الحال لانه لا يؤول بان مع  
الفعل لانه المضارع اذا دخل عليه ان خالص للاستقبال والاحتمال في الماضي  
للمحال فلا يقال ضربت زيد الان ولا معترا باللام لعدم جريان التأويل  
ويحل المذكور فيه لا اختصاص باللام بل الكسب عند الاكثر فيدل لكل واقعا عند  
البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذا المؤول بشي  
لا يلزم ان يكون في حكم من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر  
بما مع المضارع في الحاجة للجواب لكن المترض عند الرضى كونه مقدر

مقدرا







لما جردت لهما تنوينه ولو مقدر بمعنى انه لو وجد فيه تنوين جرد  
عنه لاجل الاضافة نحو كرم رجل وحواج بيت الله لمنافاة الاتصال  
الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام <sup>فون</sup> وتاثيره هو التثنية  
والجمع وظاهره لما ذكر في الاشارة على الامر بغيره <sup>مخالفة</sup> لا يتقدم معموله  
ولو نظر فاعليه عند الجمهور في بحث المشتق ان حذفها في الاضافة بشرها  
بالتنوين لا القيام مقامه <sup>بغيره</sup> بقية عدم وجودها الا بعد التركيب  
بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صغرنا موضوعه قبله كما حققه  
فيه في بحث العرب ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة  
القريبة من الفعل اذ لا يمكن نسيانته عن الوجود بالفعل كما يشعر به عبارة  
التعويض حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانهم ليس كذلك  
فاقرهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق بالكون او التجريد فذو اللام  
لايضان لانها سابقة على الاضافة في التلفظ فالظا ستماء الوجود ايضا  
فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او يحو لاجلها لئلا يرد  
مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشط اذا لا تجريد فيه فضلا عن  
كونه لاجلها اذ انا جاز محلا على مثل الحس الوجه كما يحى ولا يخفى ان هذا  
العقد غير مفيد في الجمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا محمل فيلزم للجواز بدون  
الشرط الا ان يعتم النائب غير التنوين كذا في الاستحسان وفيه تحقيق

وتدقيق

وتدقيق ومن اراد ان يطلع فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه  
في العموم والنصوص بالترادف كبيت واسد او كما كان في ناطق ولا  
اخفى منه مطلقا كحيوان وانسان والافا لاضافة تكون بلا فائدة  
وعلى اي الاضافة مطلقة وليس في كلام ما يشعر بكونه اللفظية بتقدس  
حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وانما الحاجب عما في معنى معنوية مفيدة  
في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت باقتدارها من الحاجب لشرف المعنى و  
متصوذية بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحذ له ظاهر او عكسها  
من الكلام اللفظية مفيدة البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى  
السامع المقصود من الكلام اللفظية مفيدة في شارة اللفظ فقط  
ولذا سميت بانها المعنوية اي علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة  
اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي  
يعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه العمولية بالاضافة لوجود شرط  
علمي اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد  
او كان صفة مضافة لا غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو واسم  
واحتز به القيد عن مثل زيد ضارب عمرو والآن او غدا وعمرو وصن  
الوجه بشرطها اي المعنوية بتجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف  
لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المعنى فان كان اللام حذف لانه وان



علمنا كثر بان يجعل واحدا ممن يستحق بذلك الاسم كوزيد ناخبر  
من زيدكم واما المضر المبهوم فلا يضافان لتعذر تجریدها واما  
اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجرید التجرد  
والقول في التبريد ان كيانه وذكره قد تم هذا على بيان الفائدة  
لان مقصوده الاقرب بين العامل فناسب المبادرة او الالابيا  
الخذ العامل للبعثي هو حرف الجزر والمضاق نائب منابه ثم الى بيان  
الفائدة وقد تم الكسر الشرط على ما التوقف وجودها على وجوده  
ان كان المضاق اليه جناسا يتل اعتم في وجهه مع كونه اخضر اشارة الى  
ان المضاق اليه هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاق كما اشار  
الى ان المضاق اليه هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاق كما  
اشار الى ان المضاق اليه هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاق كما  
ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخضر منه مطلقا فيكونا بين ما عوم في وجه  
مخوضا ثم فضة فانها خاتما وغيره كما انه يكون من او من غيرها او بمعنى اللام  
في غير اي الجنس الشامل ولو قال ان كان غيرا لكان انساب وهو  
الاكثر سوا كان مبيانا لمخوضا زيدا وراسم عرو او اخضر منه مطلقا  
كبيوم الاحد او اسم منه في وجهه ولم يكن اصلا كفضة خاتما لم يذكر  
سابعه في ضرب اليوم بل اذ قد نجا بمعنى اللام لثقله تقبيل الاقرب

ظن الاضافة سواء كان نكرة في نفسه  
او معرفة غير نكرة على اي المصنف  
اقاب على

وهيلا

تسهلا للقبض والبرز في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بان الاستعمال بل  
يكن صحته بحسب الوضوح فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا  
يحتاج في مثل شجر الاراك وكل رجل لا التلطفات البعيدة كذا في  
في الامتحان وتفيد المعنوية تعريف للمضاق ان كان المضاق لم يعرفه لا  
وضوح المهورية للمضاق فيما امكنت وذات المعرفة دون النكرة ثم اشتملت  
في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذ قيل جاءني غلام زيدا فعناه  
غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه في غير اشارة وعهد فيكونا نكرة و  
اذ قيل غلام زيدا فعناه ذلك مع كونه مشار اليه وهو دال على  
وبين مخاطبك انما يكونه كبر علمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك  
دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضحا ثم اشتملت بدون اشارة  
وعهد كما لا اول فيكونا كالتكرار كقولهم ولقد امرنا بالانبياء بسبتي  
ذكرة الامتنان والمضاق غير عيس ومثل وشبهه ونحوها فانما لا تستغرف  
بالاضافة لا المعرفة لتوغلها في الابرار وانعدم العهد فيها لان خلق  
الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابرارها ما لکنها تستغرف  
بالاضافة لكونها للعهد والاستغراق ولو وجد العهد فيها بالاشتهار  
او جعل الخطاب او بان بضان الغير الاضد واحد لتعرفت كمن جعل لندوة  
في حكم العدم وقيل لا تستغرف اصلا في غلام زيدا وتفيد تخصيصا للمضاق

اليه

في حال غلب



ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقييد التوكيد  
ولاشك ان الغلام قبل الاضافة لارجل كان مشتركاً بين غلام رجل وامرأة  
فلما اضيف لارجل خرج غلام امرأة وقتلت الشركاء فيه وردة المصنف  
بان التخصيص هو فيه لم يحصل في الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه  
بحرف الجر بلصواب عينه نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق بين غلام زيد  
وغلام لرجل في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظن الفرق فيه بين غلام  
رجل وغلام لرجل بل هي كضارب زيد وضارب زيد حصول الفائدة  
اللفظية دون المعنوية فوجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية  
واتقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب  
المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وجعل عمله بحيث انقطع  
نسبه للجار المحذوف حتى صار جاراً اصلياً وعاملاً في ثلثي الكلام كما صح به  
نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل له تلك الفائدة  
بحيث انقطع نسبه اليه وصحة التفسير ليست بموجبة له بل ادع وحصول  
شيء بشي لا ينافي امكان حصوله بشي آخر كعان الفاظ المترادفة والمتساوية  
فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميها بالمعنوية لا باللفظية  
بخلاف ضارب زيد فان اضافة ما كانت مع وجود شرط العمل فيه الوزن للانفصال  
والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا في نسخق الانابة منابه بالحيثية

المذكورة

المذكورة فلا يحق القول بالتخصيص مستفاداً وحاصلها والتسمية بها  
بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر والمراد بالحيثية مثل هذا التسمية بالركب  
بانه اسم اسرع الاستنباط للجواب من موزة للحنيفة واسمارة القيمة  
ولطيفة الانبغية وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة تخرج نحو غلام  
زيد مضافة لا معمول يخرج نحو خالق السموات وكرسيم البلد والتعبير اللفظية  
ثبت الاحتجاج اللفظي فقط والمعنى باق على ما كان قبل الاضافة لوجود  
شرط العمل ولذا قيل انما تقييد الانفصال وان التخصيص في نحو ضارب  
زيد ورجل فقد عرفت انه حاصل بالمولوية لا بالضافة ثم التخصيص انا  
بجذف التنوين في المضاف فقط ولو مقدراً نحو عمر وضارب زيد الآن او  
عند رجوع بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف  
الضمير من المضافة والاشارة في المضاف كما ذكره بقوله حسن الوجه اصله حسن  
وجبه وبقي التلام بدل لكونه اخق منه مخرباً ووصفاً غير مضمحل للتخفيف مثال  
للصفة البهية المضافة لا العفل ومورد الازاي ومورد امة من المفعول المضاف  
لانائب الفاعل وانما يحذف نائبه وحده نحو الضارب زيد والضاربون زيد او مع  
الضمير نحو ضارب الغلام وضاربوا الفرس والتمتع الضارب زيد لعدم التخفيف  
وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل مع عدم حمله فيكون  
مفعولاً للفعل دل عليه جاز وهو اجزأ والمجوز لشيء على الحث في نحو الحسن الوجه



لا شتر الكرماء كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معر في باللام وكذا  
 الضارب ذي المال فانه حكمه ذي اللام وكذا المضاف للضمير نحو اصل الضارب  
 غلامه اصله المسى وجهه والتخفيف فيه جذف الضمير في المضاف اليه والاشارة في  
 المضاف والثاني من التسمية الاسم المبرهم التام باحد الحالتين لولا  
 لم يشبه الفعل التام بالفعل فلا يتحقق في عمل النصب في التمييز <sup>في</sup> <sup>نفسه</sup>  
 بسبب تمامه باحد الاشياء <sup>التي</sup> <sup>لها</sup> التي الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في <sup>المضم</sup>  
 المسمى <sup>و</sup> <sup>لذا</sup> <sup>لا</sup> <sup>ينصب</sup> <sup>التمييز</sup> <sup>في</sup> <sup>اللام</sup> <sup>و</sup> <sup>ان</sup> <sup>وجد</sup> <sup>فيه</sup> <sup>بعض</sup> <sup>التمام</sup> <sup>اسما</sup> <sup>لكنه</sup> <sup>في</sup>  
 اشارة للاختصاص التمييز بما على ما عليه البصيرة كلفايتها لافالة الارباع  
 وعدم الحاجة لا التعريف خلافا للكو في بي على التمييز بيا بي اي على  
 التمييزية تشبهها له بالمفعول في الهي بعد التمام والموصف الاسم  
 المبرهم بالتمام اراد ان بيتي مابه التام فقال وتماه ثم لما كان المفهوم  
 بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا من الاول ومعنا ليس  
 كذلك اراد ان بيتي ان المراد به معنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال اي كونه  
 على حالة اضافة معر الى شيء واتصافه يكون باحد خمسة اشياء بان يدل  
 على استقلاله وامتناع اضافة اليه واتصاله فان ذلك قد عرفت في العرفي من  
 تمامه لا يضر وهو في حكم التكرار وذلك اي التمام بنفسه يكون في الضمير المبرهم  
 في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبرها مثل جاءني زيد في الارباع فلا  
 يكون التمييز

خط الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في  
 الضمير المبرهم بالفضل التام بافان

يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في مثل يا زيد رجلا وذلك في الاغلب  
 فيما فيه معنى المبالغة والتخفيف كقولك المدح والتعجب نحو ربه رجل القيمة  
 اي لقبه رجلا اي رجل ردا على من قال لها لقب رجلا وفي معنى المبالغة  
 والتخفيف ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب وقوله يا له مل ما  
 ما بعده ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن  
 النسبة اذ لو اريد المعنى لقبيل نعم الرجل وكذا في ربه رجلا اذ لا يكون  
 فيه ارادة المعنى لما في اختصاصه رب بالكرة وفي اسم الاشارة لانه  
 من البرهات كقوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا على راي من قال انه  
 تمييز عن اسم الاشارة لاحال وبالتسوية اما لفظا نحو <sup>كل</sup> <sup>رطل</sup>  
 زينا او تقدير نحو مثاقيل ذهبا واحد عشر رجلا فان كلهما غير  
 النصف والعدد المركب وكذلك وكاتبه وكذا انما يمنع عن التسوية  
 لفظا في تقدير الا تخاولة في اصل الوضع في عدد هذه الثلاثة الا خيرة  
 من السماع كما في شيخ عبد القاهر ومن بعد لم ينصب كذا في حاشيته  
 ولما كان العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا الغام توفية  
 للمرام فقال ومميز ثلثة بلا تسوية غير نصف كونها على نفسها  
 او حكمه والرائد عليها منتويا الا عشرة بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور  
 بالاضافة للتخفيف ومجموع ولو معنى نحو ثلثة رهط وتم ليطابق

ان لو وجد جموع في  
 التمييز المعنى من اللفظ  
 بالابد اعلى في اللفظ  
 الاثنتي عشرة في اللفظ  
 بالانتماء في اللفظ  
 في اللفظ



العدد والعدد نحو ثلثة رجل الا وثلث مائة الارسح مائة فانه التمييز  
 فيها مائة وهي ليست بجمع لفظها لا معنى له لا الشرايع اعدد معين وكان  
 القياس مئتي اوسات وهما لا يجوزان لما الاول فليدم جواز كونه جمع  
 المذكور السالم بتمييز العدد فلا يقال ثلثة مسلمي مثلا لانه انا وصق  
 وهو فاصري اذ ان الغرض في التمييز هو تمييز الجنس لكونه ذات مائة  
 ما خوزة مع بعض الصفات واسلم علم لان جمع من اللام والتمييز تكرر كما عرفت  
 واما الثاني فليدم جواز وقوع جمع وتجمع المؤنث السالم بعد الثلث واخوانه  
 لكونه خلاف المعنى المعتاد الذي هو وقوع ما يوز صورة جمع المذكور السالم بعدها  
 اعني عشريين واخوانه ولانه يلزم عند فكر بتمييزها كان يقال ثلثمات رجل  
 مثلا ان يلى التمييز وهو رجل مثلا للجمع باللفق والثاء بالواو والنون  
 وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ما هو صورة الجمع بالواو  
 والنون اعني عشريين لا تسهيى ناقص على المفرد مع كونه اخصر من بعض  
 الكمل لا غنا مفرد وال على الكثرة عن لفظ الجمع و يميز احد عشر وزائد الارسح  
 وتسهيى بل تسع وتسهيى منصوب لتعد الاضافه امانه مثل عشريين تسع  
 فلكراهتهم ابعاء ما هو صورة نون الجمع ان لم يحذف او حذف نون غير ان  
 حذف امانه غير فلكراهتهم جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو  
 خمسة عشرة فان المقاض اليه لما كان غير العدد كان مبنيا على التعدد وبخلاف  
 نحو ثلثمات

نحو ثلثمات رجل فانه اعراب الاولى يمنع الاضافه ومفردا لما لكونه اخصر  
 مع ثقل التركيب والقلته في الفضلة اول ويميز مائة والى ويميز ثلثمات  
 ويميز جمعها الى فانه جمع المائة لا يشمل مع المميز لا ينصب بل هو مفرد  
 لانه قد يضاف اليه بعض نحو ثلثة فيحصل التركيب فيخرج المحققه على المطابقة  
 ورجل المفرد عليه اطراد اللبس ويجوز بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى  
 ثلثمات مئتي بلا اضافة ولا افراد فمحول على البدل وحذف المميز  
 اي ثلثمات مائة نحو مائة رجل وماتنا رجل والى درهم والفار درهم والى  
 درهم وبنون التثنية نحو منوان سميما ويجوز في بعض تقدير الغنسي  
 ما تم بالثبوت وما تم بنون التثنية احترز بها لبعض عن مثل م  
 احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالثبوت بالاضافة  
 لا التمييز اضافة بيانته لحصول الغرض من التخفيف نحو مئتي ربي ومئتي  
 سمي ولا يجوز الاضافة في غيرهما ان التسميى امانه الاول فلما تم من م  
 تعدد بجزء المضمر واسم المشاركة عن التثنية وتثنيها الذي هو م  
 شرط الاضافة المعنوية واما الى اللف فلما من ايضا كراهة ابعاء نون م  
 وحذف امانه الخامس فلما تنبأ اضافة للضمان وبنون تشبه الجمع لابن م  
 الجمع مثل الخمسين اعمالا وحسنه وجوهها فان التمييز بعد انما يكون م  
 عن نسبتها في شبه جملة وهو ان تشبه الجمع عشرون وزائد التسهيى م م



به تسعين نحو عشرين ودرهما وبالضافة نحو ملو و عسلا ولا يتقدم معمول  
 الاسم الثاني عليه لضعفه في العمل لكونه جامدا والتاسع في التسعة بمعنى الفعل  
 ولما كان الظرف اضافة للمعنى لا الفعل لكونه مفهوما منه ومدلوله وهو ليس  
 بمراد هنا اظهر المراد بانه مجازا انتسبه للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة  
 عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا مشتق  
 منه في الحال بقرينة انه جعله تسما لكل منهما وقد يراد به ما يشتملها كما في تعريف  
 الفاعل نعم منه بمعنى فعل اصطلاحى اي معناه الطائفي كما في الافعال والتضمني  
 كما في السائر عدل عما ذكره الفاضل الجاهي في انه مستبطن في جوى الكلام في غير  
 تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن  
 الثاني اما داخل في الفعل او شبيهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل  
 العصام ايضا انه ما يستبطنه معنى الفعل ولا يكون في صيغة خروج فعال بمعنى  
 الامر عند كثرل وتران وانما عدة عاملا واحدا في القياس مع ان بعضه انواع  
 يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط كل ما اشار بقوله كل لفظ لا وبين في النفي ان  
 يعمل كذا تسهيدا للضبط بتقليل الاسم فمن يقدره من القياسي كما الشيخ  
 عبد القاهر ومن تبعه لم يصب فحده اسماء الاعمال او المعاني الافعال لانه  
 لا يفرق منها الا لفظ بل معاني هي معاني افعال مخصوص في حق المضان  
 ايجاز ذكره في الامتحان وهو اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي  
 اكثر النسخ وفي الاول اصح لموافقة لضمير ستماء ويعمل ولانه يلزم رجوع

الثاني ايضا

الثاني ايضا لاسم الفعل بشاوبل الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء مهم  
 الافعال لانه التعريف للماهية للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن  
 ادعاء العينية اذ لا يقال مثلا ويدهم اسماء الافعال بل يقال انه اسم لعدد  
 الفعل وايراد صيغة الجمع للتشبيه على تعدد الافراد في اول الوهلة مالم كان  
 بمعنى الامر لكثرة تارة الماضي لم يذكر المضارع لقلته مالم كان بمعنى  
التجرا واوثة بمعنى اتوجه اي صار بمعنى وضع بل بحسب الانفعال  
 ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انساب ولا يرد نحو  
 الضارب امس نقضاع التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى  
 الفعل الذي هو المقسم ويعمل اي اسم الفعل او مكالمة الخ على دال اسم  
 مستمعا حقيق المضاف والنحو يزيد المدلول وامرارة الدال ولو كان معنى  
 قوله مكالمة الامر والماضي مكالمة بمعنى هو الامر والماضي لكان عاظا طهرا لكن  
 لا يساعد ما نقلناه عن الامتحن ولا يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه الا  
 اذا كان المهور ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما في وجه الغفول  
 وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او ثانيا في الثاني كما لا يخفى  
 وارجاعها الى اسماء الافعال كما لا يخفى عما في هو سليم البالي اما الفاعل  
 فخط واما النصب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمل باعتبار معناه  
 الفعلي وهو ليس بوضعي له ولو سلم فليس باولي فلا يبلغ درجة

الامر والمضى لم يقبل ما وضع لمعنى الخ  
 لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوصف



العقل فيه هذا هو الالهي لقوله ويعمل عمل ستمارا ما قول من قال لانه  
انما منقول عن المصدر او عن النظر في معول كل منهما لا يتقدم عليه  
لضعفه فقير ملاسيم لاصلا الاولة وهو ما كان بمعنى الامر نحو هازيدا  
اي خذة ورويد زيدا اي امهلهم وعل زيدا اي احضرة من الافعال ونحو  
قوله تعالى شهدكم اي احضروهم ويجي لازما بمعنى اقبل نحو هلتم  
الينا واصله تعالى بها النبي عند البصريته وهل ام عند الكوفية وفرد  
عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى شهدكم  
الاثنى تسبعم فانهم يقولون هل علموا العلم <sup>ان العز والتميز والتبني</sup> كما وقع في حديث الشريف  
هلوا الاحوايكم ودهات نينا اي اعطيه وحيهل اصله حيهلا التريده  
اي ائتت وحي وحده بمعنى اقبل فيعدي بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل  
قبلها عليها وقد جاء متعدبا بمعنى ائت وقد ركب معهلا الذي بمعنى ائت  
اسرع ويكوه المركب ايضا بمعنى اقبل فيعدي بالي نحو حيهلا الا الشريد وبالبا  
لباء نحو حيهلا بزيدا بذكره وقد يسمي بعلى فيعدي بعلى نحو حيهلا  
وبله زيدا اي رعه وعليك زيدا اي التيم بكسر الهمزة ودونك عمرا اي خذة وسم  
نراك زيدا اي اتركه وغير ذلك من نحو ايبي بمعنى استجب ووراك  
بمعنى تاخر واما مكب بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثاني  
وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهايات الامر اي بعد وسمنا زيدا

وعروا

وعروا افترا وسرعان زيدا وشكان عمرو اي قريبا وغير ذلك بظن ان  
بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة وسكون النون <sup>فعل</sup>  
انشار بقوله وغير ذلك في موضع الاثر غير محصورة فيما ذكر وقال في  
بعض تعليقاته انها كثير جدا <sup>يا</sup> ذكر واخفاها ولا عشرها شعر بضائ  
عدها سماعية انه لم يصب ومنه اي <sup>منه</sup> معنى الفعل الظرف المستقر وقد  
من تفسيرا في حرف الجر وهو لضعفه في العمل لا يعمل في الفعول به القوي  
بالانفان والاقامة الذي نابو منابه كوجد لا يعمل فيه للزوم ولا  
في الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستثنى فلكونه امر اعتباريا  
يعمل فيه بلا شرط كما ذكر في بيان شرط اسم الفاعل والفعول من الاشياء  
للمتنة وجد الا بشرط ما مر والوصول ليكونا نبا عن الفعل الذي  
هو اصل في العمل اذا الصلة لا تكون الاجملة فحصل له نوع قوة في العمل  
هذا يدل على انه هو العامل على ما مر في الحقيقي لا الفعل المقدس كما  
زعم البعض والاما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر  
هو في نحو زيد في الدار ابوعاد ومررت برجل في كتاب وجاني زيد وعلى  
كتفه سيف واذا الدار احد ومائة الدار احد وجاني الذي في الدار ابوعاد ويجوز  
في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما واما بعدا مبتدأ مؤخر كما في مثل  
انا فم زيد واذا اليرفيع الظرف اسما ظاهر افعال ضمير مستتر فيه

او كسر



اي في الظاهر مستقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل في غيرها الى المفعول به  
والنظر في الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف فلما امر غير مرة واما في  
الحال فلكونه في حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول فاقول  
لخوم مرت برجل هاشمي اخوه او منسوب الى الهاشمي فيسقط عمله  
اي النسب ما يشترط فيه اي في اسم المفعول ومنه الاسم للشارح  
لخوم اسد في قولك امرت برجل اسد غلامه واسد على اي مجتري ولذا  
اي لاجل ان الاسد بمعنى المجتري عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة  
كقولنا لفظ الله في قوله تعالى وهو الله المستويات اي المعبود لمن فيها  
اي بعدة في غيرها الا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم  
يوم الجمعة امام الامير جالس اي اخر اليوم الجمعة امام الامير حال كونه  
جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل زيد يوم الجمعة عندنا مسرورا اي  
انتمنى او انتجى يوم الجمعة عندنا زيد حال كونه مسرورا وقال الرضي ليس  
الغنى على تقييد التمني بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا بقطع بل  
محتمل للامرين وانما قيل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلامها يفهم  
منه معنى فعل كقوله وحرف النداء والتثنية والتثنية للتثنية على ان ما عدا  
ها ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوحا فانهم وحرف  
النداء نحو يا زيد ركبنا اي ادعوه وحرف التثنية لفظه مثل زيد قائما

الاشارة

كسر

كسر وقاعد وكانه اسما صائلا او تقدير نحو زيد صائلا وحرف التثنية  
كما مر في باب اسم الاشارة الا انه يؤولح بانثبه وحرف النفي كولا  
نحو ما انت بنعت ربك بمجنون وما انت بذير علم كامل وغيرها  
من مثل ما شانك قائما اي ما تضع في هذه المذكورات من قول ومنه كل اسم  
لا قوله وغيرها تعمل في غير الفاعل والمفعول به في مفعولات الفعل كالحال  
والظرف والمفعول معه كما شانك وزيد او عند البعض لا تعمل في المفعول  
المطلق ايضا فكسر الفاضل العضم داخل فيضا بطي فلا وجه للاستقامة  
في بيان القيلبي كما استقوا **العامل** المعنوي ما يكون للسان فيه حفظ  
وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلفا للاختلاف فانه  
يجعد ثلثة نالسا عامل الصفة وهو كونه صفة لرفع او  
منسوب او مجرور ودليله اختلاف الكريتي اعرابا وبناء  
في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف المركتان وجوابه  
ان التثنية باعتبار العارض فلا اختلاف في كونها باعتبار الاصل فانه  
بعض الكمل وقال المصنف والاشبه ان هذه الرفع مثل حجر الجوارى  
ورفع للملاكمة الشجد واعاقره اي جعله للشحطة والاتباع ليس  
باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والحجر مجاز هذا الكلام وقال  
سبويه الوصف بمنزلة الجز في الموصوف فالعامل يشمل

او كسر او عطف الباء

نحو  
111111



عليهما في المعنى فيكون فيهما قال ايضا بعض الكمل الاول رافع المبتدأ والخبر  
 اي ما يعمل في ما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه كما يجب <sup>عالم</sup> يقتضيه  
 المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل في الاثر في كونه مسندا  
 اليه والثاني في كونه جزءا ثانيا وقد مر ان بنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد  
 للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا عما هو  
 المفهوم بحسب الفرق كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه فهم منه  
 عرفنا انه لا شعوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي كما اظهر <sup>الخصر</sup>  
 ثم ان هذا بنى على تجريد التجريد عن مقتضى الذي هو سبق الوجود  
 فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي  
 ويمكن ان يقال ان هذا مبني على تنزيل القوة <sup>ال</sup>

القوة

القوة العربية منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود لما يقال سبق فلان في البيت  
 اذا حفر ضيق الفم ابتداء او على التنبه على ان الاصل كان العمل اللفظي وعُدل الى  
 المعنوي فكانه جرد عنه او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلما  
 حاجة اليه لا يمكن هذا في اكثر النسخ التجريد الى التعوي والظن وهو الاصل  
 والاول اوفق لما في تعريف البتداء وهو افعال لغة نسخ الجاني والمراد بالاصل اللفظي  
 ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل علمه غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل  
 فيه دخل في الحد عمل مشترك وجسك في علمت لزيد قائم ويجب كدرهم لصدق التجريد  
 عن العمل اللفظي بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول قد بطل التعليق عمل علمت في اللفظ  
 وعلمت في المعنى ليس باصل وفي الثاني البناء زائد ملحقا بالاول كما فهم من الاستحسان  
 لاجل الاستناد اليه واسناده اليه في خروج به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس  
 قبل التجريد متى فعه مؤثر اليس بمرضى لعدم صحة كونه العمل الوجودي  
 بالمتوثر عند ميثاقه بحسب تشبيه العدمي بالمتوثر وتنزيل منزلة قالوا ان يفر يكون  
 الاسم في صدور الصلح تحقيقا وتقديرا واجيب بان العوامل علامك لتأثير المتكلم  
 لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتباري  
 فعه مؤثر اليس بمرضى لعدم صحة كونه العمل الوجودي الخاص اعتباريا فلا ريب  
 بحسب تشبيهه بالمتوثر فانهم نحو زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع وهو  
 بنفسه لا بالانساب والجازم موقع الاسم كوقوع خبر آخر زيد يفر او صفة او حال  
 نحو جاني رجل او زيد يفر فيضرب واقع موقع ضارب لانه الاصل في هذه المواقع



وقوع الفعل لما سمي فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي ابغافه رفقه قلت لا ينبغي  
الاصل فلا يكون معمولاً الذي هو المشي كما سمي، وذلك الوقوع اي وقوع الضارع  
بنفس موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن التواصب والحوارم بان لا يكون فيه ناصب  
ولا جازم اصلاً فانه اذا لم تجرد عنها عتق ذلك الوقوع لعدم صحته دخول ناصب الفعل  
ولا جازم وجازم على الاسم وانما يقع هو بذلك الوقوع لان لا يكون كالاسم فاعطى له  
سبقت اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك من طلب البصريتي واورده عليه انه يرتفع في مواضع  
لا يقع فيها موقع الاسم كمانه المصدة نحو الذي يضرب ونم مثل سيفوم وسوف يقوم وفي  
خبر كما وكوكا وزيد يخرج وفي نحو يدخل زيدان وارجيب عن الاول والاخير بان فيهما  
واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا اذا خلا  
الزيدان ويكتفوا وقوع موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب  
الذي مع تقديره فعلاً وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سيفوم مع التسمية  
لا يقوم وحده وصار التسمية كالجزم وجعل سوف في حكم التسمية لكونه بمعناه وعن  
الثالث بان الاصل في الاسم عدل عما عند اكثر الكوفيين فالقائل هو ذلك  
التجويد والبرء عليهم ما ورد على البصريتي حتى يحتاج الى التقلبات في التقصي عند كل فرد  
عليهم ان التجويد عما ذكره حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من قيده بخبر التركيب  
كما في تعريف الفاعل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر  
الفاعل لا يتعمل بدون التركيب معه فانهم في مجموع ما ذكرناه في العوازل على ما ذكرنا من  
وانما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القادر من تنوع ما ذكرناه في انما زاد ونقص اما الاول

زيادة اول الالف

الاول فبعضه خمسة في التماجي الثلثة الاخيرة من حروف الجر والالف والهمزة  
واو الفاء من الجازات واثنان في القياس اسماء نخل ومعنى النخل والاما الثاني  
فبعضه واربعون في التماجي ثمانية وعشرون منها افعال المدح والذم واربعون  
افعال المقارنة وثلاثة عشر افعال التناقض وبسعة افعال القلوب ادخل كلهما في  
اول القياس وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تعبد اسماء الافعال ادخلها في  
تاسع القياس ومعنى الفعل واربعون منها اسماء احد طائفة افعال اذا ركب مع احد الالف  
وثانيها كمن في الشاكر اذ اربعها كما بين ادخلها في الاسم التام وهو ثمانية والعشرون  
منها حروف نحو حروف النداء ادخلها في تاسع القياس وواحد الواو مع جمع سقطها  
لكونها غير عاملة على الصحيح فانهم البلب الثاني الذي هو جزء من التلاوة لفظاً او معنى  
كائن في بيان احوال الممولى او في تحصيل ادراكها علم او الاى قبل الشروع بالمصروف  
ان الاقفاط الموضوعه لمعنى اذا لم تقع في التركيب كالاقفاط المعدودة من الاسماء والاول  
مثل زيد غلام داره بل تدور اما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر في الممولى  
لعدم العامل كما لا تكون عاملة لعدم الممولى وان وقعت في فري على ثلاثة اقسام  
القسم الاول ما لا يكون معمولاً اصلاً لابل الاصاله ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب  
للقضاء والتقدير اذ لا محلاً لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو  
اشارة الاول لانه مطلقاً عاملاً او لا بالاشفاق والثاني الامر غير اللام عند البصري  
فانه لما حذف عنه حرف المقارعة التي يسبوا صار المضارع متشابهة للاسم متشابهة  
حامة على ما مر في اعراب وتعمل فيه خرج من المشابهة لذهاب سبها جواب لما افتاد

نعمان اول الالف  
اربعون افعال

79

في الالف والهمزة



الى اصله وهو البناء الاصل قال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدره منصوبه و  
 منبته عند البرهانيين ولهم اقالوا هو موقوف والقسم الثاني ما يكون معمولاً دائماً  
 اي يكون له اعراب لفظاً او تقدير او محلاً لوجود مقتضيه هو اثنان ايضاً  
 اي كما لا يكون معمولاً اصلاً الا في الامم مطلقاً معرباً او مبنياً حتى حكم على اسماء الافعال  
 قال الدمامي عن يسوب والمازني وجماعة انهما فوقه المحل على الابد وفاعلها استأن  
 معموله فيكونا لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها روضة المحل  
 على الابد وفاعلها سادس الخبر ملكه اقام الزيدان واختاره ابن الحاجب في نضاح  
 المفصل لانها اسما مجردة عن العوامل العقلية فوجب ان يحكم بالابداء ورد بان ينتقظ  
 بح تعريف المبتدأ بمعا وقال الرض قياها على اقام مع الفارق ومعناه معنى الهم وان شابه  
 الفعل بخلافها اذ ليس فيها معنى الاسمية شي بل استعمل استعمل اليعني الفعلية ولا عبرة  
 بالنظ كما في شمع في قول شمع بالمعدي خير من ان اراه فانه مبتدأ ككونه بمعنى المصدر  
 وان كان لفظه فعلاً بل جملة او منصوبه المحل بافعال محذوفه على المصدرية اي على انها  
 معمول مطلق فزيد زيداً مثلاً في تقدير رواد زيد او راد زيد او راد زيد بان تقدير الافعال ينافي  
 كونها اسما وافعال ومبنيه بل بوجوب كونها مصدور معربة كقيا ورعيماً اذ لا موجب  
 للبناء لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لالها وان تار بعضهم وهم المحققون  
 على ما نقله ابن مالك والجمهور على نقل ابن هشام وهو المحل تار عندهما وقال الدمامي  
 وقد ذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب كونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عند  
 كما سبقت ونابته منابره حيث لا يقدر اصلاً ولذا ابنيت كالفعل على ضمير الفصل وهو  
 ما يقع

وانما في صورة الاسم

ما يقع بين المبتدأ والخبر اذ معرفة او فعل من ولو دخل عليها عمل سمي  
 به لفظه ببي كونه ما بعده نعتاً وخبراً في بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم  
 بالخدمة ليدل على غير مستقل وهو رفع الياس فلا يكون معمولاً اصلاً فضلاً  
 عن كونه دليلاً وشبهة بالغير كونه على صورة خلاف بعضهم وهو بعض البصريين  
 فانه يقول ان الهم لا محل له من الاعراب قال في الامتياز في بعد عدم نظيره في الاسم  
 والمكانة التي التاب اسما والملاحق حراً صورة شبه على المعايير بتفسير السلوب فقال  
 واما الاسم الداخلة على الصفات في اسمي الفاعل والمفعول والجمع باللفظ الا ان يقع  
 او الاخراد فعلى بعضهم وهو المازني انما حرف الهم موصول لغيرها اي كغير الداخلة عليها  
 فتكون مما لا يكون معمولاً اصلاً بل معمول حمد خولها وقال الكثرهم وهو غيره يسمي موصول  
 لآخر في معنى الذي في المذكر او التي في المؤنث فتكون مما يكون معمولاً وانما فلا بد لها  
 من اعراب مع انه ليس فيها بل في مد خولها فبيني وجره يقول اعطى اعرابها اي اللام لما بعد  
 لما استعمل اي لا تتقال ليهدها في الفعلية الى الاسمية لكرهتهم وخولها على الفعل لكونها في  
 صورة الحرف فاصل جاني الضارب زيداً جاني الذي ضرب زيداً فالاول اي الذي معمول  
 كونه فاعل جاني والشاخي اي ضرب غير معمول كونه ماضياً وانما اذا كان اصله جاني  
 الذي يضرب زيداً فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل  
 فلما غير هذه الاصطلاح بان غير الذي لا اللام وضرب لا ضارب وقبل جاني الضارب صار  
 الاول اي الذي في صورة الحرف اي الحرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى والتعريف  
 والمعنى فعلاً فانكسرت الحكم بان استعمل الاعراب المحل في الاول والثاني وها الفظلة

اسماً والثاني اي ضرب  
 في صورة الاسم ان الم الفاعل  
 وان كان في الحقيقة



لعدم المنع في مكانه الاول تزج الجانِب اللفظ على جانب المعنى في الاعراب الذي هو  
 حكم لفظي فالاعراب في الحقيقة للاول الذي هو المفعول وان ظهر في الثاني الذي هو  
 المفعول ولا منافات بين ذلك وبين ما نقلنا آنفا من الرضى فانهم والاعراب في العنقا  
 الفاعلي والثاني في الاثنى المفعول المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون  
 التاكيد ام لا لا بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب او الوقوع بوضع  
 الايم والثمة الثالث في الاقسام الثلاثة مكان الاصل فيه ان لا يكون مفعولا لكن قد يقع  
 مفعول الف الثاني وهو ما يكون مفعولا دائما فيكون مفعولا هو الالف الثالث انما يقع  
 اكالفة الثاني الاول الماضي فاذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واداء  
 وقع بعد الجازم شرطه او جزاء بوقه الفاعل بقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم في محل الماضي  
 بل في محل الجملة كما يحى يحكم على محله بالجرم فلهذا في الاعراب في المعطوف على ذلك الماضي  
 نحو عجبني ان ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه  
 موقع ضرب المنصوب لفظيا واخرت وتقتل بالجرم عطفا على ضربت الواقع موقع ضرب  
 الجزم شرطه ضربت واقتل بالجرم عطفا على ضربت الواقع موقع ضرب  
 الجزم جزاء او غير هذين الموضوعين لا يكون الماضي مفعولا لعدم مقتضى الاعراب الثاني من  
 الاثنى الجملة وهي على تسمية فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما هو امرى صاحب  
 اللباب واختار المصنف في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظيا او صريحا ولو تقدير  
 بدون ادوات الشرط او بها او معنى والمربوب ما يترجم من معنى فعل شتم على النسبة التامة  
 بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد مثال لما

لما كان الفعل فيه لفظا بدون ادوات الشرط وان لم يكن كرمك مثال لما كان الفعل  
 في لفظها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد شيئا اخر من الجملة و  
 الا الاستحقاق بعروض التردد مثل اقام ان يكون العدد زوجا او فردا او مختلطة  
 او ظلية او نحوها وخرج عن الاكتمال ما يعرض له حرف علة ولا يستحق ان يعد شيئا  
 اخر من الجملة فيكثر الاقسام جدا وهي بان زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير  
 مشتق اسم فعل و اقام زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انما يخرج جان  
 من الفعلية ويدخلان في الاكتمال ان فسرنا الاولى بكما في جزوه الاولى فعلة صريحا  
 كما ولو تقدير او الثانية بكما في جزوه الاولى اسما مطلقا كما هو في الجهور وهو  
 المشهور وانما الذي زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق فذوا وادراجها  
 في الفعلية لكثرة الظرف في معنى الفعل لا يكونا مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا بد عليه  
 ما او رده على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرن بفعل لكن جعل الظرف مقام  
 وانتقل الضمير منه اليه جعل له ولله اشتراط البصرتون في الاعتماد والفعل لا يحتاج  
 اليه لا ملفوظا ولا مقدرا قلما امتازت بهذه الاشياء استحققت ان تجعل قسما من اقسامها  
 خلافا للفت بين كلاميه في كذا كذا فظن واستحسنته وهي جملة المركبة من المبتدأ و  
 الخبر او من الحرف والعامل وخبره نحو زيد قائم في اريد بالجملة لفظها من غير اعتبار  
 ولا انها على معنى فلا بد لاي للفظها من اعراب ككونه في حكم الاسم المعروف ككونه مفعولا كما  
 يشتر اليه يتولى في هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها في جملة التي اريد بها اللفظة في كل موضع  
 وقع اسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ وفاعلا ونا بية وغير ذلك المذكور من المفعول

وان ريد قائم



واسمها كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ ونحوه زيد  
قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل ومنه اي تامة كونه الجملة التي اريد بها القضاة  
مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كفى موقع المورد شدك  
اليه كسر ان فيه كما سبق ولذا حصل عما قبله عنه وكذا اي كما ذكره في الجملة التي اريد بها  
لفظها في انه لا بد من اعراب الجملة اذا اريد بها معنى مصدرى اقا بسطة ان بالفتح  
والشديد وان بالفتح والتكون او ما المصدرين صفة للاخيرين كقولك بلغني  
انك قائم اي قيامك وكقولك وان تقوموا اي قيامكم خيركم ونحو جالس مادام  
زيد جالس اي مدة ووام جلسه او يفيرها اي بلا واسطة هذه الثلاثة نحو الجملة  
التي اضيف اليها في الجمل التي اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحد المدلول عليه  
ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفكير الالهي ان المراد ليس مطلق الحد  
بل الحد مع النسبة وادواتها تقتضي امتناع كونه جملة مضافا اليها وسند  
اليها كما تقتضي ارادتها مع الزمان على طرح به الفصل العظم في خاشية انوار التبريل  
لان مقتضى الامتناع التامة لا المطلقة كقولك على يوم يفتح الصديق صدقهم  
اي يوم يفتح الصديق في حال الفصل العظم اختلفوا في ان المضاف اليه مثل  
الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الالهيته تمامها اذا وقعت مضافا اليها والمص  
صح الثاني في الامتناع والظا انه جملة بلا تاويل كما اشار اليه في المضاف اليه وبينه  
فيما علقه عليه في مخالف ما ذكره هناك بحتم ان الجملة بتاويل الالهي فلا يخالف في ذلك  
في موضع آخر اشارة اليها كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله ان الذي كوفوا

سواء  
لا يفرق

سواء اسم بمعنى الاستواء نعمت به كما نعمت بالمشاور وباللغة كما في قوله تعالى  
تعالى والائمة سواء بيننا وبينكم عليهم منسلف به اي عندكم وهو مرفوع على  
ان خبره ان وقوله انذرتهم ام انذرتهم مرفوع المحل اما على ان فاعله او انه  
مبتدأ واذ خبره قدم عليه اعتناء بشان الجملة خبر ان اي الذي كوفوا  
سواء سواء عندكم في عدم الجدوى انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة  
الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام في قوله  
عن معنى الاستواء لتحقيق الاستواء بين مدخولها كما جرد الامر انتهى عن  
معينها في قوله تعالى استقر لهم او لا استقر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من  
الجدوى والتوقل الى ادخال الهمزة ومعاولها على الاضافة تفرقة الاستواء وتأكيده  
كسب كما سبق اليه الاشارة ونحو قول المنذر حين رأى المعبدى واستخفه وقد  
بلغ اليه كلامه ما يجيبه سيع بالرفع مبتدأ بان جرد مع النسبة التامة والزمان  
واريد به معنى المصدر المضاف الى الفاعل كما اشار اليه بالتفسير الآتي وجه  
العدول مثل ما مر واتا على ما هو المشهور من انه يحذف ان ورفع الفعل لتقدير عامله  
لفظا ليس تماما فيه بالمعنى منسوب الى المعبد تفسيرا مع على طريق الترتيب  
بحذف شديد الدال استغناء لاربع با التفسير خير من ان تراه خبره وهذا مثل  
لمن خبره خير من رؤية اي سماعك وهذا خبر اي مثل سيع مقصور على التسماع  
من اهل اللغة ولا يفتى عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع في غير هذين الموضعين  
الذين اريد بالجملة في احد ما لفظا وفي الآخر معنى مصدرى وذلك الغير هو الموضع



الذي اراد به في معناها المطابق لا يكون له اي للواقع في ذلك الغير اعراب الا ان  
تقع اي جملة خبر مبتدأ نحو زيد ابوه قائم مثال للجملة الاسمية او خبر الباء ان نحو  
ان زيد قائم ابوه مثال للجملة الفعلية فتكون الجملة الواقعة خبرا لها مفعولها المحل  
او تقع خبرا للباء كان نحو كان زيد ابوه قائم او خبرا للباء كان نحو كان زيد يخرج او تقع  
مفعولا لثاني الباء علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا لثالث الباء اعم نحو اعم  
زيد عمرا ابوه قائم او تقع جملة مفعلا عن ثانيا بن الفعل نحو علمت قائم زيد فان  
اقام زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والافاسمية او تقع حالا نحو جاء  
زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة في هذه المواقف خبرا كان المثال منسوبا للمحل او تقع  
جملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذي يحى الربط فالثاني لا يرد لاداة الشرط طرية ولو لم  
وجه وسي تفصيل ما يورث في الادات وما يورث في وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز  
فيه الوجهان او بعد اذا التي للمفاجاة وبتوابع جملة الاسمية مناب الفاء الربط  
لان معناها يبنى على حدوث امر بعد امر فغيرها معنى الفاء التعقيبية كقول تعالى وان  
تظنهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان يكون في كانت مكرمة فتكون الجملة الواقعة  
بعدها جوابا لشرط جازم مجزوءة المحل كقولنا جوابا لشرط جازم ولا منسوبة اليه  
في لفظها ولو تغيرت فيكون محلا وسي الفرق بين المحل والتقدير في او تقع صفة لشكوة  
لعدم صحة وقوعها صفة لمعروفة كقولنا في حكم الشكوة لصحة ثا ويلها بها نحو جاني جدي ابوه  
قائم في جميع الشاويل بقائم ابوه او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة  
على جملة لها محل في الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قائم او تقع بدلا من احد اى المفرد

والجملة

والجملة التي لها محل في الاعراب يكونها اذ من في ثاوية المراد مثل قوله تعالى اطل هذا الامر  
مشكك فان بدل من الجوى في قوله تعالى واستر الجوى الذي ظلموا كما قيل وقيل تفسيره  
وقوله لا يؤمنون فان بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ان نذرتهم ام لم تنذرهم  
لكونه اوفى تأدية المرام الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فان بدل عليه مع بقية  
بجملته ما قبله فان بدل عليه التنزيل لكونه اوضح التزاقا وبيانه على وجه كما ح  
به الفاضل المعصم في خاتمة انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التي  
اوردها المعاصرون فهي مما ليس له محل في الاعراب فمن اوردوها في هذه المحل فانما  
قصده تصوير وقوع جملة بدلا او بيانا او تأكيد لا تمثيل لما هو تابع للمحل من  
الاعراب او تأكيد للشائبة اي جملة التي لها محل في الاعراب نحو زيد ضرب ضرب  
وزيد ابوه قائم ابوه قائم او بيانا لها اي للشائبة كما خلفا عما راي اى اطل المعاني  
وقال ابن هشام في معنى التسيب في بيان الفرق بينه وبين البديل ان لا يكون جملة  
ولا تابعا لها كما لفت بخلاف البديل وقال في موضع آخر ولم يشبهه بغيره  
وقوع البيان والبديل جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع ان كان اعرابه  
رافعا فاعرابها رافع وان نصب فنصب وان جر فجر وان جرنا فجر وما بين احوال  
جملة بنوع تفصيل فكان في نوع حرج وعشر اركان بياني محصولة على وجه الاجمال  
ليس من ضبطه وحفظه بلا املاء فقال فظن من هذه الجملة اي من قوله  
فان اريد بالجملة الاشارة الى جملة فسمانه قسم في ثاويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع  
كما المفرد اذا الكلام في الفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم ايضا اي بالجملة



بطلقة فسمان الاول ما اريد به العظم والشيء ما اريد به معنى مصدرى وقسم  
 من بلكة خرج بها مع ظهور مقترنا بعدها وذلك يتوهم من الاول الامر ان هذا قسم  
 من القسم الاول منها لا يكون في ثوابل المفرد بالثوابل المذكور وان صح كونها في ثوابل المفرد  
 بغيره فلا يكون معمول في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الا في خمسة مواضع خبر اى  
 خبر كان ومفعول ثان او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وصال ثوابل المفرد او  
 جملة لها محل في الاعراب ثم اى ما علمت ما لا يكون معمول او ما يكون معمول الاعمال المعول  
 على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اى يكون تبعا وهو بمعنى التابع ومشارك  
 بين الواحد والجماعة النوع الاول من النوعين هو المعمول بالاصالة اربعة اشكال مرفوع  
 ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة ثمانية منها السما اربعة اصول واربع ملحقة  
 بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدس لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في  
 في الاغلبية جزم الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشده امتزاجا لان اول جزئها الفعل  
 مع هوكون النسبة لا الفعل معتبرة في وضع يقتضيه الارتباط بجزء اول الامر بخلاف  
 المبتدأ فان لم يستقل لا يقتضيه لذاته ارتباطا بشي لان علم اقوى كونه لفظيا متلما  
 ونسبته الفاعل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعة من المبتدأ  
 في اعادة الامالة واذا ثبت اصالة النسبة بالمبتدأ الذي لا يتابع في اصالة النسبة  
 الى سائر المرفوعات غير النائب يشبه اصالة النسبة اليها بالاشهره واما اصالة  
 بالنسبة الى النائب فغنى عن البيان وقيل اصل المرفوع على المبتدأ لا التتابع على الاصل في  
 المسند اليه وطوالت تقدم بخلاف الفاعل ولا في حكم عليه الا بالاشتقاق بجماد ومنتق

فاعاد اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالاشتقاق فوفيه ان اشارة هذين الوجهين  
 اصالة المبتدأ في المرفوعة التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر الاول افادة الا  
 الاصلان فيكون مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية فيكون محكوما عليه وهما  
 غير مطلوبين هنا كما لا يخفى وهو اى الفاعل ما مرفوع وتوحيلا بوزنية المقسم المسند  
 اى نسب بقرينة قول او ما بعنا اذ منه ما ليس له نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي  
 خرج به وبقولنا بعناه المبتدأ لانه ما مسند اليه ليس بفعل ولا بعناه بل جامد او  
 مركب مع المرفوع سواء قدم فخر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكره ابن الحاجب الشافعي  
 به ما مسند اليه التام لان لا ستمى فاعلا عنه بل السما كما مر المعلوم خرج به النائب  
 فيل ذكر المعلوم يفرض عن التام للاسئرام اقول دلالة الاستزاع مجزوة في التبعيات  
 سببا في اغناء المرفوعة المتعدي مما لا يناسبه كما لا يخفى انما يلا بس بعناه الفاعل  
 والمصدر وللم فعل والظرف المستقر وما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده  
 في الاتقان ان الحد منتقضى من دخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوتوعية التي  
 هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفتية لينجح الوتوعية وقال  
 فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او بشبهه نسبة وصفتية فان قيل قد صح  
 فيه ايضا ان يكون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدأ في المنع لان العرض من الحد  
 معرفة الحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور  
 قلت نعم لكن قد سبق في عهد الكتاب اولاً كونه معمولاً ومرفوعاً بعامله بيان جميع العوامل  
 وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بعناه برفع معمول ثم تساق الكلام لتفصيله

الكسوة نسبة في الاصل ونسبة في الكلام ونسبة في الخارج







والنحوط في كل اعتبار  
لعدم الجبال في كل  
للتكلم وحده

قربا ضعيفا فلا يفيد منزلة وفضيلة فيما اعتبر فيه بل يخطا طاء تعقبته ولا يزالوا  
المساوات بين الاصل والفرع في الاستتار الغائب المفرد مذكور ومؤنث الذي  
نوع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ان يكون  
المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم <sup>وتقرب للمتكلم مع غيره</sup>  
وتقرب للمخاطب المفرد المذكور في اسم فعل الامر نحو نزل بمعنى ازل وصه <sup>ومع</sup> بمعنى  
اسكت والكفو وحكمه حكم مستماه <sup>واللا</sup> لا يجب الاستتار في اسم فعل الما في بل يجوز  
نحو عيريات زيد وزيد عيريات وفي فعل التفضيل في غير مسألة الكحل اذ فيه لا يرفع  
الظاهر لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو في اسم الفاعل ولم يقع  
وما كان بمفاد <sup>ظ</sup> واما اذا وجد فلا يجب كسناد هاتارة اليه واخرى الى الميت  
ح ولا يجوز اسناد ط الى البارز بالرفع المتصل مخصص بالفعل لا يوجد في اشبه  
يخطأ درجة الفرع عن درجة الاصل <sup>لأن البارز</sup> يمنع هذا الضم عنه نحو جاني ضارب او مغروب  
او مسند اي مجترى ناطق او حاشي نسوب الى هاشم او حسي ونحو في الدار زيد  
عظما جاني لرفع توهم ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغو متعلقا بجاني  
ثم انه كون هذا المثال واجب الاستتار بحيث اذا لم يرد من عدم جواز عمله في زيد عدم  
جواز عمله في ظاهر آخر عنه جعل زيد مبتدأ مؤخر الجواز في الدار خلاصه  
زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لنقدم زيد رتبة وقد جعل مما سبق  
مثل زيد في الدار من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلام والفرق  
تحكم ما فهم ويكون تشبهي اسم الفاعل والمفعول مذكورين او مؤنثين

من الاسم المستعار وانما هو  
الظرف المشبه به والظرف المشبه  
بشبه على ان الظاهر

فان زيد مبتدأ مؤخر لاقال  
الظرف لعدم شرط عمله انما  
اعاد على صفة ولم يقل في  
الدار زيد ٤٤٤

وبحسبها

وغيرها التام مذكور او مؤنثا كونها اوزمانا مطلقا غير مقيد  
بوجود شرط العمل فيهما ولا بعده وسيجي في كلام ما يدل عليه ومن  
قال مذكور او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كماله  
لما يخفى على ذوى الافهام وانما وجب الاستتار فيها لان تشبهتهما  
التام كتشبه الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد  
تشبهي وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر الثاني  
ويحل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تشبهتهما وجمعه اليه وان  
لم يلزم ما لزم في تشبهي وجمعه للمتشابهة المذكورة نحو جاني  
مرجلان ضاربان او مغروبان او رجال ضاربون او مغروبون  
لم يتعزز لثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق  
من مثال المفرد وفي عداو خلا فليس وهو الاكثر احتراز عن  
كونها حرفي جت اذح لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي عدا  
وما خلا ما فيها مصدر مبتدأ مختصة بالفعل فلا احتمال لكونها حرفي  
جت وفي ليس ولا يكون في باب الاستثناء اي حال كون كل واحد  
من عدا لا لا يكون فيه وانما وجب ليكون كما لا في عدم الفصل بينهما  
وبين المشبهي ولذا لا يتصور نضرب الافعال نحو جاء في الغوم  
عدا ان جاوز مجاز منهم زيدا او ليس جاني منهم زيدا او لا يكون  
جاني منهم زيدا والتفصيل سيبان في بحث الاستثناء والثاني

ومن قال في توجيه قوله مطلقا مذكورا  
او مؤنثا فقد بعد عن المرام



اي جائز الاستتار بكونه في الغائب المفرد والغائبة المفردة  
مخوذ ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد  
وهذا ضربت او تضرب والتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة  
ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب  
او لا يضرب زيد وضرب او تضرب او لتضرب او لا تضرب طند  
فلا يستحق فيه تجميع لوجود الفاعل الظاهر فلو استلزم لزم  
تعدد الفاعل او في شبه الفعل عطف على قوله  
في الغائب بما ذكره اسم الفاعل والمفعول وما يعناهما والصفة  
المشبهة و افعل التفضيل والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله في  
الفاعل الظاهر غير التشبيه وجميع المذكورين في تشبيه اسم الفاعل  
والمفعول وجمعها فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه  
فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا مخوذ ضرب او مضروب او اسد ناطق  
او حاشي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي  
فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او حاشي  
غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه فلا يستحق التجميع كما مر  
واقبالبارز المتصل ففي نشاني الافعال وهو اي البارز المتصل الذي  
في نشانها الالف مخوض يا و ضربت يا والميم مزبنة لرفع  
الالتباس بالالف الانبعا والفتحة للخطاب وقبل ان التاء وحدها

كلمة المفرد

كلمة المفرد والالف علامة التشبيه وقبل ان الالف مع الميم والتاء  
الخطاب ويؤيد الاول موافقة الثاني في كون الفاعل في كل من الفاعل  
ويضربان وتضربان وليضربا وتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا  
وفي جمعها اي الافعال المذكور وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها  
المذكور الوار نحو ضربوا او ضربتم اذا اضربتموهما او اذ ضربتموهما  
عند انتقال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد التشبيه ولئلا  
يلبس بواو الانبعا في الوقف في المتكلم وحده وحذف الواو لان  
الميم مع ما منزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل  
البعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم ولو  
تثنيلا غير هو هو وما قبلها مضموم لاستقلالها ولو لم يحذف كان  
عاطلا ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوب بعدها ايضا لعدم  
الاحتياج اليها ولكن الميم لانه ضميرها لاجل الواو ولما حذفت  
بقي الميم على اصلها الذي هو التكون ويضربون ويضربون ويضربون  
واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها اي الافعال المؤنث وهو  
اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث النون نحو ضربن وضربتم  
انما شدة النون فيه لان اصل ضربتم على التشبيه وقلب  
الميم نونا لقرينة في المخرج فادغم وضربن وتضربن وليضربن  
واضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما برز ضمنا ذكر في الثاني و



منه او نحوها

والمعنى ولم يستل لأن صيغة الفعل لا تدل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد  
والغائبة المفردة إذ ليس في صيغته علاقة التثنية ولجميع كما في الصفة  
وفي الخطاب المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً والمتكلم وحده في الماضي وهو أي المتكلم  
المتصل فيها التاء نحو ضربت ملتبساً بحركات التاء الثالث والمتكلم مع  
غيره في الماضي وهو أي المتكلم المتصل الذي فيه فاعل نحو ضربت بوجه البارز  
فيه مرة في الخطاب المفردة في غير الماضي وهو أي المتكلم المتصل الذي فيها  
الياء عند الجمهور وإنما برز فيها التاء بلبس بالخطاب المفرد ولم يعكس  
مع إداة المتكلم أصل قوتى مناسب للمذكر الأصل القوتى لأنه الياء وأنه  
كان أصلاً قوتياً من حيث كونه بارزاً لكنه فرع من حيث مجيئه للتثنية  
فيناسب المؤنث الذي هو الفرع الضعيف ويكون معرب الأصل  
أصلاً وهو الحركة وأعراب الفرع فرعاً وهو الحرف الذي هو التون هنا ولو  
لم يكن الأعراب بالحرف ولأن كونه ضمير المفرد مع كونه اشتمالاً على الذي  
هو ضمير المشنى مخالفاً للقياس إذا القياس كون الأول اختفاً في الثاني فلا  
يأبلىق بالأصل الذي هو الخطاب المفرد ولذلك ذهب الأخفش  
إلى إداة الياء للخطاب وفاعلها مست فيها نحو تفرسي واضربى ولا تفرى  
وأما المظهر الذي هو الفاعل أو نائب فظاهم عنى عن البيان والتوضيح  
بالمثال وإذا استند الياء إلى المظهر الفاعل يجب إفراده أي  
والمراد به هنا الفعل وما يوازىه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل تعود

النظر

علمانه

علمانه إذ بالكسب خرج عن الموازنة إذ الفعل لا يسر كسر لافز ينه هذه الأ  
الارادة اللقمة لا يجعل الامثلة الآتية قرينة لها فلو قال يجب  
إفراده لكان فعلاً أو موازناً له والآل وجهان إن كان المظهر جمعاً  
لكان أظهر وأسلم هكذا استفيد من كلامه في الامثلة في بحث  
النعته وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل بسبب الظاهر  
كقوتى أو جمعاً أو التاويل البعيد كما من وز الموازنة المشاهدة  
وعينته إذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما إلى المظهر كما سبق  
وكو كان المظهر مشنى أو مجموعاً فوجوب الافراد لو مفرداً أو  
إذ لا وجه لغيره لأن الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد  
فما حتمت شئى الفعل أو يجمع نحو ضرب الزيدان أو الزيدون وإن كان  
المظهر مؤنثاً حقيقياً لا لفظياً ويسمى أن من الأدميين لامن  
غيرهم كقائه مفرداً أو مشنى لا لجمعاً متصلاً بفاعل فعلاً أو موا  
زناً لا منفصلاً عنه بغيره فان هذه المنفقات لا يجب ثابته  
عالمها بل يجوز الوجهان كما سبق ويجب ثابته أي عامله إن كان  
بتأنيث الفعل في أول الامر إن كان العامل منفرداً أو الكفيل  
المدح والذم والتعجب لا يجب ثابته لأنه يشبه الحرف في عدم  
التصرف فيغنى ان لا يلحق به ما هو علاته لقسمه كنعم المنة



عند الكرم بهند ويجوز نعت الراهة عند افعال التعجب فلا يتغير  
اصلاً لكونه كالمثل نحو ضربت هند او الهندان مثال لما كان المظهر  
مؤنثاً حقيقياً في الآدميين مفرداً او مشئ متصلًا بعامله الذي هو  
المفعول زيد ضاربة جاريت بالرفع مثال لما كان عاملاً مؤنثاً وكذا في  
يجب ثابته العامل ان كان المظهر ما ذكر يجب ثابته ايضا اذا  
اسند العامل الضمير المؤنث حقيقياً في الآدميين ام لا كما ان ثابته  
الفاعل في اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكنى  
فانه اذا اسند الضمير لا يجب ثابته كما في نحو هند ضربت او ضاربه  
مثال لما اسند الضمير الحقيقي في الآدميين ونحو الناقة سارت او ساربه  
في غيرهم والشمس طلعت او طلعت مثال لما اسند الضمير الغير الحقيقي  
في الاسماء لا غيرهما ولو قال واذا اسند لا غيرهما كان اظهر وانسب  
اي غير المؤنث الحقيقي وغير المؤنث المذكورين وذلك الغير  
ما كان مؤنثاً غير حقيقي او كان حقيقياً ولم يكن في الآدميين او كان مؤنثاً  
ولم يكن مفرداً او مشئ بل جمعاً او كان احدها ايضا ولم يكن متصلاً بعامله  
وما كان ضميراً كذلك لجمع يجوز ثابته عاملاً وتذكيره ولما كان مفرداً الغير  
شاملاً للمذكر ايضا وهو ليس ما يجوز ثابته عاملاً وتذكيره اخص  
بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثاً وارجح الضمير للمظهر وشانه اظهر كالمثل

او غير حقيقي

على ذلك

على ذلك حظه الاظهار نحو طلعت او طلعت الشمس مثال الغير الحقيقي ونحو  
سارت او سارت الناقة مثال الحقيقي في غير الآدميين مفرداً او جمعاً والتذكير  
فيها لقلة الاعتداد بشايشهما مع انه في لفظهما ما يشعرون به بخلاف المفعول  
لعدم ما يشعرون به ولذا وجب ثابته عاملاً وجاز الثابته نظراً  
وجوده في ثابتهما ونحو جاءت او جاءت المؤمنات مثال لجمع المؤنث  
لحقيق في الآدميين انما جاز فيه الوجهان لانه في المؤنث الغير الحقيقي  
لكونه ثابته بشاويل الجماعة التي هي في المؤنث الغير الحقيقي وانما لم  
يعبر حقيقة الثابته في مثل المؤمنات لان الثابته الظاهري بالتأويل  
حبل لفظ اعتبارها كما لفظ اعتبار التذكير في كونه الحقيقي في نحو  
رجال ونحو جاءت او جاءت الغائبة اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقي في  
الآدميين المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثاً  
في الآدميين لضعف استدعائه ثابته العامل لانفصاله عنه وهذا  
اذا لم يكن منقولاً عن المذكر وانما اذا كان منقولاً عنه كزيد اذا سميت  
به المثة يجب ثابته عاملاً ولو منفصلاً عنه لدفع الاشباه كقالت  
اليوم زيد لكن لم يتعزز له لندوره والرجال جاءت او جاءت امثال المفعول  
جمع المذكر المكنى العاقل وجاءت او جاءت الرجال وجب ثابته كونه بتأويل  
الجماعة وجب تذكيره كونه في الغير الحقيقي وسجي وجب ثابته كما اسند







في الجزء الاول فقط في المذكور ابتداء على حال الذي قبل التركيب وحذفت من  
 الثاني كراهة اجتماع علامتي الثابت في جنس واحد فيما هو كالجملة  
 الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونها من جنسين وانما جازت ثا  
 عشرة واثنان عشرة واثنان عشرة مع كونها من جنس واحد  
 لان التاء في الجزئين الاولين منها لما لم تزلت الوسط لعدم مفردتها  
 يسما وكان بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخرين منهما كانت كس  
 آخر وطنة الوصل في اشتغالها بالابتداء لا للتوضيح وانما العوض الثا  
 ليس الا وانما حذف التاء في احد عشر واثنان عشرة مع عدم الاجتماع  
 فيهما جملا على النظر وتبعيد على التقيض نحو ثلثة عشر رجلا وقران  
 الثابت التاء في الجزء الثاني فقط في المونث نحو ثلثة عشر امرأة  
 تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول ابتداء بحاله  
 الذم قبل التركيب والاثبات في الثاني لان التقاء المانع وهو التيسر  
 والثابت اي المونث للثبوت او ثبات ما بازانة اي بازانة ذكر من الحيوان  
 بخلاف النحلة فانها وان كان بازانها ذكر اعني المهي عن التاء الا انه ليس  
 من الحيوان فلا يعقد للثبوت نحو امرأة بازانها رجل وناقته بازانها حمل  
 والثابت النظمي ملتبس بخلافه اي للثبوت بمعنى ما ليس بازانة ذكر  
 من الحيوان بل كان ثابته في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا

او تقديرها ولذا سمي لفظيا نحو غر فنة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا  
 وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرها ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد  
 وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العاقل على معرفتها ومعرفة  
 يعرف المفرد بجملا واللفظة تفصيلا اراد بيانها ولكن لما كان المذكر  
 اقسام المونث قدم وما يقابل على التثنية فقال بالجمع المذكر مطلقا  
 اي جمع تغير للجمعية فخرج مصطفون لانه تغيره بعد الجمعية للنقل  
 مفردة ولو كان ذلك التغير تقدير الكفلك فان ضمت مفردا كضمه فعمل  
 وجمع كضمه اسد والقاضي ايضا ولم يذكر هذا القيد في اللب الكفاء  
 بما ذكره في تعريف مطلق بلج كما ذكره المصنف في شرحه ولم يسبق في هذه  
 الرسالة تعريفه حتى يكتب به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتابه لهذا  
 والمداد بالتغير وهو المتعار عندهم فخرج به جميع السلامة بطلا فسيمه  
 فان تغير الاخر لا يعقد عند علمه في تغير الصفة وان كان تغيرا بحسب  
 اللفظ والمداد بالمفرد ما هو اعتم في لفظي نحو رجال والاعتباري  
 كاساور وانا عيسم وكعباديد يقدر له عبود وما ظهر في تعريف  
 المذكر ان التاء لم يتغير صفة مفردة للجمعية بل تعريفه قسيمه فعال  
 وجمع المذكر السالم قدمه لما مر ان للمذكر تقدما شرعا و زمانا فان  
 في الحقيقة اصل الوضع آخر مفردة انما لم يقل آخره كما في الكافية لانه يلزم

و اراد تعريفه



ان لا يصدق الصدق بل على مفردة اذ الواو والنون مثلا انما يصدق  
 آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتياج الشرح لا التعديل  
 غيرها ثم ان المراد بليس ما يعادل المشي والجمع والاي لم يرد  
 لتوقف معرفتها على مفردة وبالعكس ويخرج ايضا بجمع بل انما ال  
 واما الدال على المفرد حقيقيا كالمسلمي او اعتباريا كما يميني فايان  
 جمع يمين ويجمع يميني فايان في حيث دلالتها على افراد يميني جمع  
 في حيث دلالتها على ثلثة من مثلائنا خوزة بجملة معدودة واحدة  
 مفردا لبا من فلذا قبل الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كما ذكره  
 المصنف في تعريفه مطلق الجمع لا يصدق بجمع الجمع كما يميني مثلا على اقل  
 من تسعة وعشرين او مضموم ما قبلها للجائسة لفظا هو مسلمون او  
 تقدير المصطفون او ما كسور ما قبلها للجائسة ايضا لفظا كالمسلمين  
 وتقدير المصطفين ونون مفتوحة للتعادل التام لفظا وهذا هو  
 ليعيد الجمع او الواو وحدها ان مع مدلول مفردة ما يزيد عليه  
 خمسة ثابتة غير الاضافة فان النون تحذف فيها لسببها  
 بالتنوين لا غيرها مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها  
 جزءا من الاله كما لترسيم والعجب في الشرح الاول حيث يتبع الفصل  
 الثاني وشرح كلام المصنف على خلاف مراده في اكثر المواضع في عاداته  
 وهو

لحق ما

نحو مسلمون ومسلمين يجمع المؤنث السالم بالجمع لفظا آخر مفردة حقيقيا  
 كالمسلمة او اعتباريا كما هو اجبت مذكر او مؤنثا نحو قولهم اشهد بعلومك  
 والتسمية باعتبار الاصل والغلبة التي ونا للافادة المذكورة في  
 الفكر السالم قبل لا يندم التقييد بزائزان لينحى مثل ابيات وقضاة  
 فان الثانية في الاول اولى والثانية في الثاني منقولة عن الاصلية اقول  
 هذا مبني على الغلبة عن معنى التوقف وهو العطف بان على الشيء كما هو  
 الشائع في السنتهم على ذكر الفاضل المعظم نحو مسلمك والتشبيه  
 اي المشيئة ما لم يلق في اصل الوجود آخر مفردة ولو اعتباريا كما جلدنا  
 وانما قيل آخره مثل ما ذكره في بعض النسخ بالجمع اذ يصدق عليه انه  
 لفظا آخر مفردة التي اويا لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمك مفرد  
 مسلمون فينبغي ان يقول آخر مفردة الذي كان فيه كما ذكره الفاضل المعظم  
 ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم لا يقتض تعريف  
 بالشيء كما لا يخفى والجموب عند الاضافة المفرد الا الضمير للاختصاص على ما  
 هو الاصل في الاضافة فيقول الاملاكه التي اويا مفتوح ما قبلها اي  
 الياء ولا حاجة لبيان فتح ما قبل الالف لظهور رزبه كذا في الاستحاة  
 وانما فتح في ان الجائسة تقتض الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف  
 النون بالاضافة ولم يعكس لان التشبيه لكونها اكثر اولي بالفتح

جمع صواب صوابه

هو مسلمون



الاخوة ونون مسومة للتعاقد الخالق هذه لكونه ليفيد المجموع او الواجب  
وحدان مع مدلول مفردة مثلثة الوحدة والجنس فقط ثابت في غير  
الاضافة وفيها تحذف لامر نحو مسلمان وسليمان وكل جمع سواء كان  
واحدة مذكر او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث  
لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز ثابته  
عامله مع كونه بمعنى الجماعة لظنه جانب التذكير فيه لا خصاصة بذكور  
العقلاء والسلامة صيغة واحدة واللا بد به ما لا يكون مشابها بالمكسر  
ولا على خلاف النكس والاي يجوز التثنية في مثل بنين وارضين وسنين  
قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل فا لاول في حكم الابناء والآخر ان يجمع  
بالاين والثاء فتقول جاء المسلمون او رجل قاعدنا مردون الاول مثال  
لما عمل الفعل والثاني لما عمل موازنة واذا اسند الى الفعل الاضمره  
اي جمع المذكر السالم يجب كونه اي الفعل وارجاع الضمير لا الضمير ثابته  
التابع واللاحق جمعا مذكرا بان ينصل به الواو الضمير الذي هو مختص  
بذكور العقلاء اذا كان الفعل فعلا اذ باتصاله به يعد جمعا مذكرا الشدة  
الامتزاج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل بان  
يكون جمعا با لو او النون لا ايدان بان الضمير المسند اليه ضمير الجمع للمذكر  
الفعل اذا كانا الفعل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والحال

حكم

لان الاول

لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤوا واما جمع  
المذكر المكسر العاقل اذا اسند الفعل الاضمره فيجب ان يكون عاملا مؤنثا  
مؤنثا ايدان ثابته الضمير المسند اليه الرجوع اليه بثنائه بل الجماعة  
فيه ارجع مفكرا سالما او مكرا كما اذا كان الفعل صفة واما اذا كانت  
فعلا فانفعال الواو الضمير به والمراد بها الواو الواجب هنا الواجب المختار  
وهو الواحد البهيم من ابي بن ولا ينافي ذلك جواز المعين منها والذات  
عطف باوهنا قال فيما سبق يجوز عطف بالواو نحو الرجال جاءت  
او جاؤا او جائت او جاؤت ولو مثل بالمكسر ايضا كجاءت لكان اول  
وغيرهما اي جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل في الجمع وجمع  
المؤنث سالما او مكسرا في العلاء او غيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير  
العاقل من الحيوان او غيره مذكر او مؤنث اذا اسند الى الضمير هان ثابته  
الفعل لا اسند ولا ضمير فيه او ضميره الى الفعل يجب وجوبا بخير اكون عاقل  
او ضمير للجمع المذكورة مفردا مؤنثا لما سبق في الايدان ثابته  
الضمير وارجع مؤنثا سالما او مكرا كما اذا كان الفعل صفة للايدان بان  
الضمير المستتر ضمير جمع المؤنث ارجع المذكر الغير العاقل اجراء لجرى المؤنث  
عدم اصلته في التوكيد واما اذا كان فعلا فان اتصال النون الضمير الذي  
وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره ارجع المذكر الغير العاقل فانه باتصاله



الضمير بعد جمعاً مؤنثاً وإن كان للجمع في الحقيقة فهو هذا الضمير لا الفعل  
كالواو لكن وجوب كونه جمعاً مؤنثاً إذا استدل بالضمير مع المذكر الغير  
الفعل ممنوع لجواز كونه جمعاً مذكر ملكاً كالافراس ذهاب ولو قال  
او جمعاً غير وادى اذا كان صفة كما في لب اللب لكان اسماً ويشمل  
نحو السلمات جاءت او جئتم او جائت او جائت او جواء، مثالها  
اسند لا ضمير مع المؤنث السالم العقل ومثال ما اسند الى ضمير جمع  
المؤنث المذكر العقل مثل الجوارى جاءت او جئتم ومثال ما اسند الى ضمير  
جمع المؤنث السالم الغير العقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذ  
هبى الى ذ غير مثل الثمران جذت الى والاشجار قطعت او قطعت  
او مقطوعة او مقطوعات مثال لما اسند الى ضمير الجمع المذكر الغير  
الفعل في غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العقل نحو الافراس  
جاءت او المذموم الثالث في التبع ما يطلق عليه لفظ المبتدأ ولما  
كان مشتركا لفظياً بين حقيقتين مختلفتين فلم يكن جملة واحدة  
كما في المشتبه اراد ان يتسم او لا النوعين ويعرف كل منهما فقال وهو  
نوعان ولما يمكن لكل قسم لم يخص كما كان في المشتبه قال النوع  
الاول الاسم لا الصفة بغرضية المتابلة او المتكافئة واقارب زيد قائم  
ففي تقدير شخص ضارب زيد فمراد به ما يقابل الفعل عنده قال ان المبتدأ

اسم

اسم المضموم واحد وهو الالف المجرد عن العوامل اللفظية المرددة  
كوز مسند اليه كونه صفة واقعة في المسند اليه خرج به الخبر الذي ليس  
بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتدأ واما الالف المرددة  
فليت بدخله في القسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية كما يكون  
على لفظي اصلاً ولو قال عن العوامل اللفظية كاليفاضى لكان اظرف  
واخبر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا العيد اسماؤها  
نحو زيد قائم وحق انك قائم الاول للاول والثاني للثاني ولا بد له  
اي للاول في خبره لو تقديره اذا لا فائدة له بدونه والنوع الثاني الصفة  
اي اللفظ الدال على ذات برهمة باعتبار معنى مقصود ويشمل الفعل والمفعول  
والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقر شيتي اخواك والمتعارف نحو ولد الزيدان  
الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمنة وظل او اسما نحو صانع البكران  
ومر خاطب البشران وكذا في ابن وكيف وايدان او كلمة النفي حرفا على ما ولا  
وان او اسما في قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة  
او في عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والاقول واليفاضى  
حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام وقال المصنف في شرحه لفظ الطرف محشو وكل وبتين  
عموما كما بينا فلولا لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخبر ايضا فانهم رافعة لفظ  
المردد ما لا يكون مستكنا في ضمير المنفصل مثل اسرغب انت عن الهمة

هر



ثم ان يتقضى التوفيق منعا نحو قائم ابوه زيد فانه يصدق على قائم انه اليقظة  
 الواقعة بعد الاستفهام مع انه ليس مبتداء بل ظهوره الخبر فان الخبر ليس  
 بمؤخر قائم بل ظهوره قاعله بالخواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا  
 ومعنى وفي مثل المثال المذكور ان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى  
 اذا الاستفهام داخل في المعنى على المبتداء على الذي ظهوره كذا في الاستحسان فيكون  
 التقدير زيد قائم ابوه واما كونه زيدا قائم ابوه فلا يجوز كونه صورة للخبر  
 المفرد واقضاه الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجر في كلامهم زيد قائم ابوه  
 كما جاء زيد قائم ابوه كما صرح به الفضل العصام ولو سلم فلا خير لاندفاع  
 صاحب الانشاقس لكنه يلزم التفرقة بل حاجة اما اول افلان جعله  
 مبتداء لا يفهم كونه في الصفة اذا كانت مع مفعولها خبرا يكون الاعراب  
 الذي احقته الجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما خبرا فلو جعلت مبتداء  
 يكون اعرابها في هذه الهيئة في لفظها ونزجت كونها خبرا في حمله ولا خلاف في  
 كون هذا توكيفا واما اذا جعل مبتداء بان حمل على التقدير الاول كما في زيد  
 قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتداء يكون الجموع جملة  
 معني واما اذا جعل بان يمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل في  
 الخبر الافراد والعدول عن بلاد اع تطلق لا يخفى واما ثانيا فلان كون  
 المبتداء خلاف الاصل حتى قيل انه مبتداء اضطرار في حيث او وجد

لرفع

لرفع وجه سوى الابداء لم يحكم عليه بان مبتداء ولا خافي وجوده هناك وان  
 الحكم يعلق وليس هذا مثل قائم زيد حتى يتقضى به لان كون الخبر مقدما والمبتداء  
 مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المبتداء كذلك في النظر الى الاول جعلت  
 مبتداء لوجود الاصل مرة ثالثة وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واحدا في  
 عن الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو قائم الزيدان وما قائم الزيدان والصف  
 خبرا متبينة للمبتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بودها  
 مبتداء او المطابقة لازمة بينهما وليست معنا بخلاف قائم زيد فانه يجوز في  
 الامران ولا خبر هذه المبتداء لكونه بمعنى المفعول كونه الاستفهام والنفي بالفعل  
 اول بل فاعله ساد مستخبر ولذا جعل الجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز  
 تعدد المبتداء ان النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرة ولان السوق  
 يسوق اليه يعني انه لا يجوز تعدده بل اعاطف بشهادة الاستفهام واما التقيد  
 معناه او لفظا بعاطف فيجوز ان كان خبر كل محال الخبر الاخر يوتي بالواو  
 والآيشية او يجمع نحو زيدون فقيه وكاتب او عالمون والاصح المبتداء  
 والاولي التقديمية على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه بوصفها بالخبر والموصوف  
 مقدم على الوصف وجوده فينبغي ان يتقدم ذكر المتوقفا ونزطه اي شرطه  
 صحيحة كونه مبتداء ان يكون معرفة لان الغرض في الكلام حصول الفائدة  
 والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تكثيره اخلا لا بالغرض المطلوب

وشاعر والزيدان علوان او زيد  
 وعمر و بكر كاتب وشاعر و فقيه



في الكلام وهو الاقلام لان في تنكيره تنفير اعني سماع الحديث كذا في شرح لب  
 الابواب لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر بما يمنع السامع من سماع  
 هذه الحديث كذا في شرح لب الابواب او فكرة مخصصة اي قربة من الموضه في  
 حصول الفائدة في الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المطالبه الاستحسان  
 بل هو شرط التخصيص بشئ الا فائدة وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض  
 الساعه فلا رجلا اشترا ما غير لها ولا شرط المحققون من النيات اياها  
 ووجه واختاره البيضاوي حيث قال لو نريد فالواقف ان يقول او فكرة مفيدة  
 اكثره الا ان يقال انه اشار الى المكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم  
 من النيات بما قيل ان مراد الجهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا  
 ان المبتدأ لا يفتقر بالتحسين بين المفيد من الحكم الكثرة وبين غيره ضبطوا  
 امثله لم يتخلل عنها الفائدة نحو قوله تعالى ولقد يؤمن خير من شرك والمراة  
 ما قيد بفيد صفة كذا ومضاف اليه نحو صوت بلبل شغلن او غيرهما  
 نحو افضل منكلا افضل من فان تقييد الجنس يجعل مناط الفائدة والاهتمام  
 به بخلاف الجنس المطلق فان بالطبع لا يتبع به جميع حيوان ناطق كذا في الاشارة  
 كذا مع تساويهما بل تركي كذا مع كونه اخضر منه ويجوز حذفه اي المبتدأ  
 عند قيام القرينة نحو زيد في جواب في القائم اي القائم زيد غير من السوال  
 والمفوع الرابع من السعة خبر المبتدأ وهو الجرد عن العوامل اللفظية

تذكر

تذكر ما ذكر في المبتدأ ورفع المسند به اي الذي الصق الاسناد به  
 فالجاء للإصاق ونبت به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه  
 بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام في الشرح خرج به النوع الاوله في المبتدأ  
 حاله كونه ذلك المسند بخبر الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل  
 زيد ومثل قائم وفي مثل قائم الذي ان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند  
 في الاوله فعل وفي الاخرى معنى ولكن النسب في الاوله تامه وفي الثاني  
 ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤ والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو  
 انا جامد كزيد ابوه او مركب كالمشتقات وما يجوز ان يجرها فان الخبر ليس  
 بجزءها بل مع مرفوعاتها كما خرج في الاستحسان وبما قررتنا ظهر ان المراد بمعنى  
 الفعل هنا ما سبق في ترمين الفاعل لا ما دل على النسب التامة كما زعم البعض  
 وهو العطف والصدور واسم الفاعل والقرينة المستقر اليه  
 ثم فتر با لصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة المعروفة باللام  
 لانه مع كونه خلاق الظاهر غير ملائم صرح بالمص يستغنى الترتيب منعاه  
 بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه  
 كونه غير ال على النسب التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا نحو  
 قائم او قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق لانه يصدق عليه انه غير الفعل  
 ومعناه كونه من معناه على فتره ايضا مع انه غير قائم ان مثل قائم في مثل  
 قائم وان لم يدل عليه النسب التامة بالنسب الى مرفوعه فيكون تمامه

قائم في نحو

في مثل زيد المنطوق



لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ كما صرح به المصنف في الامتحان  
 في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف  
 على اجزائها التخصيص بما فسره حكيم لا يخفى نحو قائم في زيد قائم ويجوز تعدده  
 او الخبر لفظاً بلا عطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض  
 الغير المتشافية في محل واحد نحو زيد بالفعول قاعد بالقوة او بالعكس  
 و في الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاضام المضادة مذكور  
 في الرضي ويجوز فيه العطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت  
 ما هو المراد بهما في الاصل في الخبر كونه مفرد اليوافق الركبان وليكون  
 اخضر واسرع قولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد في الخبر الكائن جملة  
 من عائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي مستقلة لا تقتضي التعلق  
 عاقلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم الاشارة نحو والذين كفروا كذبوا  
 باياتنا اولئك اصحاب النار العموم المشتمل على المبتدأ كخواتم من يتق  
 ويصبي فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على  
 وجه والظاهر في موضع الضمير الحاقه بالحاقة او ما هو ان لم يكن خبرا في ضمير  
 المشان فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي  
 بينهما كوزها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قائم ابوه الاول والثاني  
 للثاني ويجوز حذفه اي العائد لوضيح اللفظ لا معنى له يعني ان حذفه ليس  
 لقرينة

فان قصدنا جعل جزاء في الكلام لانه  
 مما يربطها الى الجزء الاول

لقرينة اذا حذف بدونها الا نسب قياسا اذا كان مجرورا بين الجملة اسمية  
 وبند وها جزء من الاول نحو البس الكسبيتي اي منه بقرينة ان بايع  
 البس لا يسوي غيره نحو ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك  
 منه واصل اي الاصل في الخبر والاولى له ان يكون بكرة لكونه عمدة في الافادة  
 وهي انما تحصل بالاختبار بما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة في البيان ولذا كان اصل  
 التعريف وقد يكون معرفة فان ذلك لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة مجهولة  
 عند الخاطب تحقيرا او تنزيلا فيفيد المبتدأ نحو زيد المنطلق لمن يورثها  
 لكن لا يعرف النسبة بينهما نحو الله الهنا تنزيلا للخاطب منزلة في لا يعرف  
 النسبة بينهما لحي به على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا  
 لجود التعريف لا المقصد الافادة ويجوز حذفه اي الخبر عند قرينة نحو زيد  
 لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كانا المبتدأ بعد ايا وجب دخول الفاعل خبره  
 في جميع الاوقات رعاية لغير الشرط فيها وهو بسببية الاول للثاني او للحكم به ولو  
 جعل المنكلم وقره الرضي يلزم الثاني للاول نحو ازيد فمنطلق الاخر مرة  
 الشعر اي وقتها كقوله الشاعر انا القتال لا قتال لديكم والعائد هنا العموم  
 المشتمل على المبتدأ فاة لانفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم استلزامه  
 نفق قتال عنكم وقامه ولكن يسمى في عراض الموكل او لضرورة اضمحار القول  
 الذي هو مدلوله مستغنيا عنه بالمقول كقوله فانا الذين اسودت وجوههم

بستين رطحا

و سماعا في غيره

و محمد بنيتا

انما الالف في قوله

بستين رطحا  
 و سماعا في غيره  
 و محمد بنيتا  
 و سماعا في غيره



المرفوع اي يقال لهم المرفوع وان كان المبتدأ اسما موصولا بفعل او ظرف اي  
 بجملة فعلية او ظرفية على قسم منها فيما يجاز ان تسمية لكل باسم الجز  
 او موصوف به اي بالموصول المذكور او نكرة موصوفة باحدهما اي بالفعل او ظرف  
 او مضاف اليهما اي بالموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة  
 باحدهما ومنه قسم على الثالث فقد قصر او كان لفظ كل مضافا للنكرة موصوفة  
 بمفرد لا بجملة او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان كلا منها  
 لا بهامه كان كاد ان الشرط فصار الجزاء الذي يدخله الفاعل الوصف  
 في كل المضان وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه  
 جزءا في الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا  
 المبتدأ وكذا اي كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور  
 اذا لم يدخل عليه شي من النواسخ جاز دخوله في خبره اذا دخل عليه اي  
 على المبتدأ المذكور ان وان وكفى بخلاف ما نرى نواسخ المبتدأ حرفا  
 كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت  
 عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه فضعف معنى الشرط  
 لانقطاع لازم الذم هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز  
 دخوله على خبره المكنونة مع انهما من النواسخ لعدم تأثيرها في معنى  
 الجملة فكان وجودها كعدمها وان المفتوحة وان كان لها تأثير في المعنى

ط وكل في الصلة والصفة كقولك فعلية  
 او ظرفية على قسم من كانت كاشطاً

لكنها

لكنها الحقت بالكنسورة لا بشرطهما في افادة التحقيق والحق  
 لهما ايضا لكن لا بشرط في جواز العطف على محل اسمها ويدل  
 على هذا الجواز القران الكريم وكلام الفصحاء كقول تعالى واعلموا  
 انما غنمتم منه بشي فان لله خم وقول الشاعر فوالله فارقكم  
 قالبا لكم ولكن ما ينض فسوق يكونون ومثاله ان ياتي في المتن ثم الغنم  
 الصريح من كلامه هنا اختص جواز دخوله في خبر هذه الثلاثة  
 ومنه كان دخوله في السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل  
 وليت الا ليل ومنه كلامه في الاستحسان جواز دخوله على خبره ايضا  
 على ما هو الصحيح في كلامه في كتابه تدافع ظاهر فانهم نحو الذي  
 ياتيني اوزة الدار فله درهم قال الفضل العصام الاولي او الذي في الدار  
 لئلا يتوهم ان الشر يدب في الصلة دون التمثيل مثال المبتدأ والموصوف  
 بفعل او ظرف وقول تعالى قل ان المؤمن الذي تفرقون فانه ما اقولكم  
 مثال للموصوف بالموصول بفعل الذي دخل عليه ان والقران وان لم يكن  
 سببا لملاقات الوفا لكنه سبب للحكم بهما على ما فسره الرضي لاحاطة  
 لا هذا التأويل فانهم نحو رجل ياتيني اوزة الدار فله درهم مثال للنكرة  
 باحدهما ونحو غلام رجل ياتيني اوزة الدار فله درهم ونحو غلام من رجل  
 الذي ياتيني اوزة الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل

اي والمفهوم العرج في كلامه

حصول

جبه

مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذي ياتيني  
 اوزة الدار فله درهم



ما صفة بعض وكما  
قال في كتاب الكون مضافا  
الى كونه ظهورا

مضاف الزمرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي الموضع المذكور لا يجوز  
دخول الفاعل لغير لانعدام سبب موجب او مجوز والى موضع  
الثامن من التبعة اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة  
لم يعرف لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث الفاعل ان باب كان  
لا يدخل الاعلى المبتدأ والخبر في الاصل ويستعمل مرفوعا سماه وعلم  
من تعريف المبتدأ كونه مستدا اليه ظهر انه الاسم المستد اليه  
الداخل عليه باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الاسما او مؤولا  
به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر  
وفي كونه مضمرا او مظهرا وفي كون المضمير متصلا او بارزا الى آخر ما ذكر  
في بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف المنتهية  
بالفعل لم يعرف لظهوره مما سبق ايضا فتذكر وامره اي حكمه كما خبر  
المبتدأ في كونه واحدا متقدما او مفردا ومجمل ومذكورا ومجذوبا وغير  
ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وانتفاء الموانع  
فلا يرد ان ان ابن زيد ممنوع مع جواز ابن زيد لكن لا يجوز تقديمه اي  
خبره على اسمه لان باب ان يكون فرع الفعل على ما سبق تحقيقه بعمل  
على الفرع وهو تقدم النصب على المرفوع حفظا لرتبة عن مرتبة  
الاصل ولو قدم بلزم المساواة بينهما الا ان يكون طرفا فانه يجوز

تقديمه

تقديمه عليه لومعرفة بحوقوله تعالى ان الينا اياهم ووجب لو تكره  
مخواته الذكر رجلا وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا وذلك  
لتوسيمه فيما لا يتوسم في غيره لما مر في السابع خبر لا تنفي الجنس  
اي لنفي الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتقرض له لئلا ينسب  
مما سبق كما سبق وحكمه ايضا حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا في خبره بان  
لانها من نون سحرها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف  
علا لانه بالمثل على ان كان وكذا حذفه لوعاقبا ووجب في بني تميم  
ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمله فانهم نحو  
لاغلام رجل عندنا والثامن من التبعة اسم ما ولا المنتهين  
بليس وبواسند اليه ما يليها لم يتقرض له لما مر ايضا وحكمه  
حكم المبتدأ لما مر في التاسع المضارع الخالي عن النواصب وهو  
واما الداخل عليه احدها فنصوب او مجزوم كما نحو يضرب و  
يضربان الاول مثال لما كان رفعا بالحركة والثاني لما بالحرف  
واما المنصوب فثلثة عشر اثني عشر منها مما حتمت مفاعيل  
وسبعة ملكية بها واحد منها المضارع المنصوب الاول منها  
المفعول المطلق سمي بلصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد  
منه في غير تقييده بحرف او مع جملان المفاعيل الباقية قد تم لكون

زم

عامله

بني تميم ورواية او مع



بمعناه بخلاف غير هـ فإنه من متعلقات الفاعل وهو اسم ما  
معنى انما ذكر الاسم فيه وفي امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى  
والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لا يخرج  
الى تعلق تقدير مضاف الى فعل مدلوله او كتابه الساحة من وصف  
اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم  
المدلول فاعل عامل اي قام به بحيث يصح اسناده اليه  
مؤثر فيه او لا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التأثير  
المبارك من الفعل ولم يفعل يقل قام به انه علة الامتحان ان يراد به  
القيام بله قرينة تكلف اليلة يتم ما في الحد للحدود باعتبار  
معناه اللغوي ولم يشترط كون الفاعل المذكور كما لا يشترط في  
الفاعل لئلا ينتقض بما عامل مصدر محذوف الفاعل والمفعول  
كاعجبي ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا  
على بناء المفعول اذا المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو  
الداخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل  
مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد باللفظ معناه الظاهر والقيام  
به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول بالنسبة القيام  
على حقيقته الفاعل المعصم وقال ويصدق على مثل موتا في المثال

المذكور

في المثال المذكور انه مما فعله فاعل غليل المذكور وان اريد بالفعل معناه  
الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى  
الصرف عن الظن واقول نعم لكن الظن المتبادر كون ذلك الفاعل  
مدلول الفاعل الاصطلاحي للفظ المذكور فلا بد من الصرف عنه  
وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعتم  
نائبه فانما هو على مراد القاضي ليكون وجه العدولة عن حد  
ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيهها اخر حتى يراد عليه ما اورد  
ههنا ولذا اختاره معنا فابقي ما يحتمل توجيهها اخر واصح  
مالا يحتمل حيث قال عامل بدل فعله اذ يحتاج فيه الى ان  
يراد به ما يعتم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامل  
اسم ولا قرينة وهو نكفي وخلاف ظاهر اذ الظن ان يراد به الاصطلاح  
وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون  
قرينة المذكور صفة لفاعل لفظا نحو ضربته ضربا او تقدير نحو  
ضرب الرقاب او ضربوا فرج به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب  
واقع ويزاد ترهما اندفع ما اورد في الامتحان على حد ابن الحاجب  
من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعتم لكي مع عدم القرينة  
وهو نكفي لانهما قرنتان لقصد العموم بمعناه صفة ثابته

حتى



له اي ملابسة بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما  
في معنى مدلوليها اما مطابقتها في الضرب او تضمنها كذلك  
كضرب ضرب او مختلفا كضرب ضربا او ضرب في ذكره في الاصل  
وهذا ظاهر وان خفي على الفضل الجاهل حيث قال المراد به اشتراك  
الكل على الجزم وهو مع كونه خلاف الظاهر متمشى في النوع و  
العدد ومعمول المصدر والمضى عمل مراد القاضى على هذا وجعله  
من اسباب عدوله عن حد ابن الجلب والاحتمال لتوجيه حسن  
كما نقلناه عنه ابي على حاله هنا ثم انه خرج به مثل ناديبا  
في مثل ضربته ناديبا لان الشايب ما يحصل به الادب وما يليق  
بالشخصى والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك  
وكذا كراهته في كراهته هي اذا كانت مفعولا به اذ المراد  
بالاشتراك في المدلول ان يقصد بالمصدر باحدهما ما يقصد به  
لاخر ولم يقصد هنا بالعامل ما يقصد بالمصدر بل قصد تعلقه  
والمراد بالاسم المنصوب ولو تغير او بالعلل ما هو عامل فيه  
بغيره ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتبينه بعض  
عن بعض بعد ما ثبت كونه مفعولا لعلله ونصوبه ببيان جميع العوامل  
وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه نصب مفعولات

كثيرة

كثيرة فلا يرد عليه ما ورد على ابن الجلب لعدم تمام منع حدا  
لصدق على ضربت وضربى شديد اذ لم يسبق في كلام هذه البيات  
فلا يراد فيه ما يريد في كلام المصدر ولذا عدل القاضى عنه في اللب  
هذه غاية ما تبسرت في هذه المقام والعلم بالحقيقة عند الملأ  
العلام نحو ضربت ضربا مثالا لما هو للتاكيد وضربته بالكر  
مثال هو للنوع وضربته بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك  
الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة  
بل الكشيتة ولذا قال وقد يكون العطل ملابسة بغير لفظه اي اسم  
ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملابسة للتباين ويجوز  
العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت الله  
نبانا وقد حذف فعل الاصطلاح والتخصيص به لاصالته  
وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف  
والفعل بدل معناه وكونه تكلفا عند عدمها والنتيجة على هذا لم يقل  
عالم مع كونه اظهر ولم يلتفت برجوع الضمير اليه مع كونه اظهر  
اخضر على انه محتمل ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ  
لا حذف بدونها الا نسيا اما جواز نحو خير مقدم اي قدمت  
قد وما خير مقدم او وجوبه بسماعا نحو ايضا اي ايضا

من قدم مح



اي اللفظ مثل ما سبق

اي عا د تم غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تقديم اي المفعول  
المطلق واسم مافعل على عامله كالتنوع او الممدود واما  
لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التأخير كذا في الاستحسان ولا يلزم  
اي المفعول المطلق لعامله كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز  
حذفه بل انائب في غير المصدر مع انهما سميان في كونها متضمنة  
التنسبت التي هي داخلية في مفهوم الفعل وليس غير المصدر وان  
في اعلى الفاعل بقيامه بدولة اي المفعول المطلق لان العامل  
يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا بدل وضعاعلى ما يدل عليه  
الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفي التزام جواز تركه  
لاساواة لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولي البند  
فلقد تم والا كان ذكره عينا والثاني المفعول به قد تم لشدته  
شبهه بالفاعل يتوقف تعقل المتعدي عليه ايضا بخلاف غير  
وهو اللغة الذي التصق به الفعل وبه نائب الفاعل وصحبه  
عاند لا اللام ذكره في الاستحسان في الاصطلاح لهم ما وقع عليه  
اي تعلق به حقا او عقلا وهو هذا المعنى وان كان مجازا لكانت  
صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحنيفة العربية فيضع الاستعمال فيه  
بلا فرينة بلا واسطة او بها فرينة التفسير فلا يردات

لا يتناول

اي بالواو مستعمل في الالف والواو

انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط  
عليه لا سقوط الشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا فعل الفاعل  
اي حدث القاسم به والمراد بالفاعل ما يقع المذكور وغيره وبالاسم  
المنصوب ولو محله فلا يرد مثل زيد منعاً ودرهما جمعا في مثل  
اعطى زيد درهما اذ زيد لا يدخل في النسب حتى يجنح الى اخرج  
فيصدق عا درهما اسم منصوب وقع بدلول فعل محذوف الفاعل  
والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمر  
كذب وما ضرب زيد عمر لوجود الدلالة عليه عبارة واللام يند  
التعدي عليه وهو على فسمي عامه اللازم في المتعدي وهو المحرور  
بالحرف بسوي في اللام ومعناها او مفعول الاول مفعول فيه  
لايه والثاني مفعول له لانه كما في بحث حرف الجر وخاصة بالمتعدي  
وقدرت بحسب المتعدي واللازم في بحث الفاعل القياسى ويجوز  
تقديمه على عامله لتواتر العمل وعدم المانع عنه والمراد به ليس اسم  
فعل ولا مصدر لما تقدم ان معمولها لا يتقدم عليها الا المحرور  
بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا اليه لشيء اذا المفعول  
لا يتقدم عمالا لا يتقدم عليه الفاعل فلا يقال انا زيد اعطى ضرب  
مخو زيد اضربت وبه مررت وحذف مطلقا اي بقرينة نحو هذا

تقديره انا غلام ضارب زيد الذي

مثال للمفعول به الفاعل  
مثال للمفعول به المفعول



بعث الله رسولا اي بعثه او بدوزها نحو فلان يقطع اي يفعل  
الاعطاء وهذا التكرار لما سبق في بحث الفعل التبعي وحذف فعله  
اي عامله من نظيره لقيام قرينة كوزيد لم يبق قال من ضرب اي اضرب  
والنصوب الثالث من ثلثة عن المنعول فيه مثل منقول به قوله  
موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المنعول له وعكس  
في التي لكون المنعول له سبب الفعل وجودا او تصور اختلاف  
وهو اسم ما اي شئ فعل فيه اي في ذلك الشئ مضمون عامد اي  
ذلك الشئ فعلا او شرا او معناه فالإضافة لادنى ملاءمة  
او محمول على التناج او محذوف المضارع ولو قال ما فعل في مدلوله  
مضمون عامد وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم  
ما فعل فيه مضمون العامل لكافة اظهر في السلم ولو لا الاسم لا مكنت  
التوجيه في فيه فافهم يعنى وقع فيه مدلول الذي عامد الذي هو الحدث  
مطابقة لكافة المصدر او تضمننا كما في غير شواذ فيه فاعل العامل  
اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه مات زيد يوم الجمعة  
وخرج عند نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود  
والنفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج  
بقوله مضمون عامد كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس مضمون

العامل

مضمون العامل من زمان او مكان بيان لما اشار اليه القسامين اللذين من  
بيان حكم كل منهما بشرط نصبه لكونه مفعولا فيه كما هو مذهب  
الجمهور فانهم لا يطلعون الا على المنصوب بتقدير في اما المجرور بها  
فمفعول به غير صريح عند علم بخلاف ابن الحاجب جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف  
كما ترى في بحث الفعل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط بتقدير  
وقد شرط بتقديره في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول فيه  
على عامله ان لم يكن نائب الفعل على ما ترى في بحث حرف الجر ولو كان  
العامل مع الفعل واذا جاز التقديم عليه لكونه اضعف فلان يجوز على  
غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة اولى وحذف عامد بقرينة نحو يوم  
الجمعة لمن قال بيته سرت اي سرت والمنصوب الرابع من ثلثة عشر  
المفعول له مثل ما ترى غير فدية لما ترى ان سبب الفعل ولانه محذوف  
اللام ينسب المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم ما اي  
شئ فعل لا اجله اي وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا  
او تحببته كضربته ناديا وخرج به سائر المفاعيل مضمون عامد  
اي مدلوله الذي هو الحدث تذكر ما ذكر آنفا فلا يرد مثل وجدت  
الشاديب الذي ضربت لاجلها عجب حتى يحتاج الى دفعه بتقدير  
لحيث كانت عبارة ابن الحاجب بشرط نصبه لكونه مفعولا له



لفظاً اذ نصب محلاً لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط  
تقديره ايضا بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن نائب  
الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان محمورا ونزك مطلقا  
اختاره على حذف تبيينها على الخطا مرتبة عن رتبة ما سبق  
ويجوز حذف عامله لمرتبته كقولك ناديا لمن قال ضربت زيدا اي  
ضربت والنصوب الخامس المفعول مع قيل مع نائب الفاعل  
كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوز به بعض النحاة <sup>اللفظ</sup> من اسناد  
الفعل الى اللازم النصب ونزك منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر  
والبه ذهب في قوله تعالى لقد قطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ  
القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع  
فوجب الحمل عليه هي نار في الآية الكريمة اي الذي فعل الفعل مع ذكره  
في الاسناد وفيه التفسير اشار الى ان نائب الفاعل هو المفعول  
لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد  
وهو مفعول لا يجوز لعدم الفائدة فيه فليق اذ انوى ولم يلفظ  
الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب المفعول هو مع لان  
مسندة صفة جارية على غير ما على له وتقديره ان هذا انما يجب  
اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارحة لو لم يوثق بال

المنفصل

بالمنفصل لتبادر ان المسترابع الى الاقرب فيوثق به على خلاف الفظ  
للتبني على ان مرجع خلاف الظاهر والابعد وهنا ليس كذلك اذ  
الموصول مقدم على الفعل الذي هو المفهوم من المفعول فيكون وجوع  
الضمير عا وحق الظاهر فلا حاجة الى التنبية المذكور وهو المذكور  
اي النصوب الذي ذكره فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاجراء  
في التقييد العا بل يكون غير معنوي مع انه لا قرينة له ثم اذا مراد ما يفتا  
المقدس ليفيد عدم جواز حذف المفعول مع لا كما المذكور المذكور  
سابقا بعد الواو وخرج به سائر النصوبات كلها سوى الخالي  
بالواو لمصاحبه معمول عامل فعلا او شبهه او معناه وخرج به ذلك  
لما مراد بال معمول اعتمى الفاعل والمفعول الذي ليس بنصوب  
يتحقق العدول الى النصب الذي هو نصيب عن المفعول الذي هو  
المصاحبه ولو كان معمول منصوبا على الواو على العطف الذي  
هو الاصل فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون نصيبا المقصود  
مخو حاسبك وزيد رهم بخلاف نحو كفاك وزيد فانه كضرب زيد  
وعمر وهو من قبل العطف لا غير بالاتفاق ويجوز الفاضل الجاي  
كون الاوله مفعولا لاسمه دون الثاني كما صرح به الفاضل العصام  
ثم ان معنى المصاحبه المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمان

زمان



واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا يرفع مع الاصح  
 عطفه على معول عامل و انما على ما ذهب اليه غير المقارن مع  
 حين التلبس بالفعل والشاركة فيه ليست بشرط المعول كمنوى  
 الماء والخبث اي ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع في الخشب  
 ولا سير في النيل واجيب بان اريد بالاول معنى التناوي اي  
 تساوي الماء والخبث في الطول والثاني بمعنى الانتقال فيوجد  
 المشاركة ويصح العطف نحو جئت وزيدا او ما لك وعمرا و جئت انا  
وزيدا اي وزيدا ولا يجوز تقديم يدونه المصاحب على عامله في اشارة  
 لان عامله عامل المصاحب لا الوال لانه ليس من العوامل بل هو بسطة  
 على ما هو الرى الصحيح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا  
 لم ينصب ضيقه في كل رجل وضيقه ولا على المعول المصاحب لاقضاء  
 معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه انما فاعل او مفعول غير  
 منصوب وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز  
 تعدد مع لما من عدم جواز تعلق الجازي بمعنى واحد بفعل واحد  
 ولما فرغ عن الفاعل لمنه شرع في الملحقات بها ففعل والنصب  
 السادس الى الرفع وهي ملحقة بالمفعول في الوجود معناه فيها قد مرها  
 على التمييز مع انه ملحقة بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد

وهو اما فاعل او مضاف اليه

تمام الفاعل

تمام الفاعل لان لها بشرها بالمتنوع به ايضه من حيث انها فاعلة يتم الكلام  
 بدونها مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال يجوز اي انقلب وتغير  
 سمي بها العزة لانقلاب مدلوله وتغير غالبا وقيل من حال بالمعنى  
 المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعله  
 والمفعول منقول كما ان حال الرقومة تدل على زمان انت فيه وفي عرف  
 النجات ما ان منصوب السماء او جملة بيتي هيبت الفاعل والنصب به  
 لمنع التعلق فلما خرج مثل ضرب زيد عمر اركبى خرج بها التمييز لانه  
 بيتي الذات وباضاعتها اليه المصديق في مثل ضربت ضربا شديدا ووجه  
 جعلت مفرقا بانه بيتي هيبت الفاعل وبما عرفت من ان المقسم  
 هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالبيع غير فاعل الجنس  
 فلا حاجة في اخراج الاعتبار قيد الهيبت بل لا وجه له ثم الهيبت  
 وهي الحالة والكيفية اعلم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو  
 جاءني زيد فاعلم ابو ومن ان تكون محققة او مقدره مثل قوله تعالى  
 فادخلوها خالدين او مقدره للتلود وهي الاولى حال محققة و  
 الثانية مقدره ومن تدوم له حقيقة او حكم بان يتصرف بها غالبا او  
 لا تدوم وهي الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية مستقلة ومن ان  
 تدل عليها يعمى باو حد او مع المادة فالاول نحو جاءني زيد في الحال

نحو جاءني زيد في الحال

نحو انا التولاه و ان عربيا  
 نحو كاه الله عالما دائما  
 نحو سرت راشد امهاتيا  
 نحو ايت زيدا عالما دائما  
 نحو فادخلوها خالدين  
 نحو زيد ابوكم عطوفا  
 نحو جاءني زيد راكبا



هذا ما استصعبت قوله في  
 الحاشية قال بعض الحكماء مثل  
 هذا مجاز تشبيل زيادة لفعل  
 منزلة هبة القائل والتعريف  
 انما يكون الامر حقيقيا فلا يقال  
 يخرجها

بعض ما به يكون المعنى وان كان في اللفظ

والشمس طالعة فان هبة لخال فيه وحدها تدل على هبت الفاعل  
 وفي المقارنة بطول الشمس كذا ذكر في الفاضل العظم لفظا او معنى  
 اي سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به  
 في اللفظ خبر او مبتدأ كما في المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب  
 شديدا فانه بمعنى واحد شئت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى انا  
 فاعل او مفعول به نحو استوى الماء وكثبت فائمة وحسبك وزيدا قائما  
 درهم او مضافا اليه نحو بل يتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم ابيه  
 ميتا فانه يصح ان يقال بل يتبع ابراهيم وان ياكل اخاه وكذا قوله تعالى  
 ان دبر هؤلاء مقطوع مصحبي فانه في معنى هؤلاء مقطوعون  
 بالكتابة مصحبي مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل والمفعول به  
 اللفظي وهذا زيدا قائما حال من اسم الاشارة كما هو في الفاضل  
 العصم او من زيد كما هو في الفاضل الجاي والفاعل بمعنى التنيب او  
 الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي الحال الفعل مطلقا او شبيهه  
 كذلك او معناه وقد مر ما هو المراد منها وهذا هو طئنته لبيان امتناع  
 تقديم ما على المعنوي وجواز غيره لان الفاعل من تخصيص  
 الامتناع يجوزها ان تكون نكرة لان الفرض منها تقييد الحدث  
 المنسوب اليها كما يحصل بها في صير التفرقة حشا وقال الفاعل

يعني ان قوله تعالى آية دبر هؤلاء  
 محمول على الجالفة في قطعهم  
 وهو وان كان مبتدأ في اللفظ الآ  
 انه مفعول به في المعنى  
 وهو وان كان خبرا في اللفظ  
 الآ انه مفعول به في المعنى  
 الآ ما علم عدم تقديم معوله عليه كالمصدق  
 او ضعفه في العمل كالفعل التفضيل وما  
 صدق بها يمنع التقديم كان ولا ملام الآ  
 والقسم نحو لا ترحبا ولا فحلقة  
 طائفا

العصم

الفاضل العصم الاظهر ان الاصل في الحال التنيب كما في خبر المبتدأ  
 فالشرط هو التنيب وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنيب  
 كما يوجب التنيب انتهى ويؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها  
 معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه فيهم  
 منه ان يكون التنيب اصلا فيها لكونها محكوم بها في المعنى والاصل  
 فيه التنيب ولا تتقدم اي الحال فيما عدل مثل زيد قائما كعم وقاعد  
 على العامل المعنوي لضعفه مع كونها في المعنى كما لمفعول فيه الذي  
 يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بحال ان الضرف كما قال ابن الجيب  
 ولو ظرفا عند يسويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ  
 على الحال نحو قائما زيدا في الدار او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم  
 عليها جاز تقديم ما عليه عنده نحو زيد قائما في الدار ويجوز  
 ابن الدهان تقديم الحال للظرف على العامل مثلا ولا على ذي الحال  
 ولقد اصبحت هذه الزيادة اذ بها يندفع المثل للواقع وعبارة  
 الكافية المحرور بحر في الجز او الاضافة لانها تبايع وضرع له والمجروس  
 لا يتقدم على الجاز فلا يتقدم تابعه ايضا وترد بان هذا متعوض  
 بجواز مثل ركبها جازي زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه  
 لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى



با لتقديمه ايضا لكن لا يسمى ح فاعلا بل مبتدا بخلاف الجور فلا تقض  
كذا ذكره الفاضل المصنف لكن يرعى هذا ان يجوز التقديم على المضاف  
اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف  
اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان مفعولا  
مع انهم يصرحون بان لا يجوز اتفاق الا اذا جاز حذف المضاف  
واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملتة ابراهيم حينفا ويمكن  
الرفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز  
ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا  
ما صرح به الرضي والسيد عبد الله شرح لب الالجب ورجو  
المعروف من اطلاقهم وقال الدمامي في شرح التسهيل نقل عن  
مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرهما يجوز  
تقديم المضاف على المضاف اليه لكونها في تقدير الانصال فلا يقعد  
بها نحو هذا ملتوت اشرب السويق الآن او غدا لا يقال  
مررت جالسا يزيد ولا جالسا فخر داع عن الشيا ب ضاربة زيد  
هذا من ذهب يسويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف ونقل  
عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من  
الفاعل لكونه معديا لكانه من تمامه كالهمزة والنضعيف فالجور

في حكم المنصوب

في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت ركبته بهند فكانت قلت  
اذ ذهبت هندا او استند لا لا بقوله نعم وما ارسلناك الا كافة للناس  
اي الا للناس كافة والمصلي به يقتد به ولذا احضى التمثيل به اذا المقول  
بالشي لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئ ثبت من الجور بحسب  
اللفظ اظهر من جزئ ثبت من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب  
اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا المعنى والاية الكريمة ما ولة لا يفتح  
للاستدلال لجواز كون التقديم الا رسالة كافة للناس او عانت  
شاملة لهم من الكون فانها اذا اعميتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد  
او كونها حال امن الكاف والناس للمبالغة كما في مثل علالة لما تقررات  
حلال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الاجامع لهم في الايلاخ ذكره  
الزجاج والاعتراض بان كفا بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن  
دريد كل شيء جمعة فقد كفتهم ومنه حديث الحسن رضي الله عنه  
انا رجل اكان به جراح فثاله كيف يتوقاه فقال كفا بحرفة اي اجعلها  
حول ولو سلم فنياب الجواز وسع والكفا بمعنى المنع قد يلزم الجمع وما  
قيل فالمعنى الا كافة لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يابا فقول تعالى  
بشيرا ونذيرا فانهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس  
كما لا يخفى فلا بد من التقديم مثل الارسال في الناس في اية كافة ح ركبته



لدلالة التبع على الاجتماع والاندال على الهيئة عما ذكره بعض الكمل  
 ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يخفى عن الابرهام ولو  
 كان المراد بها اعادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا الحافة  
 الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تستخدم على ذي الحال قالا  
 يتجه ما قيل ان كلامه من الاحتمالي تكلف وقسوف لا يمنع الاستدلال  
 بالظاهر لو كان صاحبها كثر محضه اي غير مخصصة بمساوي التقديم  
 وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقرار وقيل لثلاثة يلتبس  
 بالصفة ذي الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طرفا  
 للباب ورد بان هذا يقتضي ان يجب التقديم ايضا اذا خصت  
 بوصف او غيره لوجود الانسباس فيه ايضاً انه لم يجب  
 كما صرحوا به وبغيره قوله محضه وقيل ليتخصص بالتقديم الخبر  
 الظرف فانها بمنزلة ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح الاخبار  
 به عن الجئت اقول عدم الصحة في الخبر مسلم واما التنزيل الذي  
 هو المراد هنا فلا فاقه نحو جاني راكبا جلا وتكون اي الحال جملة  
 لدلالة التبع على الهيئة كما مفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كخبر  
 خبر ثمة لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه  
 في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصح ان يحكم به على شيء والمكان الجملة

في خصوص التبع بتقديم

مستقلة

مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيره الى امر يتبسط به فاذا  
 وقعت جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابطتين بطرهما الى  
 صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت بع فاعله اذ الكلام في الجملة  
 ولا يجوز دخول الواو عليه لثبوت اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه  
 واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها في الاستعمال  
 من التجرد عن حرف النفي ونحوه واهلك وجهه وقوله تعاليم توذوني وقد  
 تعلمون ان رسول الله ما اول بتدبير المبتدأ او جعل الواو في الاول  
 للعطف قال الفاضل العصم ولو جعلوا الحكم اكثر بالكان اقرب الى المصلحة  
 ولو قيد بكونه عاريا عن قد كماله التسهيل لم يخرج في الثاني الى التاويل  
 نحو جاني زيد بركب او الضمير مع الواو وحده او الضمير وحده في غير  
 اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة الاسمية  
 اما الضمير فقط لا الترابطة في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو  
 فلا احتياج للجملة على لينة الا فضر ربط لا سيما الاسمية لكونها فظة  
 فظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط فحوز لاكتفاء باحد  
 على الوجود الى ربط في الجملة والورود على الاصل الى الحال لموعلا نهجها لكانت  
 الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرية يلتبس لانها مجرد النفي على  
 الاصح ولا يدل على الزمان فهو كمنى داخل على الاسمية الواو اما مع الضمير

لم توذوني



لغونها في الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال لانها دلالتها على الثبوت  
غير واردة على اصل الحال او على نهجها فاناسب ان يكون الربط فيها  
في غايته القوة وانما بدونه دلالتها على الربط من اول الامر فيكتفي  
برها وقال الرضي اجتماع الضمير مع الواو في التسمية وانفرادها متقاربا  
رباثة في الكثرة لكن اجتماعها في احتياطا وقال الفاضل العظام  
الضمير لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطها بالفاعل لانها  
لتقيده والربط به في المفرد هو النصب وقد احتج في الجملة  
فذكر الواو بدله لدلالتها على القارئة التي باعتبارها يربط الحال  
بالعامل فالترتت فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا ونسب فيما هو شبيه  
باسم الفاعل وزنا ونسب وجوز فيما ليس مشابهة تلك المشابهة وانما  
الضمير وحدة فيها فظوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول  
الامر نحو جاني زيد لا يركب بالضمير ولا يركب مع الواو ولا يركب  
عروبا الواو وحدة مثلا المضارع المنفي او جاني يركب بالضمير  
وحدة او يركب به مع الواو او يركب عروبا الواو وحدها مثال  
الماضي المثبت او جاني زيد يركب بالضمير وحدة او يركب  
به مع الواو او عروبا يركب بالواو وحدة مثال التسمية ولم يتعرض  
الطرفين لدخولها في الفعلية عند كما مر في الشرطية ايضا لان

حالا

حالا مجالها لان الشرط يقتضي الصدرة وعدم الربط والحال غير  
لازمة لصاحبها الا يجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال فيربطها بالمتدلا  
لكونه لازما فتكون من قبيل التسمية نحو جاني زيد وهو ان تسئل  
يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل آيتك وانا لم  
تأنتي ويجوز تعدد الحال كالجاني نحو جاني زيد ركبها ضاحكا  
وحدة عامدا في الحال بقربينة مقالية او حالة نحو ارشدته هدنيا  
لمن قال اريد السفر لمن نهيته او شرع فيه او سرا واذ ذهب  
ارشدته فيما يكون فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل  
فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل  
التشريف والتداخل لكن على الثاني لا يكون تماخضا فيه كما اذا  
كان صفة ولم يتعرض للزوم فدل لفظا او تعديرا للماضي المثبت  
لانه بما ذكره وجهه لا يستتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعده  
اختار يذهب الاخفش والكوفيين من عدم التزوم وقسى عليه  
عدم تعرضه للشرط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقلال  
كما ذكره صاحب الشرح والمنصوب السابع من ثلثة عشر  
الخمسين ويقال له النيبس والتقبس والمتميز بكر اليا وهو الاسب  
للتعريف وفتحها ايضا باعتبار التعلل عيسى من بني الاجناس



لرفع الابراهيم قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الوساطة بخلاف  
المتشبه وهو ما اى نكرة برفع الابراهيم لم يذكر المستقر كما ذكر ابن  
الحاجب والوضع كما ذكر البضاوي لانه الفرض من ذكرهما اخرج  
صفة المشترك مثل رايت عينا جاريتة والتوابع غير داخله  
في المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد عن ذات فخرج الى ان انا ترفع  
الابراهيم عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع المذكورة تامة باحد  
الاشياء الخمسة وقد سبق في بحث الاسم المبرهه التاسع او عن  
ذات مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز في نسبة كائنته في جملة  
نحو طاب زيد بنفساى طاب بنى زيدا للاضافة والتمييز  
فيه عن غير اضافى خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد  
بانه لالبراهيم والمنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابراهيم  
ويستغنى عن التمييز عما ان فيه حذف المبدل منه وهو يتكفون بل اريب  
او فيما ضاهاها اى مشابهة الجملة من اسم الفاعل نحو كحوض ممتلئ ماء  
اى ممتلئ بنية والتمييز فيه خاص بالمنعلق ما انتصب عنه وفاعل  
بجاز في المعنى واسم المفعول نحو الارض معجزة عيوننا والتمييز  
فيه حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة نحو زيد طبيب  
ابا والتمييز فيه عن اضافى محتمل لهما اى طبيب ابوة او ابوت

لم يذكر

لما انتصب  
لم يذكر في المشابهة المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا للمنصب  
عنه كالتفاهة كما ذكر في الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكرها في التفاهة  
بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما واثورة عرض اضافى ودار اعين  
غير اضافى خاص بالمنعلق وزيد صرح وجها جز المنصب عنه  
وافعال التفضيل نحو زيد افضل من عمر وعلما عرض غير اضافى او في  
نسبة كائنته في اضافية نحو عجبني طيبه ابا واثورة ودارا وعلما  
وجها وهذا التمييز اى ما يرفع الابراهيم عن مقدرة فاعل في المعنى حفيضة  
او بجاز كما اشترنا لما تنبى ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عيسى  
الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتراك  
على المحمول ومثل العيون في خوفه تعالى ونحو الارض عيوننا  
فاعل في المعنى يجعل العامل لازما الى ان تجرت عيونها كما في الجاي او في  
حكمه يجعل العال مجرولا اى تجرت عيونها كما في شرح التسهيل وفي  
قول المصن والارض معجزة عيوننا اشارة الى الثاني فانهم فلذا  
اى لاجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم عامله كالفاعل والمآزى و  
المبتدئ يجوز ان تقدم على الفعل وشبهه اذ <sup>على</sup> الما وال بشى  
لا يجب ان يكون في حكمه كل وجه وفيه انه يقضى تقديم البيان  
على الابراهيم وذاتنا في الفرض في التمييز وهو الابراهيم اولاً والتفسير

بتداه



ثانياً والتميز لا يكون الاكثره بدليل الاستيفاء هو قبل الاجزاء  
وعوم الاحتياج الى التعريف قد يبرر المنصوب الثاني ما يطلق  
عليه في العرف لفظ المشتق قد مر على خبر بلب كان لان معمول النافضة  
حصة خاصة بخلافه ولما لم يمكن تحديد مطلقه بحسب المعنى  
لكونه عند المشتق كاللفظين اسماء مختلفا للحقيقة قسم اولاً  
لا قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاماً خاصة  
لا يمكن اجراءها عليه الا بعد معرفته تعريفه فقول وهو نوعان متصل  
وهو اسما المخرج باعتبار الحكم المراد عن تعدد دعوى دخول فيه  
باعتبار المفهوم اذ الخارج عنه يستلزم الدخول فيه بقلة فلا تنقض  
خصي سواء كان من جهة لجزئيات كما في النجوم الآزدي والاجزاء  
خواتم شريث العبد الا نضف بالاول واحد في خواتمها لم يفسرها  
على الكفاية بذكرها في اثنا العاشر بيد انه فانه بيد ولما معنى الا  
وقال العقل العظم هذا ليس تمام التعريف بل المزيد التوضيح فلا بأس  
بالانقضاء وعدم النضج ومنقطع وهو المذكور بعدها اي الا واحد  
اخواتها حال كونه غير مخرج مدلوله عن تعدد العلم بعدم دخوله فيه  
باعتبار المفهوم كما في النجوم الاحرار والمراد كما في النجوم الآزدي  
مشتق الاجماع خالصة عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم

بالقربنة

بالقربنة كما لا يشك في حكمه بباب الاوامر في المنصوب فكلاهما باب الاوامر  
ويلاحظ تدخل العيني في المشتق مطلقاً ولذا اظهر منصوب وجوباً  
بقربنة قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الاحتراز عن سوى وسواء  
وعين الا منصوب بعدها بل جرد عن خلا وعدو ليس ولا يكون فان النصب  
بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام غير الصفة بيان للواقع لانه  
يدخل اذا لا يكون بعدها المشتق حتى يحرز عنه لاختلاف حكمه في كلام  
موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي والاستفهام فيه اذ لا يجب النصب  
في غيره بل يجوز هو ويختار البديل تام اي مذكور فيه المشتق منه اذ لو  
كان مفرداً وهو لا يصح في الموجب الا قليلاً كما سيجي قبل وجوب  
وجوب النصب فيه مشابهة بالفعول في كونه فضلة للمجيب بعد تمام  
الكلام ونقد البديل لانه المبدل منه في حكم الشجيرة فيكون حكم النفي  
ورد بان البديل منه ليس مطروحاً بالكلية حتى يفسد المعنى  
وتفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل ان البديل في قوله تكرير العطل  
فيلزم الايجاب في المشتق ايضاً وانما في غير الموجب فلا يلزم  
ذلك لجواز تكرير العطل بتكرار النفي العارض ورد بان معنى تكرير  
العامل ليس الا اعتبار ذات العطل مع قطع النظر عن الايجاب  
والسلب ولهذا جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوله

اعتبار

اي الامر والحكم



في القوة كغير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستفراء ليس الا نحو  
 جاني القوم الا زيدا او مقدماته المشي منه عطوف على خبي كان  
 ويؤيد كلامه موجب وبعد الامتعلق به قدمه عليه ليشارك فيه  
 المعطوفان على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه ولذا لم يهد كافي  
 هذين كما اعاد فيما بعد هما فتبصر وجه الوجوب تعدد البدل لا تمنع  
 تقديره على السبوع نحو ما جاني الا زيدا احدا ومنقطع وجه الوجوب  
 ما امر ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جاني القوم الاحرار اي  
 لكن جماركم كي اقدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود  
 الا على بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مشي والمنصوب بالمفعولية  
 ويكون خبر ليس او لا يكون قد بين في مقام آخر وانما ذكر هنا التتميم  
 بجن المشي والمنقطع وان بين في مقام لكن قدم هنا ايضا لاشتراك  
 بما قبله في كون بعد الا وفصل بينه وبين جاني النصب بما ليس  
 من ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب او اذا كان بعد خاله  
 او بعد عدا لكونه مفعول به وفاعلها راجع الى افعال الفعل المتقدم او  
 مصدره او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاني القوم خلا زيدا او عدا زيدا اي خلا  
 الجاني منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وطها في محل  
 النصب على الحالية ولم يظهر مع ما قد اصلا والفاعل ليكون انشبه

عليه لان المعطوف

بالا

بالا وخلافه الاصل لازم يتعدى بمن في زفت واوصل الفعل او  
 ضمن معنى جاوز والتنزيم الحذف او التضييق في باب الاستثناء لكونه  
 ما بعد في صورة المشي منصوب بعدهما على انهما فعلا في اكثر  
 الاستعمال او بعد ما خلا او ما عدا لكونه مفعول به ايضا لانه ما قبلها  
 مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وطها حا  
 لان بنا وبيل المصدر باسم الفاعل او ظرفا بن تقدير زمان مضاف  
 نحو جاني القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا او مجاوز الجاني منهم  
 او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوز زيدا وقال الفاضل  
 العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان في الكل فيكون تقدير خلا زيدا  
 زمان خلا زيدا كما في من سافرت فيستغنى عن التزام حذف قد او بعد  
 ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما والمشني يعقبه كما يعتم  
 المفعول به نحو جاني القوم ليس او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون  
 الجاني منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا  
 تستعمل الا في المتصل الغير المفرغ ولا ينصرف فيها القيام بمقام الحرف  
 وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثناة دون منصوبات  
 جاوز وما كان وما يكون حكمه صرفا فالحق ان هذه الكلمات صارت  
 بمعنى الاكفيس ووج لاحجة الى بيان محل اعراب لها ولا الا تصحيح فوا

ط جاني القوم البعيدة الاكفيس المشي

بالا

عليها



ولا التوجيه التزام ترك فدا الاضمار فواعلها وان نصب بعد  
 ها على الاستثناء، الا انهم تعيدوا هذه الامور رعاية لاصولها  
 لما رى وامن اعراب غير بعض الارعية لاصله والحق ان ينطق  
 الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غير ذلك ويجوز فيه النصب  
 على الاستثناء، وكما سألنا البدل لان المشتى فضا مطلقا بخلاف  
 البدل قدم النصب كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة  
 اعراب المشتى وبتعينة اعراب البدل في كلام غير موجب  
 بعد الا اذ هو موجب يجب النصب كما مر والمشتى منه المذكور  
 اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى الحال نحو ما جاني القوم الازيد او الا  
 زيد ويعرب المشتى على حسب العوامل اي اقتضائها اذا كان المشتى  
 منه غير مذكور فان كان العاقل رافعا زوم فروع وان ناصبا فنصوب  
 وان جار مجرور كما جاني الازيد وما رايت الازيد وما مررت الا  
 بزيد ويستعمل ذلك مفرغا بمعنى مفرغ العاقل عن المشتى منه المتروكة  
 وهذا في موجب قليل نحو محرك الفك الاسفل عند المصنع الا  
 التماسح لانه لا بد ان يفيد الكلام ولا يفيد في الانا در اختلاف  
 غير موجب والمشتى مخفوض اي مجرور كونه مضافا اليه ولو  
 صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر سواء بنتج

السيني

السيني وكسرهما مع المد وطم اطر فان منصوبان ابدان الزيادة الاصل بمعنى  
 مكان استيعاب المعنى البدل ثم الاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجها  
 عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً وجرّاً ونصباً وبعد حاشا كونها حرف  
 جرّة الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها فعل  
 متصرفا على مضمون نحو ضرب القوم عمر حاشا زيد اي بزيادة الله تعالى عن قرب  
 عمر ووعدا وخلا كونها حرف جرّة الاقل واصل غير ان يكون صفة لدلالة  
 على ذات مبرهتها باعتبار معنى معين هو الغايرة ولذا اكثر في الاستعمال  
 ويجعل على خلاف الاصل مع قلة على الابدان النقل الى المعنوية الاستثناء، لا يترك  
 كل منهما في غايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان المعرب  
 نونه فعلا ويعرب المحمول على الا اي يظهر الاعراب في غير المحمول على الا  
 ولو حرفا في المعنى لكونه لهما في الاصل والصورة كما عرّب المشتى بال  
 لانفعال اعراب المشتى اليها انجزة على التفصيل المذكورين وجوب  
 نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاعف اليه وجوز  
 الوجوهين مع اولوية البدل في غير موجب التام الاعراب بحسب  
 العوامل في المفرغ واصل الاستثناء، بكتاسيمه بان يعلم  
 ما بعده فيما قبله ولا عدم دخولها على احتمال اذ لم يخالف  
 الاصل بجانها بلا ضرورة فيكون ما بعده صفة في الظاهر واللفظ

كقولك وضوءه ولد اكثر في الاستعمال  
 وقد تجمل على غير الصفة على خلاف الاصل  
 لما مر من الاستثناء ان اذ انفرد اللفظ



والا لصفة في التحقيق والمعنى على الاليس الا انهما لما كانت صرفاً  
في الاصل والصورة اجري اعرابها الذي كاعراب الموصوفين فيما بعدها  
لعدم المانع فيه لامتنى لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع  
الملك الغيب المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اى في السماء والارض  
الرب جمع الاله لادلالته فيها على عدم محصور الا الله في علم الصفة لعدم  
الجزم بالدخول وعدمه لتسديت اى خرجت عن الانتظام اى غير الله  
وقد يكون في المعرفة كما في الرجال الازيد اذ لم يوجد قرينة المهد او  
الاستفراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتقدر الاستثناء على ما مر  
به الا انكسبى والملكسبى وقد يكون في غير الجمع نحو جاني رجلان الازيد  
وقد يكون في المحصور نحو جاني مائة الازيد والمنصوب التاسع من  
ثلاثة عشر خبير بلب كان اى الافعال المناقصة وهذه احسن واخص  
من عبارة الكافية وليرى لظهوره مما سبق قد يكون معمولاً  
الفعل ولو ناقصاً بخلاف الاى فانه حرف معمول للحرف وامر اى خبري  
باب كان كما خبري المبتدأ في كونه واحداً وتعدد او مفرداً ومجمل وغير  
ذلك ويجوز حذفه كما في كثر استعماله دون غير لعدمها وهذه  
احسن واوضح في عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس يحزنون  
باعمالهم ان كان عمل خبري جزاؤه خبري وان كان عمله شراً جزاؤه شر

اى غير الله

ويجوز

مكتبة جامعة القاهرة  
رقم المخطوطات

ويجوز في مثله اى مثل هذا الكلام في محي اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم  
اربعة اوجه نصب الاولى ورفع الثاني كما في المتى وهذا اقوى لقدم الحذف  
وقوة المعنى وعند رتبة وعكسه اى ان كان في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا  
وهذا اضعف لضدى عتق الاول ونصبها اى ان كان عمله خيرا فكان  
جزاؤه خيرا ورفعها اى ان كان في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وجرهما بتقدير  
حرف الجزا ليس بعباس بل سماعي نحو المير مقتول بما قتل به انت  
سيف فسيف اى ان كان فتلة سيف فتله سيف والعاشر اسم  
باب ان وجه عدم التعريف مثل ما مر قد يكون معمول ما هو مشبه  
بالفعل التام وبوكا المبتدأ الا في صتي وقوة كثر في صرفه ولو مع  
تعريف الخبري ذكره الفاضل المعاصم لكن لا يجوز حذفه الا الضرورة لان  
كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف  
قال في الامتياز ولا بد من استثناء ضمير الثاني فان يجوز حذفه اذا  
لم يده فعل صريح والحادي عشر اسم لا التي لتفي للجنس قدومه لانه عامد  
مشابه لان بينهما شدة اتصاله لانه عمل ما ولا يختص ببعض الفاعل  
بخلاف هذه فلم يجرها ان عليها نحو غلام رجل عندنا وقد مر شرط  
العمل في تحت العامل وقد حذف اسم لا عند وجود الخبري كما يحذف  
الخبري عند وجود الاسم والابنم الاجاق نحو لا عليك اى لا باس



والثاني عشر خير ما ولا المشبهين بليس قدومه لاقته اسم وهو  
 اصل في المعولية وهو مثل خير المبتدأ والمنصوب الثالث عشر  
 من ثلثة عشر المضارع الداخل عليه احدى النواصب الاربعة نحو  
 لمن يضرب واقفا المجرور في الاقسام الاربعة للمعول بها لاصالة  
 فاشارة الاولة المجرور بحرف الجر في قوله قد مر بيانه في بحث حرف الجر  
 والثاني المجرور با لاضافة ولا تقديره معنوية اول لفظية ولا يجوز  
 تقدير اي المجرور با لاضافة ولا تقديره معنوية على المضان لانه لاضافة  
 تفضي اتصال المضان اليه باخر المضان في اللفظ والتقديم ينافي  
 وعدم جواز تقديم معول يكون اولى الا ان يكون المضان لفظا غير  
 يجوز تقديم معول المضان اليه عليه نحو انا زيد غير ضارب لكونه  
 بمعنى لا ضارب لتضمينه مع التثنية ولذا أكد بلا في غير المقضوب عليهم  
 ولا الضالين فيكون الاضافة كلاء اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اي  
 المضان والمضان اليه بشئ في السعة غير ما اي بشئ يسمع من العرب  
 وخطا اي يجوز الفصل بهذا الشئ المسموع في السعة والاعيان بكسر الهمزة  
 عليه ما له يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة مفعولة المضان وظرف سواء  
 كان المضان مصدرا او مفعولا كقراءة ابن عامر مع زين لكتبي من المشركين  
 قتل اولاد شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم  
 ولا تخبي

كلمة بفتح العين  
 بكسر الهمزة  
 موحدة

والا تخبي الذي الله تخلق وعدا رسلا ينصب الوعد وجر التمسك  
 وكنول تعلق ترك يوما نفسك وهو اها سعي في هلاك رداها وكنول  
 تعلق عبد السلام وهل انت تاركوني صباح والفتية نحو فخر غلام و  
 الذي زيد لا يجوز الفصل بينهما بشئ في الضرورة الشرعية الابا الطرف  
 كقولك في اليومين لامها قال في الامتحان والحقق في هذا ما قال ابن هشام  
 في النوضح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة وهو ما سبق  
 واربعة مختص بالشعر الفصل بمعول لفظ غير مضان وبناعده و  
 بنعته وبالنداء الاولة كقولك تسعي امتياحا الاستياك والتشكي ندى  
 السواك ريقترها اي تسعي ندى ريقترها السواك الامتياح الاستياك  
 والثاني كقولك لا اعد منا فهد وجد صبي اي فهد وجد صبي با لاضافة  
 ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقولك من ابن اي شيخ الابا  
 طح طالب اي من ابن ابى طالب شيخ الابا طح والرابع كقولك كان  
 يزفون ابا عصام زيد اي كان يزفون زيد با ابا عصام ولا يخفى ما بين  
 كلاهيه في كتابه من التثنية وقد حذف المضان بقربنية فيعطى اعرابه  
 للمضان اليه كقيامه مقامه وهو اي اعطى اعرابه بعد الحذف القياس  
 والغالب نحو قولك معا واسئل القرية اي اهل القرية وقد سمي مجرورا  
 على الندور وهو ليس بقباسي نحو قولك معا يريد الاخر على قرى اي  
 نواب الاخرى

بوالاخرى

نواب الاخرى



وقد حذف المضاف اليه بغيرية ايضا وقد يبنى المضاف على حاله بلا تنوين عوض و  
ان عطف عليه ما اضيق الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور وكذلك يعوض  
عنه التنوين ولم يبيح قوله بائس زاي عارضا سرية ببي زراعي حبه  
الاسدي زراعي الاسدي كوكبان نيران ينزلها الفجر وجهه  
الاسدي ربة الجحيم من مثله او كرم مضاف الى مثل المحذوف نحو يانيم با  
التصبي بنم عدى حذف المضاف اليه وهو عدى بغيرية المذكور وبنى  
المضاف على حاله وذلك من ذهب المترد والسيران ومن ذهب بسوية  
مضاف الى عدى المذكور ونيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف  
والمضاف اليه ويجوز ضم الضم لكونه منادى مفرد معرفة ظاهر وتامة  
لا ابا لكم فلا يلقينكم في سورة عمر والنسيم قوم عمر ابن الجاه وعدي  
اخوانهم والبيت الجرس لجر حين اراد عمر النبي الشاعر ان يهجو  
نقال جرس خطا بالنبي نيم يانيم المنسوب الى عدى لا ابا لكم اي  
انتم ضعفاء لان امر لكم او انتم اولاد الزنا مستحقون بالهجمي لا  
لانتم كوا عم ان يلاجون فيلغينكم في سورة او مكره من قبله من اجابة  
جاءت اياهم والآي وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبنى به قنوت  
المضاف ان يعطى التنوين اياه عوضا عن اى المضاف اليه لعدم ما يجعل  
المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غايته وحسب ولا غير وليس غير

منوبا

منوبا بها المضاف اليه نحو وكلا ابناء وكو صند وبومند اي كل واحد  
وحين اذا كان كذا وبوم اذا كان كذا وان كان المضاف غايته وعلى اجزها  
الست وقد سبنت في بحث حرف الجر حسب عطف على غايته ولا غير  
وليس غير منوبا فيها اي في تلك المذكورات من الغاية وغيرها المضاف  
اليه بلا عوض اذ لو نسبت اعراب المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان  
خبر من قبل وكذا الوعوض عنه نحو وكنت قبل الودم علة البناء ولقد  
الاخير لم يتعرض بيني المضاف في كل من الشهرة بالحرف في الاحتياج على  
الضم جبر التقطاعه بانوى الحركات **وانما الجزم** من الاقسام الاربع  
للمعمول با لا صا في فعل مضارع دخلها احدى الجوارم المذكورة سنا  
في بحث العامل في المضارع فان كانت الجوارم كالمجازات حرفا او  
اسما وقد مر معناها تقتضيه بشرط او جزاء لانها موضوعة لتعليق  
امر يامر فتعمل فيها لا ابنى العمل على الانتضاء كما ان الابتداء وكان  
وما دال العمل في الاسم والجزم لاقتضائها مسند اليه ومسند وفرد  
لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيها فتعمل في الشرط  
وهما او الشرط وحده في الجزاء فيه بالجوارم كالجزم الجوارى وقدم  
وجه التسمية بهما في التبريل انهما اسمان للجنس وصوبه الغرض  
العظم بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت

جبر

يقبح

والجزم صح



الاسمية فلا منى جعل اسمها الشرط والفعل اذا كانت فعلية فان كانا في  
الشرط والجزاء مضارعين وذا اجمود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى  
ولذا قد تم واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدرهما لان الجزم يظهر  
فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا اسلك هذا المسلك فيما لم  
يظهر الجزم ولو جاز انما فهم او الاول ان الشرط فقط مضارع او الثاني  
ما ضيا بقاء او بدونه او جملة اسمية بغير فاء بمعنى ان كانا مضارعين  
حال كون الجزم بلا فاء لانها تنبع عن الجزم صريح به في التسهيل وفي العبارة  
مساوية والمراد ان الاحتمال لوجوده في الشرط حتى يجتزعه  
بهذا القيد ولا حظ منه للمعطوف اذا لا مدخل لوجود الفاء وعدمه  
في الجزم في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغي ان يقدم عليه  
لثلاثه يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لا يقارن به وما  
اذ لو قرنا بهما لم يتصور فيه الجزم بكل المجازات فضلا عن الوجوب  
لان الجزم بهما قبل دخولها فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق  
عليه المضارع بلا فاء واجب لوجوده لجازم وصلاحيته المحل وعدم  
التمتع بالجزم بهما لفظا او تقديره في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء او  
لوجوده لجازم وصلاحيته المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب  
اضرب او لا تضرب ونحو ان تضرب ضربتك او قد ضربتكم او فانت

مضروب

مضروب قال القائل المعنى كون الشرط مضارعا والثاني ما ضيا مستحقا  
لان فيه ثانيا ايراد الشرط في الابعاد باخراجها عن معناها مع عدم ثابته  
في الاقرب وكذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجزى الا في  
الضرورة الشعرية وهذا ينبغي ان يتبع عطف الماضي على المضارع الا  
ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرارات الشرط وان كلمة الاول ما ضيا  
والثاني مضارعا بلا فاء وهذا اجمود بعد الاول كما اذا كانا ما ضيين  
صريح به الرضى فانهم جاز الجزم بهما لفظا او تقديره لوجوده لجازم وصلاحيته  
المحل والرفع في الثاني لضعف التعلق لحيولة الماضي الذي ليس بمجرى  
لفظا او تقديره ليوافق الاول لان تابع له وانما الشرط مجزوم محلا لكونه  
ما ضيا نحو ان اتاني آتية وآتية وان كان الجزاء ما ضيا سواء كان الشرط  
ما ضيا ايضا او مضارعا انما اسلك هذا المسلك مع عدم ظهور  
الجزم في لفظه وصف الماضي بالنصرف وكونه مع بعض المضارع ووصف المضارع  
بكونه متقبلا به وما متصرفا لا غير متصرفا كانا بعض المضارع مع بعض  
تقدمه او مضارعا متقبلا به او متقبلا بل او ما اولان حكم هذه المنفقات  
يجزى فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق ثابته اذ الشرط فيه يقبل  
معناه لا الاستقبال فاستغنوا فيه لفظا بالتعلق المنوي  
عن الربط اللفظي ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديره البناء الاول  
انجزام الثاني قبل دخول اذ الشرط فيكون محلا نحو ان ضربت

وضحف المانع مع

نفسه



مقدرة

ضربت اي ضرب او لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان  
ضرب ضربت والشرط في الآخري مجزوم لفظا او تقدير كما عرفت في غير  
مجلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا او مضارع كما  
يشي اليه في الامثلة او جملة ماضية بتثنية الياء اي منسوبة الى المالك  
بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سياتي من الامر به لا الدعائية  
او تخفيفها اي ماضيا صدرها فيكون وصف للجملة بها وصفا بحال جزئيا  
كما في ماضي متصرف على الاول اي غني بضم حرف جزؤها اذا لا يتصور فيها  
التصرف يحتاج الى نفي بل هو عدمه انما يعنى في الفعل وفي هذا التثنية  
على ما نقلناه من التسهيل وانما حصر التثنية بهذا لعدم ظهور الجزم  
فيه اصلا وعدم داعي العدول عن هذا المسلك وليناسب ما قبله  
او ماضيا بمعنى اي بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك  
كما سبق ولعل مرادك انه يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارع  
مقتربا لكن سقط من قلمه او من قلم النسخ الاول ماضيا وفي بعض  
النسخ ماضيا وما اما اول التثنية قط او عبارة عنه ويمكن ان يكون  
المعنى او ماضية بمعنى لان المراد كون الماضى بمعنى اكون الجملة الماضية  
بمعناها ولله يتوهم ارجاء الى ماضية غيبية متصرفه وفساد مما  
لا يخفى فلا يدرج اي حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعنى من فظاهرة او

ماضيا

مقدرة يكون

مقدرة يكون فصاعدا الماضى بمعنى او مضارعاى جملة مصدره  
بضارع لم يفعل مضارعة لان الاغتراب بالسبب او غير صفه المضارع  
لا الجملة مقتريا بالسبب او كوف اولن او ما يكون فصاعدا عدمنا  
شبه الادوات الثلثة الاولى تدل على الاستقبال والاضرب على الحال او الجملة  
فالا ادوات الاخرى تدل على الاستقبال ولان تدل اليه على الحال او جملة فعلية وفيه  
اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل العصام في وجه التثنية انشائية  
كالمجملة الامرية اي النسوية الامر والنهي اي المنسوبة الى النهى و  
الاستهلالية والدعائية والتثنية والعريضة والتخفيفية يجب دخوله  
الفاء في الجزاء لعدم تأثير الادوات في وجوده قبلها في البعض و  
لعدم بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي كما نلاحظ في الربط  
اللفظي فلا جزم فيه بل ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية الحال  
في البعض فانهم خوان ضربت فان مضروب مثال للاسمية ونحو  
قوله تعالى يفعل ذلك قلب من الله في لشي مثال للماضية الغير  
المتصرفية من الافعال الناقصة فان لم تكن متصرفية فليس ان تكرر  
وهو صيغ كالمثال الغير المتصرفية من الافعال المقاربتة وان كان ميم  
قد تكرر قبل فصدفت اي فصدقت وقوله تعالى ان يرفق فقد عرف اخ له  
من قبل مثال الماضى بمعنى اعلم ان من خصائصه كان بقائه على المضى

اي المتسوية الدعاء

فاحصية بيا



اذا كان شرط الانقلاب وبقا غير عليه نادرا كذا في الرضي وقال ابن  
 مالك مخرج كل ما دخل عليه ان هو ما ضل لا يمكن انقلابه الى المستقبل  
 لا بد من ثوابه بامر مستقبل وان كان فقولك ان كنت احسنت  
 الى فشكرتك ما اول بانه ان يظهر كونه محسنا <sup>كلا</sup> الى يظهر كونه متاكرا  
 لك وان يعاير <sup>كلا</sup> سرتهم نستضع له اخرى مثال المضارع المعتز بن التميمي  
 ومن يبع غير الاسلام دينا فكن يقبل منه مثال المضارع المعتز بن التميمي  
 ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او فلا تضربه مثال النهيية  
 او فاهل تضربه مثال الاستفهامية وان كرمتني فيرحمك الله مثال الدعاء  
 نية وان جنتي فليستك مكرها او ما لا تسترل وان كان اي الجزاء مضارعا  
 بغيرها اي بلا سبي وسوق ولين وما مبتا او متقبلا فيجوز الفاء  
 نظرا الى ان الاداة لم توثق في حيث انهم تطلب معناه فضعف  
 التعلق المعنوي فاجتج الى الربط اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى  
 ما مر من ان الفاء بمنع الجزم ويجوز حذفه اي الفاء مع الجزم وجود التام  
 نية من حيث انها خلصت الى استقبال انا المثلث فظا واقا في المنقح  
 بلا فلا في اللغتي المطلق على الصحيح نحو تضرب اضرب بحذف الفاء مع  
 الجزم او فاضرب بهامع الرفع مثال للمثب او لا تضرب اضرب بالحذف  
 مع الجزم فلا تضرب بهامع الرفع قال سيبويه لا يتبع بعد الفاء فعل يمكن  
 او

ط نظرا الى

الصحيح

جزم بلا جزم

يمكن جزم بلا جزم الاعراض بصرفه عن الجزم مثل من يؤمن بربه فلا  
 يخاف ان فهو لا يخاف فيكون السجدة في التقدير وقال ابن جعفر وهو  
 اقبس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر لمبتدأ  
 لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لاحاجة اليه وارضاه الرضي المص  
 لان ما ذكره وجه الاقبسية مندفع بما ذكرنا وجه دخول الفاء على  
 والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعني الجزم في محل الجملة **واقا**  
**المعول بالتبعية** وهو الثاني من النوعين الاضطرر لان  
 للاول الثاني لكن غير الاستلوب لبعدهما بينهما وهو على ما في اللب ما  
 يقع سابقا في الاعراب وهذا تعريف جامع وما منع كذا غير مفيد للمبتدئ  
 للستر له الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتبع الموارد مثله و  
 احتاج الى معرفة الاصطلاح ولذا تركوا التفرقة بتعريف اقسام  
 على ان من يوم التعريف حاصل بملاحظة من يوم هذا معرفة المعول  
 بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم  
 في تعريف ابن الحاجب **مما** بين في الامتنان فحتمة بالاشارة ولا يجوز  
 تقديم شي منها في اللغته على متبوعها في اللغة واقا في الضرورة الشر  
 يجوز تقديم المطلق بالحروف كقولك عليك رحمة الله السلام وعاملها  
 عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه انا في الصفة والتاكيد وعطف

ط اللفظ بعد



سبحان من لا يورثه  
والله اعلم بالصواب

البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه  
بعضه فلما استجاب حكم العاقل ونسبته عليه ما حقه كما كفره منسوب  
اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى <sup>المتبوع والتابع</sup> عملها ايضا عليه ما يعالج  
المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العاقل فيها منوينا كما ذهب <sup>المتبوع والتابع</sup>  
الى الاخص فخلان الظا اذا المعنوي بالنسبة الى اللفظي كما تاذ  
النادر او مقدر كما ذهب اليه البعض فخلان الاصل ايضا فله  
فلا يصار الى الامر لفظي اذا امكن العمل بالامر للعلل واما <sup>المعطوف على قوله</sup> البديل فلان البديل  
منه في حكم المطروح فكان العاقل باشر الثاني وافقه في البسود والسير في  
والز مخشري وابن الحاجب واما جعل العاقل فيه نظير الاول لانفسه  
كما جعل الاخص والديمانى والفارسي اكثر المتأخرين فخلان  
الظا ايضا والاسند لال بنل قولنا جعلنا لمن يكفر بالرحمن ليوتهم  
حيث عمل في البديل نظير عمل البديل منه وهو اللام ممنوع اذ ليس  
كل من البديل والبديل منه المحرور فقط بل هو مع الجار والعاقل فيهما  
هو جعلنا لا اللام واما الاسند لال بان البديل مستعمل ومقصود دون  
البديل منه فينا يد مذهب سبويه كما سبق لامذهبهم كما عمو او انا  
في العطف بالحروف والسطه بين العاقل والمعمول هو القيس وتفسير  
العام بعدها كما ذهب اليه الفارسي وابن جني فخلان الظا والعقل

معطوف على قوله  
امارة الصفة  
والثابت  
عطف اليها

ط  
فلا يكون المحرف

وجهد حرف

وجهد حرف عطف بالتيانية كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها  
لاحد الغيلتي كما هو حق العاقل واعرابها اي للثمة كما عرابه اي  
متبوعها ولو محلا او متبوعا نحو ما يزيد العاقل بالنصب وكوبد الى  
اني لست مدرك ما مضى ولا سابقا اذا كان جانيا فان سابق  
مع كونه مجرورا عطف على مدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجرفيه لانه  
في موضع بكثرفيه الجز زيادة الياء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين  
في المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو مجردة الشكلة والانتباع  
كجزء الجوارر التسمية بالرفع والمجرى المفعول <sup>الاول</sup> من تلك الجملة  
**الصفة** قد تمها لكونها اشده متبوعة واكثر اشغالا وافر فائدة  
وهي تابع خرج به غير من الممولات يد له بربنة تركيبه مع  
متبوعه دلالة تفضيئة او التزامية صارت بالقلبة والاشهاد  
حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام في الاصول شرح تلخيص  
المفتاح على معنى ثابت في مدلول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع  
خرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاني  
رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تخمنا  
على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن  
غلامه فان حسن باعتبار اسنانه الى فاعل يدل على حسن



فأشبه بالفلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا  
الاستناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن  
غلامه وانما استجى وصفا بحال المتعلق مع ان يصدق ايضا انه  
يدل على معنى في متبوعه لجرى بان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق  
والتمييز بينهما للاختلاف احكامها شيونا مطلقا غير مقيد بزمان  
النسبة اليه وعلى قريننا لا يرد البديل والمطوق باحرف في مثل  
اعجبني زيد علمه او علمه والتاكيد في نحو جاءني القوم كلهم او اسعد  
اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل من هاليت بتضمنية  
او التزامية ولو قيل ان هذا اخلاق المتبادر كما صرح في الامتحان  
فخرج بمطلقا <sup>او لفظ مطلقا</sup> اذ دلالة كل من هاليت بزمان النسبة  
الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة  
لا للظرف اي للدلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بيل  
برينة تركيبية مع متبوعه والاشارة المذكورة بخصوصية  
موادها فردة المضربان ليس لغير العطف من التوابع مع  
متبوعاتها هبة مخصوصية ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا  
وبيانا نظرا للاختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والربط التركيبية  
كيفية على ان الظاهر على هذا التوجيه الثانية وانما ترك ذكر

الفائدة

ان اصل المعاني

ذكر الفائدة لانه وظيفة المعاني ويجوز تفهده كما مر في الخبر نحو  
جاءني الرجل العالم الفاضل العاقل ويجوز وصف النكرة صفة  
او حكما كما معروف باللام للمعهد الذهن لكن لا توصف الحكمة  
الابجمل فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امرنا على اللبس بئس  
كما لا توصف من المفردات الابنكرة بمنع دخول اللام عليه نحو مررت  
بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف مع  
دلالة التماس معنى في المتبوع كالمفرد الجبرية لا الانشائية لانها  
لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي  
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل بهم  
العصام في تدها بهما معنا واظلمتها في الخبر اشارة الى جواز كون  
الانشائية خبرا بلا تأويل دون الصفة لانها تنقيد الوصف  
بامر يعلم المخاطب انتسابه به والانشائية غير معلومة و  
المقصود من خبري المبتدأ ليس الا افادة نسبة غير معلومة  
للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الجبرية يجهل النسبة الانشائية  
ويكون خبرا الضمير الرجوع لان تلك النكرة للربط ولولا لظننت  
في بادى الرأى اجنيت وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان  
توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا مظنة

يسبني ما

المفظة



عنا لا يظهر إلا بمزيد نوح ولذا بالقواني ربط الحال أيضا فوق  
البالغة في ربط الخبر نحو جاني رجل قام أبوه وقد حذف  
الضمير لتربية نحو واتقوا يومئذ تجزي نفس عن نفس أي فيه  
وبوصف أي يقع الوصف بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو  
بحوزة مفردة كان الوصف أوجده ولذا قد تم بيان كونه جملة على  
هذا البحث فزيد الحسن في هذا القبيل وإن كان الحسن  
في نفس الأمر هو وجهه أو عينه أو غيرهما وبحال متعلقة لذلك  
فزيد الحسن نفسه أو ذاته في هذا القبيل وإن كان الحسن هو  
زيد يعني بوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري  
الأعراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف  
باعتبار تركيبه ولما قسمه قسمي أشار إلى اختلاف  
أحكامها وتفصيلها فقال في الأول أي الوصف بحال الموصوف  
يتبعها أي الموصوف في عشرة أمور يوجد في كل تركيب أربعة  
لأنها دلت في المعنى في التعريف والتشكيك حقيقة أو صورة كما  
في الجملة والأفراد والتشبيه والجمع والتذكير والتأنيث والأعراب  
تركب من الأجزاء المتكررة ولا وجه للاستثناء ما يستوي فيه  
المذكور المؤنث لاشترائك بينهما في التبعين حاصله وذكر

الواو

الواو في الجمع لادان النوع من الجانبين ولو اريد لكل الأفراد منهما  
لذكر والآلة الثانية نحو جاني رجل عالم جاءني امرأة صالحة  
والثاني أي الوصف بحال المتعلق في الأولين من التبعين أي التعريف  
والتكبير فقط دون الختم الباقية وحكمه ما قد علمه في بحث الفاعل  
ولذا لم ينزل في البواني كالفعل كما قال ابن الحاجب إذ لم يسبق  
في كلامه ذلك على أن هذه كلامه حواله على غير المعلوم فيحتاج إلى  
انتظار شديد نحو جاني رجال راكب غلامهم أو الذين دون  
الراكب غلامهم ولما توقع معرفة هذه التبعين على معرفة المعرفة  
والشكارة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر المؤنث وسبق  
بيان غير الأولين في بحث الفاعل المراد أن يبينهما فقال في  
المعرفة لله دره حيث لم يجوز المطالب إلى انتظاره  
شديد كما من الحاجب والبضاي قدسها إن بعض أفرادها فرغ  
الشكارة لكونها أشرف وأفيد وكونه منومها وجودها محض ما علم  
وضع وضعها جزئيا أو كليتا الشيء فلتبسي بعينه أي بذاته  
المعينة من حيث أنه معين فخرج به الشكارة فإن رجلاه مشكورة  
موضوع المنوم المعين من اعتبار تلك الهيئة فالذهن  
لا يلتفت من سماعه إلا إلى ذات المنوم لا إلى تبعته والرجل هو



موضوع لهذا المزموم من هذه الحثية فالذهن لا يلتفت اليه الا  
 معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الرجوع اليها وبين اليد  
 واسمته كذا ذكره الفاضل العصام وقال في الاستبان هذا  
 لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين <sup>التعريف</sup>  
 خارجة عن وضعها حاصله بالمجاورة والاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي  
 الى ما فيه اشارة الى المعنى وقال العلامة التفتازاني والاحسن  
 ما قبل ان المعرفة ما وضع ليشتمل في معنى والنكرة ما وضع ليشتمل  
 في لشي لا بعينه فالمعنى في التعيين وعدمه ان يكون ذلكا بحسب  
 دلالة اللفظ ولا عبرة بحال الاطلاق دون الوضع والاباعند  
 بحسب السامع دون المتكلم لانها اذا قال جاء في رجل يمكن ان يكون  
 الرجل معناه عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ  
 واختاره ابن كمال في الاصول وجعل بعضهم معنى هذه التوضيح  
 ما وضع ليشتمل في لشي بعينه ويستعمله الفاضل العصام وبعضهم ما  
 وضع لا فائدة في لشي بعينه ويستعمله كذلك ايضا بان تعريفها <sup>اللفظ</sup>  
 كما ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعتم به الشخص والنوع  
 والاشارة المذكورة في هذه الثلثة وان لم تكن داخلية في وضعها  
 الشخص لكثرها داخلية في النوع فالنظر الى هذا لم يعدل عنه  
 وما ذكره

وما ذكره في الاستبان بالنظر الى الشخص الذي المتبادر عند الاطلاق  
 طلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا قال والاحسن والنكرة  
 ما وضع لشي لا بعينه اي بمعنى هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما  
 كما في الجس كما ذهب اليه الرضي او لشي لا بعينه <sup>بمعينه</sup>  
 اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة  
 ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالمتنوين وغيره رجم اليد  
 السند في نصا ينفعه قاله الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع  
 بالاشارة النوع الاولى المضمرات فانها موضوعة لمعان معينة من  
 حيث انما معينة باعتبار امر كل فانه الواضع لا حظ <sup>اولا</sup>  
 المتكلم الواحد شلما من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة  
 لملاحظة افرادة ووضع لفظا انا بازا كل واحد منها بخصوصه  
 بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على طو راى المحققين من  
 المتأخرين لا بازا القدر المشترك كما هو رأي المتقدمين  
 قدمها لكونها اعرف مما عداها واغرفها ضمير المتكلم لبعده عن  
 الالتباس ثم المخاطب لوجوده لا لشي من الجملة فانه  
 يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب فانه <sup>جاء</sup>  
 اللفظ بغيره لكن هذا ينزله وضع اليد عليه وهي اربعة <sup>اقسام</sup>



بالنظر الى ما قبله والى اعرابه القسم الاول مرفوع محال متصل  
 قدمه اذا المرفوع عمدة والاصل في الضمير الاتصال ولا يسوغ  
 المنفصل لا التعذر المتصل وقد سبق في بحث الفاعل والقسم  
 الثاني مرفوع منفصل وهو هو هي على التثنية ولذا ذكرها بعد  
 المرفوعين ولو لم يذكر كذلك لزم ذكر مرتين كما في عبارة غيب  
 وان كان مشتركاً بينهما ذكر الجمعيتين بعده فقال هم هي انت يا فتح  
 انت يا كسر التماكها انتم انتي انا نحن انما بدأء بالانبات  
 رعاية السلوب التثنية ومن بدأء بالمتكلم رعى السلوب التثنية  
 والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل  
 لا يفرق بينهما الا بتعريف ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور  
 وان ناصبا فنصوب وان اشبه فمشتبه ولذا اختلفت في ضمير  
 الضاربه فيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار  
 لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا نحو ضربه ضربها ضربها مثل  
 ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربك ضربك ضربك ضربك ضربنا  
 ونحوه الخ لهما لهما لهما لهما لهما لهما لهما لهما والقسم  
 الرابع منصوب منفصل وهو اياها اياها اياها اياها اياها  
 اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها  
 اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها

ضربك  
 كك

العلم

العلم وهو لا يتناول غير موضع واحد جز في ترك ملاه الاستحسان  
 ان نحو استقامة غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناوله لا افراد مجاز  
 ويخذه منه عدم الفرق في الاستعمال بينا وبين اسد فالحق ما قاله  
 ابن الحاجب الرضي في تعريف مثلها تقدير كعدل عمر لامور لفظية  
 مثل امتناع اللام وضع الصرف وهو قسمان علم شخص محوزيد  
 وعلم جنس عين او معنى نحو اسامة وسكان علماء الحقيقة التبعي  
 على راي قدمه على اسما الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله معين  
 بحيث لا يشارك ما يماثله وضاواستعمالا بخلافه فانها لا تعين  
 لها وضعا بل استعمالا النوع الثالث اسما الاشارة ولما دل  
 الاسم على الحد الكني به والاشارة حقيقة في الحقيقة الحاضرة  
 فيخرج المضمرات وسائر العارفين ولان اشارتها ذهنية ونحو  
 تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكان محسوسا مشاهدا  
 قدمها على الوصول وذو اللام لانه اعرف منها لان معرفتها بالقلب  
 فقط بخلافها فانها بالعيان ابيض وهي مبتداء وخبره محذوف  
 ذامبتداء خبره للمذكر المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل  
 ذامبتداء ثانيا بتقدير منها خبر او للمذكر صلا من فاعل الضرف  
 او العكس العكس والمجمل الاول ولمشاهة اي للمذكر خبر مقدم ليكون

الحدس

التبعي

الضمير



اقرب للمرجح ان رفعاً مبتدأً متأخراً وثاناً بتقدير منها كما اوردت  
 نصاً وجراً للمؤنث المفرد تا بقلب الذال في المذكر تا، اذ العادة  
 في الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل التثنية ذكره الفاضل  
 العصام وذي بقلب اللغيا، فرقا بينهما ايضا بالياء التي هي  
 علامة التانيث في نصيب فيل هي الاصل لكونها بازاء ذاء وفي  
 بقلب اللغيا، صالفة في الفرق ونه وذه بقلب اللغيا، وكونها  
 في العوقف والاصل اجراء له بحر الوقف وبكسرهما بلاياء ونهي ذهي  
 بوصل الياء وذات لم يذكرها القلترها ولم يشأه اي المؤنث تان  
 وتبي قال في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تان بها  
 ولجزم اي المذكر والمؤنث والاء مداوقصر فيكتب بالياء لانه  
 اللغيا مجهول الاصل ويرسم العواقف لئلا يلبس بالي حرف  
 جز وحمل عليه الممدود ويحق او انما ما في الاسماء الاشارة  
 حرف التنيث للتنيث على المثار اليه فيل ذكر وهو لها لاشتمار  
 اختصاص اما والابا حكمة ما لم ياتي او اخرها التانيث فلا يقال  
 هاذلكل وهما تملك لان حرف التنيث لا ياتي ما لم يبعيد بخلاف الاء  
 فلا يجتمعان نحو هذا ويتصل باو اخرها كافي الخطاب تنبها  
 على حال الخطاب في التذكير والتانيث والافراد وضدته وهو حرف

لعدم حفظه

لعدم حفظه من الاعراب لا يمكن جعله تابعا للاسم الاشارة لتبنيها  
 يجرها وعدم القصد بالتشبيه والاشارة لا يضاف وقيل ان  
 الامتناع وقوع الظاهر مقامها يمنع مستند انجوا فدل وجيب  
 بان فيه دليل التسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على  
 التسند واللائم اثبات المقدمة للمنعوتة وانى هذا فيقال في  
 مذكر المفرد الا بالفتح وفي المؤنث المفرد كذلك بالكره في تشبيهها ذلك  
 وفي المؤنث ذلك انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف  
 لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل ما ذكر او  
 لفظ ذاني تصرف حرف الخطاب المتصل باخرة البواقي من ذان الى  
 اولاء نحو ذالك الخ ومان الخ ومانك آة واوليك الخ فيصير خمسة  
 وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثني وكذا  
 الاسم الاشارة المتصل مع حرف الخطاب فيضرب الخمسة في الخمسة  
 يحصل ما ذكر وقال البيضاوي وجا، افرادها مطلقا وجمع بينهما اي  
 حرف التنيث وكان للخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما  
 عن الاخر نحو هذا ذلك ويقال اي يقول العرب تملك في ذ اولك في اولك  
 بالمد باللام مع حذف الياء، لا التقاء التين في الاولى وقصر الهمزة  
 في الثانية وهو جائز على ما في التسمية ويحتمل ان يكون الاولى بفتح

في نسخة اخرى ولم يقع موقفاً ظاهر مع انه ليس بحرف  
 وكذا في المذكر والجمع

اي اولك

د اوردت

و  
 و  
 و



وحذف اللام من تالما لم تكن قليلة ولم يحذف الفاء في ذلك لحقها  
 بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن وذاك وذاك  
 مشددين في المثنى للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات  
 الاربعة للبعيد لان زيادات الحرف تدل على زيادة المعنى قبل التشديد  
 عوض عن الف الحذوفة عن المفرد وارتضاء الرضى واستحسانه الدامني  
 وردة الفضل العصام يانه ينبغي ان تكونا للمتوسط كما بالتحفيف  
 شيم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدل اللام لم يجعل المشد  
 للبعيد بل عند غير الميرد صيغة التشبيه سواء في القريب والبعيد  
 والمتوسط اقول لا بعد في افادة حرف واحد في نون كالق واللام  
 في لفظة اللد واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال الميرد  
 الاصل ان الونان لك جعل اللام نونا وادغم وردة ايضا ان  
 الاصل كون الادغام يجعل الاول مثل الثاني وهذا ليس كذلك  
 اقول ذلك ممنوع لوجود مثل اطرد مع على انه انما لم يجعل  
 كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه مرتبة الغنية  
 وانه لا ادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت  
 لا لتقاء الساكنين ولا ساكني هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول  
 ان زاد الادغام مع بقاء السكون فسلم وغني بغيره وان اراد  
 انه لا ادغام

انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فتشوع لجواز مثل ليمد على انه يمكن  
 ان يدخل اللام مكسورة عند كفاضة الرضى وارتضاء الدامني ومرتبة  
 بقية بانه لو كان بدل اللام لم يصح فقد انه بالتشديد مع ها  
 كما لا يصح فاذا الكا وقدها اقول مجبته لعدم اللام لفظا في جوز ان  
 يجمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع البدل منه وقيل اللام كانت  
 قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التشبيه والفاء باللام وان  
 الاصل دخول بعد تمام الكلمة وقد جاء تانينك وتانينك بانه النون  
 يا وانا ثمة بالفتح وهنبا بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية  
 انما منصوب بالوجه ورايى او الى الغنى <sup>ط</sup> وهنبا بالفتح والتشديد  
 وهو الاكثر وجا الكسر هناك فلم يمان للفتى لخصي خاصة <sup>ط</sup>  
 لا تشعير في غنى الارجاز والثاني للقريب وما سواه للبعيد والنوع  
 الرابع من الانواع للمعرفة الموصولة بغيره وهو معنى الاسم  
 واما الموصولة بغيره ففيه حرفي ذكره الفاضل العصام وهو في  
 الاصطلاح ما لا يبصر جنس الآنجيرتية وعاند تركه لانه لا يفيد  
 للمبتدئ الاستزاد الدور بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جنس <sup>نوع</sup>  
 في الاستعمال واحتاج الاجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل  
 بالتفاد قدمه على المعرف باللام مع ان ينزها مساوان كسرت

وهنا



لا سيما والاشارة في كونه من البرهات ولا بد له ان للموصول في جزئيه من  
 الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار الى مضمونها بين المتكلم  
 والسامع على ما هو وجهه ولذا قيد بقول جملة خبر بينه معلومة السامع  
 مع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم  
 بها ولا حكم في المفرد فضلا عن المعلومات والاشارة بينه لا يعرف مضمونها  
 الا بعد ايرادها ولو كان خبر بينه غير معلوم له لا تصح ان تكون صلة وبما  
 ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول كان معرفة بالصلة لكان النكرة  
 الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من متلابين ان يكون موصولا  
 او موصوفاً مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظا و  
 انا اندفاع اللازم فلان معنى الا اوله بحسب الوضع لتبت الالسان  
 المعروف بكونه مضموبا للذكر ومعنى الثاني لقيت انسانا مضموبا للذكر  
 وفيه تخصيص للذات ليس بوضعي والتفصيل يطلب من الرضى والذماني  
 حتى شرح التبريل هذا على ما هو المشهور وقال الدمامي والعمد  
 غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى  
 كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يشهد الصلة فصدق التعظيم  
 الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب وان تغلب الهوى  
 فنقل الذي لا يفت يغلب صاحبه فيها اي الجملة ضمير عائد الى

الموصول

اي اي اشارة

الموصول للربط به خص الضمير بالذكر لغلبة واحالته وقال صاحب  
 التبريل او قلنا ان الضمير وقال الدمامي في شرحه المراد به الظا ايارب  
 لي انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمة كقولك  
 او على من لا يجيب لا وقال بعضهم لم يجزه سيوية في الخبر في الصلة  
 اولى فظهر من هذا انما يحل في الامتنان ان العائد عاتق كعائد المبتدأ  
 كذات التبريل وقال العطل العصام والاصل كون الضمير غائبا  
 لان الظاهر باسرها غيب وقد يُفعل عنه اذا كان الموصول او صوف  
 خبر عن التكلم او الخطاب نحو قوله على رضى الله عنه انا الذي يمتني  
 متى جئد وحوانت الذي قلت وانا اذا كان كل منهما ضمير عن  
 باحدهما او مبتدأ به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي او انت  
 قال انا وانت افعي الذي وهب المائتي وانا اذا وجد ضميران جاز  
 المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت وضرب زيد  
 ويجوز حذفه اي حذف الضمير كقوله لو مفعولا او قبيلا لو مبتدأ او مجرورا  
 عند قرينة اذا حذف بدونها الامتنان ولا يجوز فندا ولو مفعولا لكونه  
 جزاء من الصلة وهو اي الموصول الذي هو للواحد الذكر اللام الاولي  
 حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها  
 بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوع الاوصاف ويشي

اي كونه العائد  
 في الصلة الى  
 الموصول اسما

قلت اغتاي عن الاخبار بان اوانت  
 وحوان خاتم الزخامة



منها لا يكون معرفة بدون ادات التعريف والتأنيب اصلية كالياء عند  
 البصريين وزائدة عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال التامة  
 التي هي الموصول ثم كسرت واشبع قال الفضل العاصم هذا مما  
 لا يجلبه منسبته فضلا عن شاهد ثم القياس فيه المكتبة بلا م  
 حجة اذ الاولى ليست بحزب منه بل كلمة براسها لكن عدل عندنا  
 لتزليل ما منزلة الجز منه للزومها له ولمشناه اي الواحد الذان  
 رفاعا والذين نصا وجرأ وكت فيه بلا م بين للفرق بينه وبين  
 الجمع وحمل عليه الذان والثلاث وجمع المذكور وقيدته التسهيل بالعاق  
 الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر التي كما لدى هي  
 للواحد المونث وانشأها اي الواحدة اللغات رفاعا والقي نصبا  
 وجرأ وجمع المونث اللواتي وجاء فيه اللواتي كجوف التاء والياء معا  
 واللاتي بالهمزة والياء واللاتي بالياء فقط ساكنة او مكسورة و  
 اللاتي بالياء والياء واللات كجوف الياء كتنافيا بالكر واللواتي بالهمزة  
 والياء قال مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب هذا  
 واللواتي جمع الجمع وذاعطن على الذي الواقعة بعد ما كانتا كلفهما م  
 نحو ما ذاعت اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه يطابق السؤال  
 في كونها استيمية ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور واي تيمية

صنعت

فالنصب

فالنصب اولى فيه لطباقة السؤال ابيضه كونها فعلية ويجوز الرفع  
 على انه خبر محذوف من لدى العلم لانه يجوز في الغالب وما غيره  
 والصفات ذى العلم اليهم مرة ويستوى فيهما الافراد والتثنية  
 والجمع والتذكير والتانيث كذا ذكره الفضل العاصم واي للمذكر  
 واي للمؤنث والياء واللام اي مجموعهما على ما في شرح المفتاح  
 للشرقي والتفتازاني لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف  
 فعلى هذا الوجه ان يقول ال كهل ذكره في الاسمان لكن هذا مخالف  
 لما سبق ولعله عشي في احد الموضوعين على احد الر بي في الاخر  
 على الآخر كما نيتي في اللام الفاعل والمفعول بعني الذي في المذكور  
 او التي في المؤنث والنوع كفا من التثنية للفرق باللام  
 سواء كان للعمد الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا  
 اثير بها الاخصه معينة من ماهية مدخولها فردا او افراد نحو  
 جاءني رجل فاكرمت الرجل المهود المذكور او الجنس كما اذا اثير بها  
 اليه من حيث هو بوضعي لام الحقيقة نحو الرجل اي جنس  
 خبي من المرأة اي جنسها او من حيث وجوده في ضمن الجنس الافراد  
 فبني لام الاستفراق لقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الذين  
 الآتية او في ضمن بعض الافراد بانه نعتي فبني لام العمود



مخاوذ خيل السوق واشترى اللحم حيث لا عهد بالمعروف بحرف النداء  
اذا قصد به معبى نحو يا رجل والافكره نحو يا رجلاً والمتقدمون  
لم يذكره لانه لم يرد داخل في المعرف باللام اذا اصل يا رجل مثله  
يا، تنها المص لم يبتلك مسلكتهم لكونه تكلفاً والنوع الكس  
المضاف الى احد هذه الحرفه بالذات وبالوسطه مما يصح الاضافة  
اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها  
فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء وماذا اضافة  
معنوية ان لم يتوغل في الابرهام كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية  
لا تغيد تعريفها نحو غلام زيد او زيد غلامه وتعريفه مساو لتعريف  
المضاف اليه عند الجمهور والثاني من الحرفه العطف بالحروف اي  
المعطوف باحد هاتين مع كونه بالوسطه لا استقلاله للفظا وهو  
ظرف مفعلي لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف التام كما  
يجي ولانه يدخل الواو على الصفة يكون احق بالانتماء بهما  
كما يجي في التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدق تعريف  
الواو والفاء، ونتم وحتى لا يتكلف ارتكاب البعض والكني بما  
يفهم من قوله وهو تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف  
العشرة التي هي للمعطوف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة

مع الواو

متعلق بالوارد

مع الواو زيادة اللصوق لقوله تعالى وثما اهلكتنا من قرية الا ولها  
كتاب معلوم على اذى والتاكيدات الواردة بالفاء او تتم لمجرد التدرج  
والارتقاء نحو يا لله والله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل  
جاءني زيد العالم والشاعر الكاتب صفة نحوية ممنوع كيف ولو  
كان كذلك لا استحق الرفع من جهتي وجعل الرفع الواحد اش كلاً  
المقتضي ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير كذا لآخر كما قيل به احد  
وهي اي تلك العشرة ولقد احسن زعمها هذا ابن الحاجب آخر  
لا بحيث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو يلجم مطلقا والفاء  
لي مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون التعقيب ونتم للترتيب معهما  
وحتى لا يمتد ايضا لانهما في اقل وهي فيه ذهنية لا خارجية كما  
في ضم المعطوف به جز رقتي او ضعيف من المتبوع ليعيد قوة او  
ضعفا فيه فيصيح لا يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتها  
الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى  
الانبياء وقد تم الحجاج حتى الميثاق فان المسكوب بحسب الذهب  
ان يتعلق للوعة اولاً بغير الانبياء ثم بهم لان تغلب الناس بوجوه  
دهم ونقدم فدم ركبان الحجاج على جالهم وان لم يكن في نفس  
كذلك ذاتا وام ولو لاحد الاسرين او الامور بهما غير معيتين

١١٦



عند المشكك وهذا بيان للمعنى المشترك بين التثنية والافعال  
والثالثة قد يجبان للتفصيل والابهام فيكونانح للمعنى عند اختلاف  
ام المتصلة لازمة للمهمزة ولو تقدير ايديها احد المستويين  
والآخرام ويجب بتعيني احدهما او كليهما ونفيهما لا ينعم  
اولا لانها انما تشمل فيما علم بثبوت احدهما عنده بلا تعيني  
فيطلبية والمنقطعة للضرب عن الاول مع الشك في الثاني  
فتشمل في الخبر نحو انها الابل ام شات وفي الاسترخام نحو  
ازيد عندك ام عمرو ولا تنفي ما اوجب للاول نحو جاني زيد  
لا عمرو فهي لازمة للايجاب وباللضرب مع الايجاب كما في  
زيد بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كما  
لسكوت عنه على قول ولا شات لما بعده على آخر ولكن في عطف  
الفرد للانشاب بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو  
فهو تقبض اللفظ اعطى الجملة للانشاب بعد النفي والعكس  
فهو نظير بل نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجز وما جاني زيد لكن  
عمرو تدجاء فهو لا يفارق النفي واذا اعطى اي العطف بالظروف  
او وقع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً او مستتر  
احترار عن النصب والتفصيل فانه لا شرط للعطف عليهما

يجب تأكده

يجب تأكده بمنفصل وتيقح تركه بفتح ان شرط العطف عليه  
التاكيد به فالجزء شرط لشخصه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية  
للجزء يكون لجزءه شرط لوجوده في الخارج ويكون سببه الشرط  
بحسب التضمن ولذا يفسر الشرط في مثل با لارادة كقوله تعالى اذا قمتم  
لا الصلوة فاعسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تأكده  
باو لا كما حققه الفاضل العصام ولما اوضح قوله يجب الخ جواز  
كون التاكيد ما خراً عن العطف مع انه ليس كذلك بين المثال  
فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الجواب  
ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف  
الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز بم  
العطف على التاكيد لان العطف في حكم العطف عليه فيلزم ان يكون  
العطف تأكيدا ايضاً وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل  
ولو بعد العطف نحو قوله تعالى وما اشركنا ولا ابوانا فيجوز تركه  
اي التاكيد بلا فتح مع جواز اتيانه لانه بطول السلام فيحسن  
الاختصار كما قالوا وقال المص وفيه نظرات او لا فلاه في الفصل  
تدبير بحرف واحد كما في الآية المقدمة فالقول بحصول الطول به حتى  
يفي عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانياً فلاه في الاختصار



على ما ذكره المحققين في عوارض الواجب فضلا عن الرجحان  
وانا ثالثا قلنا الفصل بكلمة اقل حرفا في التأكيد لما كان  
ما ذكره التأكيد مما لا يعنى انتهى فالوجه انه الترتيب الفصل  
بالتأكيد او غير ليحصل به نقصان في التابع بالبعد عن  
منبوعه في عوارض مرتبة للاستقلال على مستوى الذي هو غير مستقل  
وهي سبب استبعادهم العطف بدونه وفي الفصل بالتأكيد فائدة  
اخرى وهي ان هذا الاستقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل  
افضل منه يعني نلو قال اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل  
فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان اخص وانسب  
وافيد توير وانما جاز التأكيد والبيان له بلا فصل لكونها غير  
مستقلتين معنى وان كانا متقلبين لفظا فلا يلزم ما يلزم في المعطوف  
من المرتبة وانما جاز البدل عنه بدون مع كونه مستقلا لفظا ومعنى  
كما المعطوف لكون منبوعه غير مستقل لكونه في حكم التخيبة فلا يلزم  
ايضا المرتبة المذكورة في حوضت اليوم وزيدوا اعطف على المضمر  
المحذوران المعطف على المحذور جاز بدون اعادة جار اعيد للمضمر  
حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكونه الاصحاح من  
الطرفين لفظا او معنى بخلاف الفصل والفاعل المتصل كانا كواحد

واشتد

والا فساد والتشبيه والجمع فانه المعطوف كس في حكمها فيها  
الترتيب عن الاموال العارضة في حفظ الاموال والبناء والتعمير والتشكيل

واشتد توهم المعطف على بعض حروف الكلمة فليمن الفصل بالرفع  
اعادة الجار نحو مرت بك ويزيد وجبة بالاول والثاني كالعدم معنى  
بدليل قوله والمال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعذر وقيل  
بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفي بالله ثم ان هذا مذهب البصرية  
في حالة الاخبار ويجوزون تركها حالة الاضطرار ويجوز الكون  
في حالة الاخبار ايضا مستدلي بها بالاشعار والمعطوف  
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمنع له من الاحوال العارضة بما  
النظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يخص سببه باجدها  
فخص العروض به ايضا نحو يازيد والحارث وعمرو وعبد الله  
وباعبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادي عن اللام  
اعني لزوم اجتماع التي التعريف لولم يجرد مقصود المعطوف  
وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفرد معرفة موجود في عمر  
لا بعد الله فلا يصح ما زيد فانما او بقايم ولا ذاهب على الابرار  
ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطف على قائم  
كان خبرا عن زيد وهو متع خلقه عن الضمير الواقع في المعطوف  
عليه العائد اليه ما ويجوز عطف شئ على مجرد واحد على معمول على  
واحد بالاشفاق لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول

كثير في قولنا زيد هو القائم وعمرو فان في حكم المعطوف عليه  
بالنظر الى القائم كونه مبتدأ واجبا للتعريف  
مخصص لاجل القائم بغير الفصل  
كقوله في قولنا يازيد وعمرو فان في حكم المعطوف عليه  
في البناء على الضم فانه في الاصل العارضة باعتبار  
نفسه وهو كونه عناد في مقدر معرفة  
وباعتبار غيره وهو حرف النداء مسهل

ولذا ينبغي كذا



مخوض زيد عمرا وبكر خالد ولد ذرة حيث صرح بهذا ولي يكتف  
كابن البياض في مفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على مجموعي  
عامليي مختلفي اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر كما لقي  
ماله يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف في كلامهم  
لغويا عن الميل او جعل على صلة البيان المحذوف متعلقا باراد لا يدفع  
كذا الامتنان الا عند تقديم الجار الذي هو احدهما سواء ولي اسمه  
المحفوظ العاطف او لا على راي وهو ثري الكسائي والفرأه والزجاج  
والروى عن الاخفش عما ذكره ابن هشام في المغني نحو الذار  
زيد والحجر بالجزء عمرو والدار زيد وعمرو والحجر ثم ان كان المراد  
به تقديمه على الرفع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الذار زيد او  
الحجر عمرا بل مثال المتى ايضا اذ تقديمه على المعنوي غير متصرف  
كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤهل التقديم  
المجوز كما وقع في عبارة الاكثر فيجى المثالان فالعدول عن عبارتهم  
انبا عما لابن هشام عدول ثم ان تلك الروايتين عن الاخفش مخالفتان  
لما في الرضي نقل عن الحر والي وغيره وما في التسهيل ان قوله انه يجوز  
العطف اذا كان احد العامليي جارا او اتصل المعطوف بالعاطف  
كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما في الذار زيد والحجر عمرو وما زيد

فيصح ما

بقائه ولا

120  
ان

بقائه ولا فاعده عمرو وقال الدمامي في شرحه وعزى هذا القول الى  
الكسائي والفرأه والزجاج ونسب ابن هشام الا الا علم التستري  
وهو ايضا نقل لما نقله الرضي عنه وارتضاء الفضل العصام وتلقاه  
الدمامي بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في هذا اربعة  
اقوال احدها قوله الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني انه  
يجوز مطلقا وهو الذي نسب ابن الحاجب الى الفرأه والفرأه  
لاقوم من الخويبي ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش  
منهم والثالث لجواز بشرط تقدم الجرورة المتعاطفين وهو  
مذهب قوم منهم الا علم التستري وابن الحاجب وان اختلفا  
في التعليل والرابع المنه مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه  
والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف  
مقدر يدل عليه ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل  
والثالث التأكيد والافصح التوكيد كذا في مختار الصحاح هما  
في اللغة التقرير قدمه مع ان البدل بالانصاف بالعطف لمنسب  
لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يوثق العطف في اللفظ لما مر  
فيكون التأكيد بهذا الاعتبار انسب بالمعطوف فانهم قالوا الفضل  
العصام لواخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان



كما يبين في المعاني فظن عدم الاختصاص بالنسبة او الشرح

لكن ترتيب وقوعها في التركيب وقد رعى ذلك في ذكر المفاهيم الخمسة  
تركاً تعريفية وهو ما يقرر المنوع عما يفهم من كلامه البياض بان  
يدل عليه التأكيد الكفاية بدلالة اسم عليه ثم ان ذلك التفسير  
قد يكون هو المقهور الاصل وقد يجعل زريعة الى دفع التجوز او  
التهو او عدم التهو كما يشير به عبارة ابن الحاجب المقصود  
من البيان والصفحة كما شفه الايضاح لا التقدير ان لفظه ومن  
التوكيدية مثل نحة واحدة والهيئتين في تقدير جبر المنوع  
فلا يلزم ان يصح اطلاق التأكيد عليهما وهو قسمان لفظي تسمي به  
لانه يقرر لفظه كعنايه بخلاف المعنوي كما يجي وهو تكرير اللفظ  
الاول اما بعينه او بموازنه مع اشتقاقها في الحرف الاخير او مرادفه  
المضمر المتصل ويجري اللفظ في الالفاظ كلها اسما او افعالا او حرفا  
او مركبا قال المضمر ومن هذا ايضا يظهر كقول ابن الحاجب  
وان امكن للجواب انتهى بارجح الضمير التكرير مطلقا الى التكرير  
الذي هو التأكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون  
المقصود من هذه التفسير عدم اختصاص الالفاظ بمحسورة كما  
لمعنوي ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد <sup>زيد</sup> وضرب ضربت  
انت وضرب ضرب زيد ولا الا او نعم نعم زجواب اقام زيد وزيد قائم

زيد قائم

بما يخرج على ما قيل

زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالعارف  
من الالفاظ لا يجري كما للفظ في الالفاظ كلها بانفاق البصريين واما  
الكوفيين فقد جوزوا تأكيد التكرير بجمع النفس والعيني اذا كان  
مفهوم المقدر نحو درهم ودينار ويوم وليلة ولا نحو جالود ودرهم  
وهو المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجزم ببيان زائدة فيها  
دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه كذا في التسهيل و  
شرحه ويؤكد بهما الواحد والمتشبه والجمع والمذكر المؤنث  
باختلاف صيغتهما افراد او ثنية وجمعاً وتذكير او ثانياً لتفاوت  
جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان والهندان انفسهما والزيدون  
انفسهم والهندات انفسهم وكذا عينه وكلاهما المذكور وكلتاها  
للمؤنث يؤكد بهما الشئ لكونهما منى المعنى كما في الرجلان كلا  
هما والمرتان كلتاها وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف  
الضمير كقولهم الكتاب كله والضيعة كلها واشتربت العبيد  
كلهم وجراري كلن واجم والنع وابع وابع بالمهذبة او العجبة  
كلها بمعنى اجمع يؤكد بهما الواحد والجمع باختلاف الصيغ كما خذت  
المال اجمع واشتربت الجارية جمعا وجاني القوم اجمعون  
والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما

يفترق



اجزاء حسنة او حجة على غير الشئ اذ الكلية والاجتماع لا  
يتصوران الا في ذي اجزاء واذا لم ينجح افتراءها لم يكن في التاكيد  
بها فائدة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها على الجمعية اتباع  
جمع نبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فان كون افعال جمع فاعل  
مختلف في ذكره الفاضل العصام لاجمع لظهور دلالة الله عليه يقال  
تبعه اذا مشى خلفه او مرتبه تمنع مع قول ولا تتقدم هذه الثلثة  
عليه اي اجمع اذا اجتمعت معه وقوله لا تذكر بدون لعدم وفائرها  
بالقصور لما مر في الضم في غير تذكر بدون عطف تفسير  
لهذه الجملة وبيان لغير الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني  
وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية  
واذا أكد المضم المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعيني  
اي باحدهما الكذا لا ينفصل وجوبا دفعا للبس بالاعمال في التثنية  
وحمل عليه البارز قال الفضل العصام ويطلبه انهما بالمعنى المذكور  
لا يكونان الا تاكيديين فلا يتصور الالتماس واقول ولو لم  
تلك فالالتماس في ان المراد به ما ذلك المعنى فمها تاكيدان او غير  
فهما فاعلان فانهم وانما انا اكد غيرهما فانه لعدم اللبس والوجه  
المحل نحو ضربتك نفسك ومررت بنفسك وكذا اذا اكد بغيرها لات

اجمع

اجمع واخوانه لا تستعمل لغير التاكيد وكله المضامين الا الضم  
لا يقعان غير التاكيد الا مبتداء فلا ليس نحو ضرب هو  
نفسه وعينه وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا  
متصلا ببيان النفس والعيني مع انه حكمهما به وجود الاختصار  
في الكلام بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوان  
الوكالات فلذا ذكر هذا اتصاله به لكان الفصل بينهما كما الفصل  
بين العصا والجارها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا  
لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليصل بيان الحكم ببيان  
الذوات والاعتقادي للفصل بينهما كما في الاول فانهم والرابع المبدل  
في اللغة الخلق والمناسبة ظاهرة وهو الاصطلاح المقصود  
بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما في الكافية وهو  
بما نسب الى التبع لاحتياجه الى التعلق كما اشار اليه المولى  
الجابي حيث قال اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى التبع  
اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كما في من جادني  
زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفضل العصام  
وبعد فيه نظر لان نسبتته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته  
لا زيد بل مقصودة من ضمة اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من

الاجمع

والنسبة اليه والزيد  
اي ضم اليه  
الذي



اي الالف

اي الالف

صحة الالف بدم زبادة <sup>عقل</sup> وهو ان المقصود من النسبة الى  
 المتبوع النسخة اليها في البديل الفلظ او حال نسبة من التعريف  
 والتمسك في الذهن كما في البواني وخروج البديل من النسوب عنه  
 نحو ضيف زيد اخوك اذا لا يقصده بصدق عليه الا بما يقصد  
 النسبة اليه بنسبة ما نسب اليه المتبوع بل بما يقصد  
 النسبة اليه بنسبة متبوعه اليه <sup>بشيء</sup> وما اختاره المص  
 من قولها بالنسبة مما صوبه الفضل المقام دون اي المتبوع  
 فخرج ما عد العطف بحرف الاضراب فيل يخرج هو ايضا لان  
 متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدل ففرض عنه ويقصد  
 العطف <sup>اي العطف والعطف</sup> فكلها مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا في معنى  
 الاضراب هو الاخبار الذي وقع منه المتكلم ولم يكن بطريق المقصد  
 ولذا صرف عنه بيل وقالوا بديل الفلظ ثلثة اقسام ذكر المبدل  
 عن قصد ثم ابراهم الفلظ ونزطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى  
 ويتبع بديل بدي هو هند بدير شمس وغلط صريح كما اذا ارادت  
 ان تقول حمار سبق لسانك الارجل وبيان المقصود وسبق  
 اللسان الى غير ذلك التذكير والتذكير كما يقع العجز ان كلام  
 الجمع الفصي، وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن الغلوط

اي تعريف الجمع

بديل غلط صريح

فيه بيل

اي المبدل منه

فيه بيل فظان لافرة بين الاضراب وقسي بديل الفلظ الالف ووجه  
 التقدير ان الفصي، يزيدون بيل فيصي اضرابا والاولى لا فيصي  
 بديل غلط وان الفلظ والنسيان بقعات في كلام الفصي، لكن  
 يضربون عنهما والاولى يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة  
 كذا في الاستحسان ويتنقض التعريف بصفة اي وهذا في هذا ايها  
 الرجل وبهذا الرجل وبهذا الرجل فانها المقصود بالنسبة دونها  
 كما لا يخفى قاله الفضل المعطى واقسامه اربعة بالاشارة بديل الكل  
 المبدل منه ان صدق اي البديل والمبدل منه الكلان على شيء واحد  
 وان لم يكن مترادفا في او متساوي في نحو جاني زيد اخوك وبديل  
 الفلظ البقضي اي بديل هو البقضي من الكل ان كان مدلول البديل  
 جزء مدلول المبدل منه في الخارج كخوض ب زيد اراسه وبديل الامثال  
 اي بديل مسبب غالب عن اشمال احد المبدل ليس على الاخر ان كان  
 بينهما تعلق وصلابسة بغيرهما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة  
 لان اشمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لا مطلقا  
 بل بحيث ينظر النفس اي نفس التامع بعد ذكر الاول وهو المبدل  
 منه ويتشوق لا الثاني وهو المبدل نحو سلب زيد ثوبه فان اذا  
 قيل سلب زيد ينظر التامع ويتشوق الا ذكر ما يسلب منه اذ هو

اي او ساء الفصي

بيل هو الكل من الكل وهو

قال ضاف بيانه في هذا من النسبة



ليس ذاته بل ما جوبه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الضوب  
 واما اقتصار ابن الحاجب على الملازمة بينهما بغيرهما فيقتضي  
 كون غلامه في جاني زيد غلامه بده الاشتغال وليس كذلك بل يوبده  
 الفلظ وبدل الغلط اي بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه  
 غلطاً صريحاً او غيرهما فيتمثل اقسام الثلاثة الا انه خلاف الظاهر  
 اذا التبادر من الفلظ ما هو الصريح ومع لا يوضح اطلاق قوله ولا  
 يقع الخ ان جمع ضمير هالي بدل الفلظ مطلقاً لوقوع القسم الاول  
 في كلامهم كما اعترف بنفسه وان جمع الفلظ صريحاً بقربية المشاغل  
 في القسم الاخير مهملاً مع ان لا يقع في كلامهم ايضاً فالوجه ان يختار  
 عبارة البيضاوي فانها اشتملت لها بلا نكف كما صرح به في الامتحان  
 نحو رايت رجلاً حماراً ولا يقع في كلام الغصبي بل يوجب دونه بدل و  
 يجب وصف التكررة المحضة المبدلة من المعرفة فيه اشارة الى ان المبرم  
 ان يطابق المبدل منه ترفيهاً وتبكي كما في الوصف كما في رجل غلام زيد  
 بدل الكل اذ لا يتحد غير مع المبدل منه فلا يضر تغايرها فيهما اتماً  
 وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص  
 من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى ابا الناجية ناصبة كاذبة ولا يبدل الظاهر  
 من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيد لان المضمر المتكلم  
 والمخاطب

والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظن فلوا بدل من ما بده الكل  
 يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد بدلها بخلاف  
 البواني لتغاير بدلها فيها بقاها لشيء يتك نضفك واعجبني  
 عليك واعجبك علي وضربتك الحمار التابع للمضمر عطف  
 البيان وهو تابع في به لا يوضح متبوعه ولا يلزم منه كونه واضح  
 من متبوعه لوجان حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصف الكاشفة  
 بشفة وخرجت بقوله ولا يدل على معنى فيه اي متبوعه نحو اقسام  
 بالله ابو حفص كنية عمر ابن الخطاب رضي الله عنه عطف  
 بيان مجموع ما ذكرنا من العولات على ما ذكرنا ثلثون واما  
 ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون زادت في  
 الرفوع اسم كان والماء والمضارع المحرر عن الناصب والمجازم  
 وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المحرور المحرور **الباب**  
**الثالث في الاعراب** تذكر ما سبق وهو في الاصل اطلاق شيء  
 حركة او حرفاً او حذفاً جاء من العامل بوسيلة لم يذكرها الكفاء  
 بذكرها تعريف العامل فلا ينقص بها فانها ان جاءت منه لكنها  
 بلا سلطة يعجز عنها ذواتها وصفة معاً كما في الاعراب بالحركة  
 او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان زواتها ثمانية قبله

وضربني الحمار

بم



تتعلق بالاسماء والمضامين في موضع موضع قبل التركيب حتى  
لا يرتكب في الوجود المذموم المذكورة تقول مسلمون مؤمنون  
مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية  
وملحقها والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين  
مثلا مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاولى  
عند ورود الرفع والثاني عند ورود النصب والجار لكنها  
اما غير ذلك في معنى او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد  
الفعال كما ان الرفع الموجبة الاعراب فتعدد الدلالة في بعضها  
فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث في  
الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقضية  
ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان فان ثبت فارجع اليه  
يختلف في اي سبب صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا  
والمراد بالآخر هنا هو طرف المفوض اخر عند الاضافة ولو  
فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد المجازي كناه قائمة ديا بصري  
وواو مسلمون على ما هو المختار عندهم ان كلامها كلمة بركاتها  
قال المص للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروضا معنى  
يتعلق الفاعل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء

فلفظي

فلفظي وان منع حاله اخره فتقديري او في نفسه فلفظي وقد تابع  
لقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والاسم على اللام وخاصا بال  
الاولي والافعال للمعنى وكذا محلهما وانما هو بالاصطلاح  
ما اشتمل على الخاق انتهى فان كان المراد به العلم بضم ان يكون  
المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلافا للتقدير بالاصطلاح  
صلاحي والآن ينقص التعريف بخروج المحل الذي في اللفظ فلو  
قال آخر الكلمة كما في تعريف العامل كان اصوب واظهر وسلم  
من لزوم الدور وبذكر المعرب وان لم يسلم متبذرا للفعال فانهم  
وان كان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاح يخرج المحل المذكور  
من الحد والحدود مع ذكره في الاقسام وجعل استطرابا لا  
يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال انه  
اخرجه عن التعريف واخذ في التفسير تنبيهها على الخطا ريبته  
لكو المانع عن الظهور نفس محل ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين  
ان الجزم بالحرف الزائد ومثل ريب والمضاف بالاضافة اللفظية  
والجزم والنصب بان ان الداخلي على الماضي الواقع موقوع المضارع  
خارجة عن الحد والحدود لعدم مقتضيتها فيكون التعريف للاعراب  
الاصلي لا المحقق به ولو اريد بالاعراب ما يشملهما وزيد في تفسيره



او حمل عليه اوله يبين فيه فيد الواسطة وبالمعرب بالتمثيل على هذا  
 العام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما وانا انقص بالواسطة فمر  
 نوع بان للتباور من الباء السبب القريب وعلى من البعيدت  
 لكن يابا ما نقلنا عنه وتعرف للفعال وله اي للاعراب مطلقا  
 لكن على التقديم الثاني بالاستخدام فافهم تسميات اربعة مالا  
 بالاشارة بتدخينه اي يدخل اقسام بعضها في اقسام الآخر  
 لان هذه تسميات متقدمة باعتبارات المختلفة فلا يدرك التباين  
 والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجية التسمية  
 وهذا كتقسيم الاسم تاريخا الى المعرب والمبني والافري الى  
 المعرفة والتكلم مع ان كلا منهما اما معرب او مبني التسمية  
 الاول منها تسمية بحسب الذاب والحقيقة ولذا قد تفتقر  
 هو اي الاعراب اما حركته وهي الاصل فيه لمخفها وكونها اول  
 على المقصود ولذا قد تفتقرها او صرفا هي ليست باصل لان تفاعله  
 الاصاله فيها لكن يكون اعرا بالامر يقتضي ذلك كاخفاء الحرف  
 الضال للاعراب عن ايراد الحركه او حذف اي حذف احد هما  
 للجزء ولذا اخرج عنهما والحركه ثلثة ضمة تسميت بها الضم  
 الشفتي عندها وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل

الفاء الاسفل

فقد الاسفل عندها فكان يكسر نحو جاني زيد ورايت زيد ومررت  
 بزيد والحرف اربعة واو والقويا نحو جاني ابوه ورايت اباة  
 ومررت بابيه ونون نحو يضربان ويضربون وتضربني والحذف  
 ثلثة حذف للحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يفر و  
 وحذف النون نحو لم يضربا فالجوع اي مجموع الاقسام الخاصة  
 من هذا التقسيم عشرة وهوذا والتقسيم الثاني منها تقسيم  
 بحسب المحل فهو اي المحل الذي بحسب هذا التقسيم اما  
 معرب او ملاس بالحركات مع الحذف او بالحروف المحضة  
 والاول هو ما بالحركات المحضة اتمام الاعراب ملتبس او  
 معرب بالحركات الثلثة في احوال الثلث غير تباين بعضها لبعض  
 في بعض الاحوال بالضم رفع اي مرفوعا او حاله الرفع والمغنى  
 نصبا والكسرة جتر هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة تحت الغرض  
 فانه الواحد اذا جعل علامة لشيء على سبيل البدل اوجب  
 التلبس فحينما جعل علامة اخرى فما وجد فيه هذا ان الاصلان  
 وهو ما ذكر بقوله فهو اي تام الاعراب مما بالحركة المحضة الاسم  
 المفرد لا المشي والمجموع بزيت ذكرها بعدة والجمع المكسر بذكر  
 او مؤنثا وهو ما تفتي بنا، واحدة للجمعية احترز به عن التام

لامعة او بالحركات مع الحذف  
 او بالحروف مع الحذف

لبعض



مذكر الموثق اذا اعراب الاول بالحروف و اعراب الثاني ناقص  
النصرفان لا يحتاج الى علة و بيان و ما خرج منهما و من احدهما  
فيحتاج اليهما كما سيجي احتراز به عن غير النصرف لان اعراب  
غير تام عن الاسماء الستة المضافة لا غير باء المتكلم فان النصرف  
على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجي نحو جاني  
رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومرت برجل ورجلا او  
ناقص الاعراب بالحركتين فقط و هو على نوعين الاول ما يكون  
المتروك فيه الكسرة و اشار اليه بقوله اما بالضمه رفعا و الفتحه  
نصا و جزا فهو اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير  
النصرف نحو جاني احمد ورايت احمد ومرت باحمد و سجي  
ترك الكسرة فيه و انما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما و كو  
نهما علامه الفضله بخلاف الرفع فانه علامه العده و الثاني  
ما يكون المتروك فيه الفتحه و هو ما اشار اليه بقوله و اما  
بالضمه رفعا و الكسرة نصا و جزا و هو اى ما بالحركتين المذكورتين  
و من جمع الموثق السالم و حمل نصبه على الجر ليكون على و سرفه  
اصلا و هو جمع المذكر السالم على ما سيجي نحو جاني مسلمان و رايته  
مسلمات و مرت به بمسلمات و الثاني و هو ما بالحروف المحضه  
ايضا

ايضا اى ما بالحركات المحضه اما تام الاعراب بالحروف الثلثه  
في الاحوال الثلثه على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركه الواو و رفا  
و الف و نصبا و اليا، جزا فهو اى تام الاعراب بما بالحروف المحضه  
الاسماء الستة المضافة اذ غير ما بالحركه لا غير باء المتكلم اذ المضافه  
اليها بالحركه تقدير كسائر الاسماء المضافه اليها كما سيجي في العده  
اذا المشي و الجمع للمذكر السالم و ان كان اعرابها بالحروف لثمتها ليس  
بثاني الاعراب و اعراب الكثير بالحركه لا بالحروف الكثيره اذ المصفرات  
بالحركه لا بالحروف نحو جاني ابوه و رايت اباه و مرت بابيه و انما  
جعل اعرابها بالحروف لانها اسما و اخرها ثابتة في حال الاضافه  
سما عا بخلاف دم محذوف نسبة في حال الافراد بخلاف العصافا  
شبهت الزائده فمكن جعلها علامه كماله التثنيه و الجمع  
و التاكن اخق من المتحركة فانقلب الحال ههنا بسبب  
العارض فصار الحرف اصلا خفت دون الحركة بخلاف نحو دم  
اذ يحتاج الى زياده حرفه لجزء الاعراب و قد صار العين اضراره  
مخلا للاعراب محذوف اللام نسبة اصلا فله نسبة الزائده فكان  
جزء محض من الكلمه و الاعراب وصف فتناوبا و لما زعم الخريكت  
في التصغير بسبب كونه باء عاد الاصل بالحركه ذكره في الاستحسان



واما ناقص الاعراب بالحرفين اثنا العاشر والواو رفعا هذا هو الاصل فيه كما  
الضم والفتح له فيه للضرورة والنظر الى هذا قدم الجمع على المشي  
عكس ما في الكافية واللب والياء نصار جزار فهو اي ناقص  
الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكور السالم وهو ما لم يتغير بناء واحدة  
للجمعة والتفيس في نحو سبي وارضي ونسبي وفلي من الشواز  
بعد تحقق الجمعة واولو جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها اي  
نظيرها من تلتبى الى تسعيني نحو جاني مسلمون واولو مال وعشرون  
رجلا ورايت مسلمين واولو مال وعشرين ومررت بمسلمين  
واولو مال وعشرين اوبا لوق رفعا والياء نصار جزار فهو اي ناقص  
الاعراب بهذين الحرفين المشي وقد سبق ما هو وانتان وكذا  
انتان وشتان وكلا وكذا كملتا بلا تنوين ولو بلا اضافة  
قال في الفصح المعاصم مضافا لا ضمير اذ لو كان مضافا لا مظهر لمكان  
معربا بالحركة التفسيرية نحو جاني مسلمان وانتان وكلاهما و  
رايت مسلمين وانيس وكليهما ومررت بمسلمين وانيس  
وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في  
الاسماء الستة واتاعن الثاني فالاحتراس عن اللبس في الاصول  
الثلاث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علل العدة احق بالانتياز

الذي

الثاني والتنبيه لكونها اكثر اول بالالف للاختلاف لكونه ضمير التنبيه  
في نحو ضربوا يضربان والواو لكونه لفظ الضمة لعل الجمع من الياء فلزم  
اشتراك الاربعة في الياء فتحو اما قبلها فيها ذكر اية والبيان طرفة  
حروف هال على معنى التنبيه والجمع لم يستعمل للاعراب تحض الحركة فلزم  
الجر والبناء لكي لطاق التنوين الدال على نكس حذرا عن التكنين  
فزاو وانواعها عنهما في النظر لا الاول لم يسقط مع اللام والوقف  
والا الثاني سقطت بالاضافة عملا بالاشبهين وكسرها في التنبيه  
وتحوها في الجمع فعاد لا وفرقا بينهما اذ قد تنزل العلامة الاولى بالار  
نحو مصطفى ووجه التماثل اشين واخيه ظاهر لازما كما المشي  
لفظا ومعنى واما كلاً ففرد اللفظ ومشي المعنى فراعوا في الاضافة  
لا المظهر الاصل الا حقا با لاصل الاضافة جانب اللفظ ولا المظهر الفرع  
جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا كملتا والحق بالياء  
عشرين ايضا ظاهر لكونها بالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم الفون  
للزوم الاضافة كذا في الامثلة الثالث وهو ما بالمركات مع الحذف  
لا يكون الا تمام الاعراب وهو اي الثالث قسما لان محذوف انا  
حركة او حرفي فالاول وهو مكان محذوف حركة الفعل المضارع الذي  
لم يتصل بآخره ضمير مرفوع بقرينة الآتي بالانصال المنسوب

اذ



لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للواو وهو في غير ما ليس آخر  
حرف علة فرفع أي رفع ذلك المضارع بالضم ونصب بالفتحة ولو  
تقدير كما في الوقف ولا يخفى أن ليس المراد به ما علم الفاعلية والمنعوية  
وجزبه بحذف الحركة ولو تقدير كما إذا التقى التكنان بعد لا في ضرب  
ولن يضرب ولم يضرب القوم والثاني وهو ما كان محذوف حرف الفعل  
المضارع المذكور الذي لم يتصل بأخر ضميم إن كان آخر حرف علة والواو  
أولها أو الفاعل فرفع بالضم تقدير الاشتغال عليها ونصب بالفتحة  
ولو تقدير كما إذا كان الآخر الفا وجزبه بحذف الآخر مطلقا لأن الواو  
لما لم يجد حركة سقط الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرى ويخشي  
ولن يغزو ولن يرى ولن يخشى ولم يغزو ولم يرم ولم يخش والرفع  
وهو ما بالآخر فرفع الحذف ليكون الأناقص الأعراب وهو أي الرفع  
الفعل المضارع الذي اتصل بأخر ضمير مرفوع غير التثنية الذي يوجب  
المؤنث إذا المضارع لو اتصل به لم يكن بنيت كما لو اتصل به نون  
التأكيد كما سيأتي فرفع بالتثنية ونصب وجزبه بحذف لأن الضمير  
المرفوع لما عد جزم بدليل سكون آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا  
الأعراب بعده ولما لم يتصل بالواو والياء حركة جعلوا الأعراب  
بالنون لعدم إمكان حرف العلة فحذفها في الجزم حذف الحركة  
وجعلوا نصب

للجذب

131  
وجعلوا نصب عليه دون الرفع لأن الجزم بدل الجزم والنصب يتناسب  
في مخرج أصلها وكونها علامتي الغنضة فلذا جعل على الجزم دون الرفع  
في الأسماء فيناسب بدل الضمير عليه في الأفعال أيضا نحو يضربان ويضربون  
وتضربين ويضربان ويضربون وتضربين وتضربان وتضربان وتضربان  
ولن يرميوا ولن يرميوا ولن يرميوا ولن يرميوا ولن يرميوا ولن يرميوا  
أي مجموع أقسام الأعراب الحاصلة من التقسيم بحسب محل تسعة  
سنت منها بانقسام كل من الأول والثاني الأقسام الأعراب ونان  
المنقسم إلى قسمين واثنتان منها بانقسام الثالث إلى قسمين  
رواحد منها الرابع ولما ذكر في سابق المنصرف وغير المنصرف وكانت  
للتثنية أحكام اخر لا بد من معرفتها احتاج إلى بيانها فقال المراد  
في الاصطلاح بالمنصرف سمي به لكونه حرفا في التسمية ولذا سمي  
المنصرف أو لوجوه عن الأقبال على الفعل بالمشاهدة أو لتفتيته بدخول  
حرف التنوين أو لزيادة به فدمه لاصالته وكونه مرفوعا وجوديا  
ما أو لم يدخل الجرح بالكر لبادر ولا لاصالته كما سبق والتنوين  
لعدم شابهته بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير  
المنصرف سمي به لعدم ما ذكره المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج  
المعرب بالحروف لأن المنع إنما يتصور فيما شأنه الدخول فيكون

الزيادة



ذلك والسطة بينهما كما فرج بين الامتنان لا يدخل تحتها كالكفر  
 تنبيه على ان منعهما لا صلة لابلان كالمعنى والتنوين  
 للممكن لانما تشابه الفعل في تحقق الفروعيتين اذا انفصل فرع الاصل  
 في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل  
 عن الكثرة والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الاثر الجري  
 عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة  
 جميع العلة وشرايط ثابته وهي لا تتغير الا بالتفصيل الا في  
 بل العلة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع ان يرد ذلك  
 العلة التعريفية وهو محل بالتعريف كما مر في الامتنان ان تر كالتعريف  
 والتعريف بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط  
 للافراد با لوقوف على استعمال الجملة واحال تمام المعرفة بالتفصيل  
 التي فافهم وهو اي غير المنصرف على نوعي الاصل سماعي وهو ما  
 يتوقف منعه بخصوص على السماعي ولا يمكن ان يذكر في قاعدة كلية  
 موضوعها غير محصور نحو احادهم وموحد وثناء ومثنى وثلاث  
 ومثلث ورباع ومره وقال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء  
 في الشرف صا لا عشر او المبره والكوفيون يقيسون عليها ما فرقوا  
 الى التسعة نحو خماس وخمسة وستاس وستة وسبع وسبع

وتمامه منهن

وثمان وثمان وتسع وتسع بلا سماع بل المسموع مع الياء  
 التثنية نحو خماسي الى تساعي هذه افعال الفاعل العصام انما لم يحكم بها  
 السماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا ينفذ في مفعول ولا في فعال  
 في التسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع البناء دليل على السماع لجواز  
 ان يكون التثنية لفظية ككسبي مع انه لا يفيد في مفعول وجعل ابن  
 مالك خماسي وخمسة مسموعين ايضا وكل منهما معدول عن المعدول  
 المكرر اذ في معناه تكبره الاصل تكبير اللفظ ايضا فاصل جاد في  
 القوم احاد او موحد جاوا واحدا واحدا وكذا البواني واخر جمع  
 اخرى مؤنث آخر وهو اسم التفصيل لا المعناه في الاصل اشدة  
 متأخر اسم مفعول نقل الى معنى غير وقياسه ان يعمل بمن او اللام او  
 الاضافة وحيث لم يعمل بواحد منها علم انه معدول من احد هاتين  
 انه معدول عما معه من موافقة المعدول للمعدول عنه في التكرير وقيل عما  
 معه اللام موافقة للموصوف افراد او ثنيتيه وجمعا وتذكير او ثنائيا  
 ولو يذهب الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين  
 او البناء او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس في اخرى شيء من ذلك  
 قال العصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة  
 لا في ضمها في الاصل المعدول عنه وبينها بون بعيد والوجه الوجيب

في اصطلاح



ان جاء في الرجل والمرجل الاخر وجاء في رجل اخر لو فرض فيه التفصيل  
 لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولاً ولا يتصور ذلك بالاضافة بل  
 بالاولى في معنى المناسبة بين الحال والاصل وحكمه باذمعدول  
 عن احدى الصورتين منعت تلك الالفاظ او مثلت بها حال كونها  
 صفات اذ لو كانت اعلالاً للدكور صرفت على الاكثر لان العدل في هذا  
 الباب تابع للوصف في زواله وبروالة وان ذهب جماعة الى منع الصرف  
 اعتبار للعدل الاصل مع العلمية ولو لافان لم تنصرف بالانفاق  
 للتأنيث مع العلمية لكنها لا تكون مما نحن فيه والسبب في كل  
 منها العدل الحقيقي والوصف الاصل اذا العارض صار اصلية في  
 المعدول لا اعتباراً في وضعه ونحو جمع وكفى ونبغ ونبغ حال كونها  
 جموعاً فان جمع جمعاً مؤنث اجمع وقياس تكبير فعلاً صفة  
 فعل واسما فعلاً فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان  
 اجمع في الاصل فعل تفضل جمعاً شاذ وقسي عليه البواني والسبب  
 فيها العدل الحقيقي والوصف الاصل على الاصح ولا يضره الغلبة  
 الاسمية قبل التعريف الاضافي لانه بتقدير جمعهم حيث لا يؤكده  
 بها الا المعرفة وعدم ملائمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف  
 بلا اداة فهو ثيب العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيد بها الصفات  
 كما في الاول

ط  
 ظهور الاضافة لمنع الصرف المحرف  
 لا يستلزم عدم ملائمة

في قوله وفتح الواو

والنحو الكسب ككلمة وقبل  
 هو التوسل في السبابة دون  
 الثاني حاله

١٣

كما في الاول وانما قيد مجموعاً لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلالاً  
 تكون كما سبق ونحو عمر ورفس وزخل اسم مجتم من الخمسة وفتح  
 جيل وندد لغة حال كونها اعلالاً والسبب فيها العدل التقديري  
 والعلم ولو لم تكن اعلالاً بان تكررت لانصرفت لبقائها على سبب  
 واحد والثاني قبيح وهو لا يتوقف منه بخصوص السماع بل يمكن  
 ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما يشير اليه ايات  
 السور الكلى في قوله وهو كل علم علم ووزن اي هيئت مخصوصاً بالفعل  
 في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الاستقلال عن الفعل او العجم  
 كضرب مجهولاً وشتم مشتد العبي علم لغوي للجماع معناه في الاصل  
 اسرع في الشيء ويقم منقولاً من العجم وانقطع واجتمع واستخرج  
 وغير ذلك من اوزان الخماسي والستداسي معلومة او مجهولة وكذا  
 فوعلى مجهولاً اوزة محل اوله اي الوزن مجاز بالحلول احدى زوايا  
 المضاع التي لها نوع اختصاص به وهي حروف ايتي حال كون ذلك الوزن  
 غير قابل للتأنيث المتحرك للتأنيث لان الحروف ايتي يخرج عن كون وزن  
 الفعل اختصاصاً بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث  
 كعلمية وارملة اذ اسمي بها فيدخل في قوله كل علم في التأنيث لا الوزن  
 الفعل كما لا يخفى نحو يزيد وشكر احمد والسبب العلمية ووزن الفعل



وكل افضل التفضيل والصفة اي كل مكان على وزن افضل موضوعا  
للتفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب  
لوصف الوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث  
افضل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعي  
اذ مؤنث الاولى فاعل ومؤنث الثاني فعلا وكل اسم اعجمي غير  
عربي في الاصل اسمع في اول نقله الى العرب علما سواء كان علما في  
العجم ايضا او لم جنس نقل علما فظهر للخلل في عبارة الكافية حيث  
قال شرطها ان تكون علمية في العجم وما وجه من التعميم للتحقيق والحكي  
فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قربت لهوم والاصوب ان يقال ان  
الثاني لمحق باء الاولى دلالة ~~للمشرك~~ للمشارك في العلة لكن الشرط  
فيها ظهور العلة للكلمة ووجوده هنا خفا لا يخفى كذا في الاسمان  
وجاء المشتراط بقاء العجم بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف  
فيه العرب باذخ اللام والاضافة والتعريب والتفيس فيكون  
كاللفظ العربي فيضعف العجم فلا تشر وهو اي والحال ان ذلك الا  
عجمي زائد حروفه على الاحرف الثلاثة او متحرك الاوسط نحو قالون  
كان في لفظ الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة  
نافع لوجوده قرينة قدسه للتشبيه على دخوله بل ~~للمشرك~~ وابرأهم ~~للمشرك~~ لان

لان لقراند

لقراند على الثلاثة الاولى والثاني والثالثي والاولى وشروها  
فروح منصرفا علم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجم كاسم  
كالثاني المعنوي بدليل اعتبارها في ما ذكره فيجوز في نوح  
الوجوه ان كهند فهذا للمعنى وقد زيفوه بانه الثاني اسم  
حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات في العجم في نحو نوح واعتبار  
وتحويها للتقوية لا استقلال السببية وان لم يسع قط يمنع  
الصفة في نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحريك الاوسط  
في العجم اصلا بخلاف الثاني لان اعتبارها في الثاني لقيام  
مقام الرابع القائم مقام التاء فيغوى بوجود الثاني في الجملة  
وهذا لا يعقل في العجم اذ لا علامة حتى يتقدمتها شي فلا وج  
للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد  
والعرب يرون براعون الاوزان الخفيفة ويكثر زهاة كلامهم تقوية بهم  
الزيادة للعجم مقفولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولاً مؤدياً  
الى العلة في لغة العرب الا ترى الى اكثره نحو جرح بخلاف الرابع وهذا  
لسبب و اكثر التي توارتضا الرضى والثالث اعتبارها بدليل  
منه نحو سقر وشتى وهذا البين الحاجب ومن تبعه ورد بانها اسم  
تبعه وقلته وانما يظن الثمرة في نحو تلك اسم رجل ولم يسع منع

تيا



ذكر في الامتحان وتبع ابن الحاجب هذه الرسالة وكل مؤنث  
علما او لابل اللقن مفعولة كانت او معدودة والمراد بها الهمزة المنقبة  
لاما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالمدودة باعتبار  
الستين فافهم نحو جيل وجمرا قيل انما قامت مقام العليين للزومها  
الكلمة ونحوها مثلا لا يقال جلي وجمرا بخلاف التا فانما انزلت  
لزمت بعراض كالعلمية وردة المص بانه ان اراد و اعوم السلب  
في التا فمقتوض نحو كلمة <sup>ط</sup> ظلم بمعناها وان اراد واسلب  
العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضرا وان اراد واجي التا للفرق  
مططر في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعال التفصيل والمدودة  
في افعال الصفة الا ان يدعى مع عدم تقيس الصفة والكثرة ولكن  
ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلب التا هاء وهي حرف خفي كانت  
معدوم فقلب مفارقة التا ونذر مفارقة الالفى فالكم للقلب  
والتا دم كالمعدوم وكل علم فيه تا، التا نيت لفظا ابداع التا  
او ثلا نيت محرك الاوسط او نحو فاطمة وحمزة او تقدير التا بشرط  
فيها العلمية ليصير التا لازما لان الاعلام محفوظة عن التغيير  
بقدر الامكان ولانها وضو فان فيكون التا حرفا بنى بلا خلاف  
بعد ان كان حرفا بمعنى فيلزم وهو اي والحال ان العلم الذي فيه التا

ظلمة اذا يقال

تقدير

تقدير انزلت حروف على الاحرف الثلاثة علم المؤنث او لا نحو زينب  
او هو محرك الاوسط حال كونه علما للمؤنث نحو قدم اسم امرأة  
ينبغي ان يقول او عجة تشمل مثل ماء وجوز وجه هذا الاشتراط  
ضعف التا المقذرة فلا تنوق قوة المفوظة الا بقيام بشئ  
في اللفظ مقامها ولو بالوسطية وحرف الرابع قائم مقامه بدليل  
عدم ظهورها في مثل عقير ب مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الواو  
قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل حمزي مع جواز مثل  
مثل جلتوى والجمعة <sup>و</sup> لم تكن مؤشرة في الثلاثي الساكن الاوسط  
على الاصح فلا اقل من تقوية التا نيت و لضعف هذين لا يوشقان  
الا في مقام تسمية تانيت بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث  
وقيل الثلاثة بشئ واحد الامور عن مقاومة تخفة لتقل احد  
السيبي ومن جمعتها التا ثيرة ورتدة المص بانه لا طائل له اما  
اولا فلان تانير العلل ليس للتقل بل للزعمية وانا تانيا فلهم  
لزوم التقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها التقل  
بل حصول الخفة في الاخير ط وانا ثالثا فلان انصر في خوف قدم ماء  
وجورا علما للذكور ويدل على ان مدار الاشتراط وعدم ضعف التا  
نيت وقوته اذ الخفة والمقاومة سبان في محال في ولو سلم بيان بذلك

سط



المحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف التاكيد نيته  
ع فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات فلو سمي بالزاد على  
الثلثة منع لوثا نيته اصلها والافتقار في كل حال لكل  
مكرر غير تاء فان ثابته بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله  
بالمعنى فنقل طلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو كان علم المؤنث ثلاثيا  
ساكنا الاوسط يجوز صرفه لضعف ثابته ومنه وجود  
البيس ولو كان احداهما ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال يستحق  
الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليا من  
الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان مركب من اسمين  
في الاصل لان نحو النجم وبصرى علمين منفردان لان الحرف لعدم  
استقلاله لا يعتد به نيته فكانتا لا يتركب فيهما حتى يؤثر نحو  
من زيد ان زيدا ويزيد مع الضمير وتاويله بشرأ اعلاما محكيات  
فلا يظهر فيها منع الصرف ليس احداهما عاملان الاخر بالاضافة  
او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيد لانها  
محكيات فلا يظهر فيها المنع ولان الاضافة لما آتت في المصاحف الصرف  
فلا تؤثر في المضان اليه المنع لا غير المختار لا يؤثر الضمير فان  
النار لا تؤثر الا الاحرارة والماء لا يؤثر ودة ولا الثاني صوتا في الاصل

مثل سيويه

مثل سيويه فانه بنى او حكى بناؤه ولا يتضمن المعنى الحرف في الاصل  
عاطفا او جارا كخمس عشرة وجرى بيت بيت علي لانها محكيات البناء  
على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القيدتين كما  
اصاب في زيادة السمي لكن لا بد من ان يزيد ولا امر باقبل العلمية احترزا  
عن مثل حيوانا ناطق وزيد انسان علمائى لكونهما محكيين ايضا بل  
لوفاد ذلك لكفى عن قوله ليس احداهما عاملان الاخر ولو زاد ايضا  
ولا مبتا لاغنى عن القيدتين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب  
بدون النسب او مع الامتناع لكان اخصر واشمل واضع والشافى  
اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك وحضرموت على اللفظ الغصي كما يجي  
وسبب المنع العلمية والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان في الاصل  
الاصلتان ولذا سميان يزيد بنى وشمسان مضارعين لشمسهما  
بالفي الثاني قيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونها مزيدتين  
علما ليمتنع بالعلمية عن التاء ويستحق المشابهة بهما او وصفا لا يدخله  
التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو عمران ولم يسبب الالف والنون  
والعلمية وسكران مثال الوصف له مؤنث لا يدخله التاء كسرى ورجن  
وهو مثال الوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف  
والنون والوصف وكل جمع خاليا او اصليا كضاجر تحفيتها او



تقدر بيا كسر ويل على وزن فعاليل بان كان اول مفتوحا  
وثالثه الف بعده حرفان متحركان او ثلثة احرف او سطرها ساكن  
ولونى الاصل كجوارفانه غير منصرف على الاصح ومثل دواته والاشراط  
اختصاصها بالجمع واستناع التثنية مرة اخرى وتكرار الجمعية في  
البعض ولذا يسمى انتهى بجمع فيقوى بجمعية لم يقل بلاها ولا يا  
احترار عن مثل فرازنته ودانتي بناء على ان المتبادر كونه على وزن  
احدهما بدون اتصال بشئ وهو الظاهر من المثال على اة المختار  
عنده كونه التاء في مثل فرازنته جزء فيخرج باتصاله عن الوزن  
المعتبر فلا حاجة الى الاحترار كما صرح به الاستحسان نحو مساجد  
ومصابيح وفي التمثيل بهما دون مثل دراهم ودنانير تنبيه على ان  
المراد الوزن التصغيرى لا التصغيرى وهو ما يعنى فيه مجرد مقابلة المتحرك  
بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول  
بالفاء والعين واللام وعن المراد بلفظهما في التصغيرى ويقال له وزن  
عروضى ايضا كما صرح به الفاضل المعصوم ويجوز ان لا يتبع جعل غير  
المنصرف منصرفا حقيقة با د حال الكسر والتثنية لما مر من تعريبه لظهور  
الشعر بان يحل بالوزن او سلاسته لو منع فالاولى اقواله صحت  
على مصائب لو انما صحت على الايام صرة ليالي والثاني اعاد

ذكر نعمان

ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كثر منه بتطوع اولئك ابى  
لحاصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف نحو سلاسل عاقرة  
نافع والكسائي صرفه ليطلب اغلا لا بعده وقوارير يناسب تطهيره قبله  
بعد وكرر ما لا ينصرف اذا اضيق لا بشئ او دخله لام التعريف انصرف  
حقيقة وجدية البيان اول الدخول الكسر عليه وعدم دخوله التثنية  
للاضافة او اللام للمنع الصرف فافهم نحو مررت بالاجر مثال المشا  
فدنه على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والمثال او احمر  
مثال للاول والامجال لعدم الفصل فيه فافهم والتقسيم الثالث  
منها تقسيم بحسب النوع وهو الاعراب بحسب اربعة باعتبار  
رفع ونصب على مشترك بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما  
لكن معناه في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما  
فمعناها المشتركة علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كما ذكره  
الفصل العظمى وجزء مختص بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم الماضى  
وجزم مختص بالفعل معناه ما ينسب للجزء الاختصاص وعلامة  
الرفع اى علامة هي الرفع فالاضافة كسجرا لاراك او علامة والة  
على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عند عبارة عن الحركة وحرف وانما  
على اى من جعل نفس الاختلاف في المعنى علامة والة على الرفع الذي

بجاء الرفع في الرفع







وان كان فعلا فرفع ونصب تقديرى لوجود ذلك الالف في تنبئنا كاللينة  
وجزءه بحذف ذلك الالف لفظى لوجوده في اللفظ نحو يخشي ويخشى  
الله ولين يخشى ولين يخشى الناس ولي يخشى والموضع الثاني  
ما ايسر معرب مطلقا اضيف لا يا المتكلم ولو حذف او قلبت  
حاله لكونه غير النشبية فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا  
لوجوده في اللفظ نحو سليمان و مسلمتي و بمسلي بالشديد  
فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفع تقديرى للزوم  
القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانها لفظيان بيا  
مدغم فالاولى تقديمه كما في الواو نحو جاني مسلي احد مسعودي  
قلبية الواو ويا واذ غمت وان كان غيره اي غير جمع المذكر السالم  
فالكل اي كل اعراب تقديرى سواء كان مفردا او جمعا مذكرا او  
مؤنثا سالما لوجوب الكسرة والتكون او الفتح قبل العامل  
وتقدير اجتماع الحركة والسكون والكسرة مثل ي او ضد بين بعده  
ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قال البعض لما  
استعمل كروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التنبيه  
ولم يمكن لعدم التبديل باختلاف العامل بخلافهما والوجه للنسب  
وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا بوجوب نحو غلامك

غلامك

نحو غلامك وعلامة نحو علاي و ابو رجالي و مسلمتي والموضع الثالث  
ما اسير معرب مطلقا في اخره اعراب محكي اي حركة او حرفا محكية والنشبية  
بالاعراب مجازيا لكونه اذ لبت باعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق  
بقوله غير الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه تقديرى للزوم لاشتغال الآخر  
بالحكاية فصارت كاللينة ولذا قدم على الرابع عكس ما في اللب حال كونه  
امام جملته في الاصل مستغنى في حال العلمية نحو ما سطر آياتك الصريح  
انه معرب اعرابه تقديرى وقيل بسبب ما قيل في العلمية او مفردا في قوله القوم  
للجاري وانما بنوا تميم فلما برون الحكاية في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة  
منهم بسبب قوله من زيد اذكر منصوبا اشعار بان السؤال السوال  
عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مفعولا لمن قال ضربت زيدا ونحو  
دعني عن ثمانية اعراب بيا، مقدرة والمفعول حكاية لمن قال اللك ثمانية  
وكذا اي كالمذكورة لكونه اعرابه تقديرى بالاشتغال الآخر بالآخر كل علم  
مركب جزؤه الثاني معمول في الاصل لما لا اعراب له اطلاقا على اظهر  
اعرابه وهذه الجزاء ايضا فيكون تقديرى نحو زيد و زيد و زيد و زيد  
اعلاما فان كلامنا معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء في النشاء  
والحرف في الاولة والثالث بخلاف نحو عبد الله و مضروب علامة علمي  
في العلم المركب الذي جزؤه الثاني معمول لما لا اعراب في الاصل فان



اعراب الجزاء الاوالة اي الاعراب الذي يظهر فيه اذلا اعراب له في الحال ثم  
لكونه جزءا كذا زيد بل المجموع على ما هو المختار عنده كما حقق في الامتحان  
منها اي في عهد الله ونحو مضروب علامة لفظي لظهوره في لفظ ما لا الاعراب  
وان كان في وسط لكونه مما لا اعراب في الاصل ولما في اخره وذلك اولى  
في اطلاق الاعراب وجعل تقديره بيا كما اذا كان الجزاء الاوالة مما لا اعراب له بحسب  
العوامل فان افعالها في فرع وان ناصبا فنصوب وان جازما في فرع والثاني مشغول  
باعراب الكتابة اي اعراب ملتبس بها ولذا لا يظهر فيه الاعراب المذكور مع  
انه الاخر او ما في اخره بناء على النسبة بالبناء كالتميم بالاعراب نحو خمسة  
عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزءا مبني كما سيجي واذا جعل علما  
يكون مع باقي اعراب تقديره على الاشهر لانتفاء موجب الاعراب البناء  
الذي سياتي وتعد ظهور الاعراب في لفظه لما في حكاية وقيل يكون  
مبني كما قبل العلية ومثل سبويه كما صرح في الامتناع في الموضوع الرابع ما  
اي لم يوف فعل معرب في اخره الاولي ترك في مكانه الاولي باء مكسور ما قبلها  
وان حذف لانتفاء الساكنين فانه كما للمفوظ لكونه مقدر لا انسيب  
حتى يكون اعرابه لفظيا كما في يد فان كان ذلك المعرب سما فرفعه وجسه  
تقديره للزوم سكيه الياء المذكورة كاشتغال الضمة والكسرة عليها  
وانما نصبه لفظي لانه الفتح عليها نحو القاضى وقاضى وقاضى البلد

وان كان

وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هو لفظي تقديره في  
كاشتغال الضمة عليها بخلاف الفتح ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه  
لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا في  
الاحوال الثلث نحو يربيعان ويرمون وتريبين المن يربيا ولم يربيا  
النج نحو يربى هو وترى انت اوى ارى انا ونرى نحن والحاسي  
منها فعل واو مضموم ما قبلها اذ لم يوجد اسم كذلك فرفعه فقط دون  
نصبه وجزمه اذ هو لفظي اي كلف اخره باء مكسور ما قبلها تقديره  
مثل ما ترمه اشتغال الضمة على الواو المذكور ان لم يلحق باخره  
ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر نحو يغزو  
وهو ونغزوات اوى واغزواتا ونغزو والسادس منها اسم معرب  
اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اي كلمة في اولها همزة وصل تفسير  
للساكن فانها تستقطب عنده الملاقات فيجتمع الساكن في حذف حرف  
الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة في المفردة  
الكبيرة المضافة اليه اعرابه في الاحوال الثلث تقديره لعدم  
ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت  
بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا  
نحو مصطفىون ومصطفىين بفتح التثنية والنصب والجر فنحرك الواو

آخيه

وتنظروا



رتقا للسالكين بالضم للمناسبة والياء بالكره لما ذكر فيكون اعرابه  
 لفظية الاحوال الثلث لظهوره في لفظه نحو جاني مصطفى القوم  
 بضم الواو ورايت مصطفى القوم ومررت بمصطفى القوم بكر الياء  
 فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاء اعراب مفتوحا كجذ فان اى الواو والياء  
 للسالكين فيكون اعرابه تقديرية في الاحوال الثلث نحو جاني ضاربوا  
 القوم ورايت ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان كذلك  
 اللهم تشبيه فرقة تقديرية لمدق اليه الالف للسالكين وفي نصب  
 وجره تحريك الياء للسالكين بالكره للمناسبة فيكون اعرابه فيها لفظيا  
 نحو جاني غلاما ابنيك كجذ الف ورايت غلاما ابنيك ومررت  
 بغلاما ابنيك بكر الياء فيهما والموضع السابع المواضع التسعة العوب  
 الموقوفة اى الذى وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان  
 اعرابه بالحركة لا بالحرف اذ هو لفظيا كالمون ويضربون فان  
 ذلك عليه الموقوف غير متون بثوبين التمسك متونا بثوبين المقابلة  
 او لا او كان في اخره تا، الثانية ناهوال الثلث اى اعرابه فيها تقديرية  
 لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمد في الاحوال الثلث مثال لغير المتون  
 وضاربة كذلك مثال لما في اخره التاء وضاربات مثال للمتون بغير التمسك  
 وان كان متونا بثوبين التمسك بغير مقابلة مقترنة او بها اى حال كونها

الثاني

بلاتى، الثالث او بلاها منقلبة عنها فرقة تقديرية لسقوط  
 الاعراب بالوقوف دون نصب فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لا  
 تشبها فتح ما قبله الذى هو النصب نحو زيد فانه يقال جاني زيد ومررت  
 بزيد بسكون الدال ورايت زيدا بالالف **دانا محلي** وهو لا يظهر في اللفظ  
 ولا يقدر من اخره بل في نفسه لما منع عن ظهوره فيها في موضعى احدهما  
 الاحسن الاول او الآخر بدل الثاني اللهم طرب المشغل اخره باعراب  
 غير محلي لما عرفت انه لو استغفل بمحلي لكان اعرابه تقديرية نحو مررت  
 بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المنعولية في اشارته الى ان  
 النصب للجر فقط لا للرفع جار لان الجار التوسيلة في انشاء معنى  
 العامل لا المعمول في اذ ان جملة العال فلا يكون جملة المعمول كذا في  
 الاشارة وكذا اعجبني ضرب زيد ومررت بزيد فيرفع المعمول على العال  
 او منصوب المحل على المنعولية في الاول والثاني في الثاني والثالث منهما  
 البنى العارض الذى يتوارد عليه المعاني المتضدية قال فيهما فيما علقه  
 في الاشارة قالوا التقديرى انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه  
 واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ  
 محل الاعراب لتوارد المعاني المتضدية عليه لدلالة اللفظ على معنى المتعل  
 بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا

ولكن في اخره مانع والمحل فيها  
 لا يستحق فالمانع في نفسه



لكونه بنياً او مضافاً اليه او مدخولاً اجاز فلم يوجد فيه ذلك الاعراب  
اصلاً مادام ذلك المانع باقياً وبتجريد الحجة والاستحقاق له فستى محلياً  
حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظاً او تقديرًا نحو يا زيد وارعدوا  
زيداً وزيدياً ضارباً عمرو وعمراً ومررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى قوته  
بجملان بنى الاصل فانه ليس محلياً للاعراب اصلاً لعدم تواردها المعاني  
عليه لعدم الالتصاق بالمعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما انفردت  
به بتوفيق الله تعالى والجهور قصر المانع على البناء وقالوا معنى كونه محلياً  
انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلى قد يكون في  
المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيداً في مررت بزيد وضرب زيد زيد  
وعمر و ضارب زيد منصوب المحلى وانما نحو ثابتاً بشرط ان المانع ان  
معرب اعراباً تقديرى لكون المانع في الاخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية  
والضمولية زالت بالعلمية بجملان المانع في يا زيد ومررت بزيد ضارب  
زيد فانه البناء وكونه مدخولاً اجاز ومضافاً اليه مانع في نفس اللفظ لا  
في الاخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب  
في الاخر مانعاً آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الاخر  
فلذا لو زال الاول وبقى الثاني صار الاعراب تقديرى بان نحو ثابتاً بشرط  
على الصحيح الى هنا كلامه فهو ان البنى عارضياً او اصلياً لا يستخدام

ما اى كلمة

ما اى كلمة كان حركة وسكونه اى حركة اخرى وسكونه لا يعامل اى لا  
بسبب ولو دخل عليه بل ان الاصل في البناء السكون والعدول بالحركة  
بسبب اخرى كما سيجى واما ذكرنا لا يورد ان الاسماء المعدودة داخله فيه  
مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والاختار عند مذهب الزمخشري  
وهو كونها مبنية موقوفة صرح به في الامتحان لان حركتها تكون يعامل  
لو دخل عليها ملتبس او ملتبياً بجملان المعرب فانه ليس كذلك وهو  
من اعراب بنى اى واضحة واظهرت في المعرب محل اظهر المعاني لانه محل المظهر  
اعنى الاعراب ومحل البنى محل لوصفه فهو ان المعرب مطلقاً لما كان  
هذا اتصلاً لما سبق عطفاً بالفاء لان مرتبة بعد مرتبة الاحمال ما كلمة  
كان حركة وسكونه اى حركة اخرى وسكونه يعامل اى بسبب بسطة  
او بدو ونها فيجمل مدخول اجاز الزائد وغيره مما لا يتعلق بشئ علامه شعريه  
تشكيك عامل فانهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للبنى والمعرب  
بالحرف مع انهما مذكوران في الاقسام لانه اذ ان التنبه على الخطا ط  
ربته طبا بحرف بعدم جعل التعريف شاملاً له والاعتناء بذكره في  
الاقسام ط وان لو ارد الشمول لهما و زاد حرفه بعد سكونه فيهما لصدق  
تعريف البنى على المعرب بالحرف لانه ان الحرف ثابت قبل الفاعل وبعده يحصل  
صفة له وهي الدلالة والادالة لانه في البنى حتى يرد به بعضه المصنف كما في المعرب

في التعريفين

في الاعراب



على ما يجيء آثاره كترى ابن الحاجب لعدم حصول الفرضي الاصل  
 من التعريف بها وهو معرفة الافراد اجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل  
 الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب ولا يجيء ان تعريفه  
 لا يفيد انه مع اختلافهما في انفسهما لانها اطلق المركب و اراد بالمشابهة  
 المنفصلة المنسبة التي توجب البناء على مجهولة محتاجة لا تفصيل على  
 جميع انواع المبنيات و اراد بمنى الاصل الحرفي والماضي و الامر بغير اللام  
 دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه و لكني بهذين التعريفين ليحصل نوع  
 معرفة و ضبط بهما با لوفون على الاستعمال و الجملة و احوال تمامها على  
 تفصيل المبنيات و انما عدل عن تعريفه بجهوده و هو ما لا يختلف آخره  
 بعامل و ما اختلفه اخره لانه ان الاختلاف بغير عامل حكمه المبني  
 و اثره المرتبة عليه حيث هو مبني وليس كذلك اذ حكمه اثره المترتب  
 على بنائه ببنات اخره على خصوصه و لذا عرفه المطرزي بمعرفة المصنفين  
 بعد تعريف المعرب بالاختلاف المبني مطلقا و ليس لثلاثيته و فهم  
 رجوعه الى المعرب من اول الامر على نوعين بنى الاصل اي مبني هو الاصل و  
 مبني العارض اي مبني هو العارض و الاوّل اربعة حروف قدّمه للكمال في  
 الاصله اذ لا يقع معمولا أصلا بخلاف الماضي فاذا قدّمه سوف المعرب  
 فيكون معمولا كما في الماضي قدّمه لكونه الامر مختلفا فيه و الامر بغير اللام عند

ط و اراد بجزءه و المركب مع الغير  
 تركيبا يتحقق معه عامله مع

البصري  
 ٤

١٤٥

عند البصري قيد الاخير اذ عند الكوفي هو معرب مجزوم بلا مقدره  
 كما في الجملة حيث هي اخرى تعان جميع لكون بنائها مختلفا في الاعتبار  
 و كما اذ قد يوجد جزؤها الاعراب وجه البناء عدم توارد المعاني المقضية  
 عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقبل المطابق و اعراب المضارع با  
 المشابهة التامة وهي منقودة فيها ايضا كما لا يجيء و الثاني ايضا  
 على نوعين لازم وغير لازم و اللازم منها ما لا ينفك عن البناء اصلا و هو  
 ان المبني اللازم للضمات وجه البناء الاستغناء به لانه نفس اللفظ  
 بحسب اختلافه مادة و صيغة على المعاني الخفية عن دلالة الاعراب  
 عليها التي هي الغرض من وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتنان  
 في بحث المعرب و قيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير و قيل كونها  
 على لفظ حرف الخطاب و الفصل و اسماء الاشارة و هي لعدم استقلالها  
 قيل بنيت لنظم الاشارة و هي لعدم استقلالها مفعول حرفي لكن لم يوضع  
 لها حرف كما فصلها الرض و قيل لان وضعه معها كوضع الحرف و جعل  
 عليه ماعدا و قيل لا احتياجها الى القرينة الرافعة لانهما و هي اما الاشارة  
 الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق او الموصولات وجه البناء  
 للمشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف غير  
 اي و آية فانها معربان ما لم يحدق صدر ضميرها لالتزامهم فيها

نشارة



الاضافة المرحبة بجانب التسمية فلا يرد ذكر رجل رعت عشر كعدم  
 لزوم الاضافة فلا ترجع جانب التسمية وانما ينبت عند حذف الصدر  
 لك كد بشههما بالحرف من جهة الاحتياج لا الحذف منقوشا بها ٢٤  
 الغايات ولذا ينبت الضم نحو قوله تعالى لترعى من كل شعبة ايتهم  
اشد على الرحمن عتيا وينبغي ان يستثنى منها رسم الاشارات  
 تشبهها لان المختار عنده كونها معرفة وبشيء وجهه في الاستحسان بان  
 لفظ التشبيه لما كان قريبا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا سطحه على  
 وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب اجزاء الاول من اشئ  
 عشر بنائه غير كسبي، والسما، الافعال بناؤها مثل اشئ المبنى  
 الاصل اعني المافى والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم  
 موجب الاعراب كان بمعنى الشجر واوه بمعنى توجع واعراب المضارع  
 عارض بسبب المشابهة التامة المعنوية فيما كذا في الاستحسان وقد سبقت  
 هذه المذكورات من المضمرات الى اسما، الافعال فلا حاجة الى ذكرها وانما  
 كان على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كنجار بمعنى العجوة او النجور او  
 صفة نحو يافساق ويا خبث بمعنى يافسقة ويا خبيثة او علم اللوث  
 نحو خدام اسم امر في بناء، هذه الثلثة تشبهتها في الزينة والمبالغة  
 لفعال بمعنى الامر المشابهة في المعنى لمبنى الاصل وردة المص بان جعلت

فيها ولا حيث واذا طالما سبي  
 ان الاضافة فيها كالاضافة

المشابهة

المشابهة مختلفة فلا ينجس السواك بخلاف ما ذكر في بنا المبدأ والمفرد  
 المعرفة كما يجب فان قيل لم يعتبر العدل وجه المشابهة كما اعتبر البعض قلت  
 لان تيمس السواك كما ينجس باعتباره ايضا لانه لم يرض به الرضى حيث  
 قال ان كونه كماء الافعال معدولة عن العاقل الفاعل بشئ لا دليل لهم عليه  
 والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عند فليخرج الفعل حسن  
 النية الا التسمية استرأى اي بلاداع المعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه  
 ما ورد في الفاضل القسام بان خروج فعالة الفعلية اليها كخروج ذلك ومثلت  
 في التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى في هذه الثلثة  
 العدل المحقق فالدليل عليه ونبوت الاصل لا يدل على العدل عند لجوار  
 ترادف لفظي في المعنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل  
 القدر لا اضطرار وجودها مبنية لا ذلك كما وضع صرف عمر فلا دليل على  
 كونه الاصل المحمول عليه معدولا عنه كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو متكلف  
 عند أهل الحجازي قيد الأخير وهو عرب عند بني تميم الامامة اخره  
 فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بناءه لانهم احرصوا للامانة لا سيما في  
 زوات الرأ والمصحح لها كسرة فالتموهها وقيل لانه الرأ معرف مشتقل  
 كلف في معنجه كالمكرر فاخبر فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقه واجبة  
 حدة سهل في سلوك طريقه مختلفة وقال المصنف في ان هذا يقضي اختيار الفتح

الفجاءة وفساق وخرام

لعل حقا العبارة احصول تامل



وفيها انهما يتضادان عدم الحصار بسبب البناء <sup>والمسببة</sup> بسبب الاصلا  
 ان ضموا ما ذكره <sup>لجواز</sup> يتون للغاد كركم والكفاية الا ان يقولوا هو ضعيف  
 لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرناه <sup>لحصار</sup> للاصلا <sup>دونه</sup> الضميمة  
 الضميمة <sup>والاصوات</sup> وهو اي الصوت في عرف النحاة كل لفظ حكمي به صوت  
 ان لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان  
 الحيوانات او الجمادات كغاق والحكاية <sup>ايمان</sup> انفسى الحكمي عنه فالزيد غاق  
 او نوح اراخ <sup>وانما</sup> باعتبارها نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او  
 قلت غاقا صدا اصدرا ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب  
 وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهم لشمولها لكل من رجع  
 والغرض الاصل من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم  
 يقع فيه غير معقول مع الذم <sup>لخصر</sup> المبيات <sup>بما ذكر</sup> والتعليل بان حسم للاصوات  
 بعد تسليم الاول مردود بان الصوت <sup>وعرفه</sup> النحاة اعلم للاسم وهو الحكمي  
 وبهذا الاعتبار <sup>تعد</sup> من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو صوت الحيوان او صدر  
 عن طبعه وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بان حسم  
 السما ان سما واحدا سهوا اذ الثاني نفس ما صور <sup>والدخول</sup> في الاوهم حكايته  
 ثم قال في سبب بناء الاصوات الغير الحكمية هو انتقاء التركيب وفيه ان  
 مذهب النحوي كونه غير المركب مع ما موقوفها <sup>ويذكر</sup> عليه جواز التاكين

مذهب  
 النحوي  
 والانتقاء  
 في نحو زيد

في نحو زيد مع امتناعه من نحو اي وفي الحكاية كونها حكمية عنها وقد عرفت  
 ما فيه من جهتي والذين عندي انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت  
 بنفسه قصدوا غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا ينقض وتتركب  
 آخر نحو غاق في التركيب بالكر لا استواء الساكنين فاعرابها تقديره في ذكره  
 في الامتحان فقدم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي او صوت  
 به للبهائم <sup>لكن</sup> يقع النون وكسر الحاء المعجمة او فتحها مع تشديد هاء  
 او سكونها مع التحقيق لان احة البعير قال بعض النحاة هذا القسم  
 داخل في اسماء الافعال وارتضاة الرضي واري انه الحق لدخوله  
 في حدها كانه الامتحان فلا وجه لعدم هذا القسم فسمي من المبني على  
 حدها فذكره هنا اقتداء لهم لانه مختارة وقال فيه ايضا <sup>فسمي</sup>  
 ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى  
 ما الطبع كعند العجايب وروي للمتقدم واهل المتنوع واهل السعال  
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اخر <sup>على</sup> ما يقتضيه الطبع فاذا حكمي  
 دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام ولوقال فيه او صوت به للحيوان  
 او صدر عن طبعه <sup>لكن</sup> اشتمل وجعل ذكر البهائم وجعلها على التنصيص  
 على سبيل التمثيل <sup>لكن</sup> لا يرتكب في مقام التثنية كما لا يخفى على المتتبع  
 العارف وبعض المركبات اذ ليس كل من المبنيات فمنه ما صار



اسماء واحد البعلبك ويسويده ومنه باقى على حاله خمسة عشر  
 فالمراد بنا جزئية وهما كالميتان وهو اى ذلك البعض كل كلمتين  
 في الاصل اذ في الحال فيشمل ستة اقسام ليس احديهما عاملة  
 في الاخرى في الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب او لا احترام من  
 مثل تابت بشرى وشهد عبد الله ومثل زيد وان زيداً معلوماً اذ كل  
 منها محكي اعرابه تقديرى وينبغي ان يقول السامعي كما فيما سبق للاحتراز  
 عن مثل النجم والصفوة وان يقولوا ولا امر بيتي قبل العلمية للاحتراز  
 عن مثل زيد خانم ومثل حيوان ناطق علمي لما مر به لوقال كل اسمية  
 ليس بينهما سبب كنهان فكان اصوب جعلنا اسما واحداً بان جعل  
 مجموعهما علماء الاعيان واحداً فان كان الثاني صوتاً بنياً لجزء انما  
 الاولى فلانه ليس محكي للاعراب لكونه جزءاً حقيقياً في الاسم فليجئ  
 السبب البناء اما الثاني فلكونه مبتدئاً في التركيب وهذا المثلوك  
 مسلك الغير والافقده ان الصواب عنده انه ليس بمبتدئ قبل الحاية  
 وبعدها معرب باعراب تقديرى وكسر الثاني عند الوصل لا تمنع  
 التاكيد وكون الكسر في التحريك وفتح الاولى للتحفة كسويده  
 معناه قبل العلمية الراغب في السبب وهو التفتاح او الراجح اياه  
 اى الواجد رحمه سمي به امام النجاشي عمرو بن عثمان النيرازي  
 كمال

لكمال غيبته فيه او لكثرة شتمه اياه وان لم يكن الثاني صوتاً بنياً  
 الاولى على الفتح كما مر ان كان اخره حرفاً صحيحاً نحو بعلبك اسم  
 بلد بالثام مركبته بعل وهو الرفع والصنم وبك صاحب  
 هذا البلد من بك اى زحوا ومن بك عنفها اى وقها وحضرموت  
 اسم بلد وقبيلة وهي اسمان في الاصل جعلوا واحداً على السكون  
 ان كان اخره حرف علة لنقل الحركة عليها من حيث هي حركة وان كان  
 فتحة نحو معدى كرب واعراب الثاني حال كونه غير منصرفي للعلمية  
 والتركيب ولا يخفى ان النصرف غير المنصرف انما هو المجموع الثاني  
 فقط لكن لما كان الاعراب والنوع ظاهرين فيه واخره اخر المجموع غير  
 عندهما نساخاً او تجوزاً على اللغة الفصحى تنطقوا بالبناء والاعراب  
 معاً اذ اعرابها في غير الاولى تشبهها له بالمضاني حيث يستقطبهم  
 تنوينه بالتركيب فيجوز الاعراب فيه لفظاً او تقديرى كما حسب  
 العوامل وقيل يجوز في مثل معدى كرب فتح الياء والسكانة ونصبه  
 ويعرب الثاني ايضا تشبهها له بالمضاني اليه في الصورة فيجوز مع منع  
 الصرف على راي ان قدر ان اسم للمؤنث كما اذا قرئ ان كرب اسم للكربة  
 وبك اسم للبتقة يقال هذا بعلبك ومررت ببعلبك باحركات الثلث  
 في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلث ومع الصرف على راي آخر ان قدر

طرايت بعلبك



انه اسم للمذكر كما اذا قدم ان كرب اسم للمذكر وبك اسم للمكان او  
 صاحب البلد فيذكر المكان في الاحوال الثلثة وبني الثاني ايضا على  
 واي تشبها له بحسب <sup>كالمعنى</sup> عشر وجب عدم فصاحة هذه اللفظة كونها  
 مبنية على تشب باليس باضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة  
 وجعل كل من جزيرتين كحقيقي كلمة باعتبارهما لا ينعى اللفظ في الاصل  
 على ان التشب بحسب عشره وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح  
 للتشبي للبناء اذا المضاق والمضاق اليه ايضا كذلك اذ لم يغير  
 مبنين وان قيل المسلمات غير متنج فيه كما مر وان لم يجمع الاى  
 الكلمتين كما واحد او كما تضمن الثاني حرفا عاطفا او حرفا فان لم يكن  
 الاول لفظا ثانيا نبي اى اللفظان او لجزان قيل اما الاول فلو وقع  
 آخره في وسط الكلمة الذي ليس محله للاعراب واما الثاني فنظمه حرف  
 وقال المصنف وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لئلا يجرى اللفظ على جزء  
 اللفظ وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق ببيان والذي  
 عندي ان التضمن للجزئين معا فلهذا ابياسنهم وسلك في هذه الرسالة  
 ملكا للمجهول على الفتح ان كان اخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان  
 اخرهما حرفا علة كما مر نحو احد عشر واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلاث  
 عشرة واحدى عشرة وحادية عشر والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة

جارا

وبكعة عشرة يريد به مادون العشرين ونون العشرة سواء اريد التعدد  
 وهو اللفظ الاول او اللفظ احدى وهو الثاني والتضمن في الاول ظ  
 لانه الثاني اذ ليس اللفظ حادى وعشرة وجهه ان العيس ان يكون المفرد من  
 المتعددة كما على صفة الفعل مشتقا من ذلك التعدد ولم يسب ذلك في احد  
 عشر واخوانه فاضطررنا الى ان نوضح الصورة على العمل على اول الجزئين  
 ليؤذن في اول الاول ان المراد المفرد من المتعددة لا العدد وعطف الثاني  
 لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هي منه شتم  
 حذف العاطف في نحو حادى عشرة وبقي في نحو حادى وعشرون والمعنى  
 واحد ونحوه وان فلان جارى بيت بيت اى ملاحق بيتين وبيت  
 او بيت منه مشتق الى بيت منى او ملقوا بيت منى بغيره جاركه القريب  
 وهو بيت بيتى اى وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا الشئى بين بيتى اى  
 بين كتيه وبين الردى اشارة بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد  
 وان كان الاول لفظا ثانيا نبي اللفظ الثاني كما مر في التضمن واعراب الاول  
 وحذف نونه فيل كما حذف العاطف كان على صورة المضاق فحذف النون  
 واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجراء بيت  
 التثنية مجرى واحد وهو الذين يقولون باعراب هذا في اللذان وان  
 حذف النون للايجاز المطلوب وايضا س المحذوف وقال القاضى العظمى



لأن جزء الثاني منقول منقولاً فكذا لا يبنى اثنا عشر مع التثنية  
لا يبنى مع ما هو بمنزلة ويدل عليه عدم جواز اثني عشر وجواز ثلثة  
عشر كجواز اثنا عشر رجلاً ورايت اثني عشر رجلاً ومررت باثني  
عشر رجلاً وبعض الكنايات لأن بعضها موب كغلمان وفلانته وهن وبعضها  
ليس من هذا الباب كضم الغائب إنما يعرفها لأنها على معناها التفوق وهو  
ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالإيهام على  
السامعين وكونه غير أنها بمعنى المكنى عنه وهو أي ذلك البعض كونه وحجتي  
لمعنى محتمل في التمييز ففرقوا بين تمييزها في الاعراب تمييزاً بين الأفعال  
إليه بقوله يكون للاشتمام عن العدد فينبى ما بعدة على التمييز جمل على  
العدد الوسيط فان خير الامور واسطها والحمل على تمييز أحد الطرفين فحكم  
محكم رجلاً ويكون للجزئية عن العدد سميت بها وان كانت لانها التكرار  
باعتبار ان متعلقها خير تمييزاً بينهما بمعنى الكثير فبما البعدة حكوم رجلاً  
ورجالاً لأنه تقيض رتب او مثله فحل عليه في لغة تمييز العدد للمضام بعضه  
وبعض مجموع فحل عليها وفقاً للحكم وبنائها كونها موضوعة وضع للمرفوع  
لكون الاشتهاية متضمنة بمعنى المرفوع وحمل الجزئية عليها وكذا عطف على  
كم يكون للعدد وقد جيء لغيره أيضاً نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم  
لجمعة مثلاً فينبى ما بعدة على التمييز لما مر في كونه الاشتهاية وبنائها

بين كونه الاشتهاية  
والجزئية

نكرتها

لكونها في الاصل داخل عليها كان التثنية فصلاً للمجموع بمنزلة كلمة واحدة  
بمعنى كم بقي ذاعا اصل بنائها نحو عندي كذا وهي قال في الامتنان وينبغي  
ان يذكر كانه ثمانية مبني ايضاً بمعنى كونه الجزئية واصلها كاف التثنية دخلت  
على اي فصلاً للمجموع كما واحداً بيناً على السكون اخره نون ساكنة ولذا  
يكتب بالنون وكيت وزيت بحركات التثنية ولا يستعملان الاكثر بين  
بواو العطف يكونان للمدح اي الكناية عند نحو قال كيت وكيت  
وكان لا لامر زيت وزيتون كونهما عبارتي عن جملة التي عدت  
من مبني الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان الاشتهاية كمن وما وغيرها  
وجه البناء فاعني اي واية فانها معربان لما مر وبعض الطرق لان جميعها  
ليس بعني والمراد به الزمان والمكان لاما اعني فيه الظرفية لعدم صحتها  
في مذومند ذكره الفاضل العظيم لكنه خلاف المتبادر وقال المصنف ذكرها  
لشهرها بالظرف في الدلالة على الزمان ثم المراد به اعتمده كونه حقيقياً  
او حكماً فيشمل كيف الذي للحال والصفة واما ذكر الكاف وما عطف عليه  
فمن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسب نحو امس بنى لتضمنه معنى حرف  
التعريف ولذا صار معرفة وعلم الكبر للاجتماع التاكيني وكونه اصلاً في تركيب  
التاكين وقطع بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغة وقد  
كثفوا الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعاً لضم الطاء وضم

تحريراً



وقد ينسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها الوقت الماضي المتى فعله  
مثل ما رأيت قط أي ابدأ وبناء المخففة لكون وضع الحرف  
والشددة الحل عليها وقيل لتضمين معنى الحرف لأن معناها الآن وقيل  
لتبنيها بالحرف لأنها مثل لما في استفراق التغى عوض بفتح العين وضم  
الضاد المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو الزمان المتقبل للمشي  
فعله نحو لا امرأة عوض أي أبدأ أو بناء أو على الضم لكونه مقطوعاً عن الاضافة  
كقيل بدليل اعراب معها نحو عوض العائض أي دفع الداهية من الداهية  
ما يسبق على وجه الارض ومذ ومند ومند ومند ومند ومند ومند ومند ومند ومند  
مقطوعين عن الاضافة كقيل وكذا بني الحرف الثاني على الضم ولاجتماع به  
الساكنين ومنى الاول على التكون لعدم اجتماعهم واذا لحق السكون بضمه  
اخرا للاستماع ولان اصله منذ بدليل انه لو سقط به يصغر على سند  
ويجمع على امنا قد قيل الحج لا الخربك عاد الى اصله نحو منذ اليوم  
قدم على سند لما تر وقيل ان بناء أو كونه وضع الحرف ومند محمول به  
عليه وقال الفاضل العصم لو ثبت هذا الثبت ان منذ ليس اصلاً له  
والا ايقن يكون اصلاً في البناء سابقاً عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ  
في الحرف على ما حكاها الرجاج عن التخات لان الحذف لا يلحق الحروف والاستبعاد  
في ذلك لما لا يخفى على من له ادنى استعداد واذا بني للزوم اضافته الى الجملة

وما اضيف

وما اضيف اليها فهو التخفيف مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحاً  
فكان تخفيف كلمات الفايات ولم يبي على الضم لانه لا يختم  
واذ بني لما تر ولكونه وضع الحرف ولذا بني على السكون مع انه مقتضى  
العلية الاولى المضمرة لما قال الفاضل العصم في التلخيص وهو لوقوع  
امر لوقوع غيره بما يكون وقوع الثاني مع الاول معنيته المسبب  
مع السبب العطف في لزم منذ الاجاز زمانها وذهب ابن البراج  
وابوعلي وابن جنى وجامعة لانه ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حيث  
رد هم ابن خروج بصية لما سلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى به  
على المبالغة وقوله سيبويه انما يكونه مثل لو محمول الى انه مثل المضى  
او عدم العمل او في الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه  
ابن عشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوى القول با  
بالظرفية ولعل ميل المصن الى ذلك حيث قرنه مع وجه البناء ما  
ومنى استغناها او شرطاً للزمان وانى استغناها ما او شرطاً للمكان  
وجه البناء فيها تضمينها اياتها واياتها استغناها للمزمان وكيف  
استغناها للمكان وجه البناء فيها تضمينها اياتها فان كان بعدها اسم  
فهو ظرف محو كيفية انت وان كان فعل غير يأتى فحال محو كيفية جئت  
وحيث للمكان المبهم ومضاف الى الجملة الاشياء وجه البناء فيه ما مر

شرح



في اذا اولدني بالقي المقصورة قال الرضي لا وجه لبنانه لانه بمعنى عند وهو  
 معرب بالاتفاق ثم قال الفيه يعامل معاملة الف عا والاشتب مع الظاهر  
 وينقلب يا مع الضمير غالباً وحكى سيبويه عن قوم لذلك وعلا ك  
 والاك ولا يضاف الى الضمير مفصلاً اصل الالف سوى بقية الشكثة  
 ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل اللغات وقد ينصرف  
 فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع <sup>المال شفا</sup> بفتح او كره او كره النون  
 او حذفه اشار اليه بقوله ولو بفتح اللام او ضمها وسكونه الدال وربما تم  
 ينصرف في حذف <sup>والدال</sup> كسب الدال فيقال له بفتح اللام وضمه الدال فهذه  
 ثمانية لغات وعبارة <sup>للمص</sup> محلها على ما لا يخفى قال الفاضل العصم ولا يخفى  
 ان الثلثة الاخيرة مبيبات على السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوفة  
 والمعتبرة في البناء الاخر ووزن الوسط والقول بان الآخر في منسى والمعتبر  
 هو الدال مردود بان المحذوف لعله لا ينسى نعم يصح ذلك في بعض الدال  
 دون غير وان يقع السقاء الساكنين بحذف الحروف الصحيح لانظيره لكن جزئهم  
 عا في حذف النون في بلاد بلعنة انتهى قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحروف  
 وحمل الباقي عليه ووزن الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحروف ساكنة يعرف انه يكون  
 في التركيب بنياً المشابهة بالحروف في الواضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون حركاً  
 للبناء والفاضل العصم بان لا يجوز تفرع بناء الاصل عما بابا التفرع فيه فان وجوده

ط  
النون غير

بعد بنانه

بعد بنانه كما هو الظاهر وقال الرضي يستلزمها الابتداء الذي هو معنى من وقال  
 الفاضل العصم والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من  
 تأكيداً فعلى هذا الاحاجة لا تقدير من اذ اليه يذكر كما قد مر الرضي  
 والكافي الذي معنى مثل نحو يصحكن عن كالجرد المنسجم اي عن اسنان  
 مثل البرد الذائب للطاقتها وعلى معنى فوق نحو من عليه وعن بمعنى  
 الجانب نحو من عن يميني اللامية صفة للثلثة الاخيرة والعربية  
 على اسميتها دخول الحرف الجوز عليها لا امتناع دخول اعاء حرف الجر وغير  
 اللام من النوعين اربعة اقسام الاول ما اي اسم مطلقاً قطع عن  
 الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكأنه لم ينقطع  
 عنها ضمير وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا لك الآ  
 وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلاً كما اغضى بالماء الفرات  
 والمعنى في الحالين واحداً قال بعضهم المحذوف منوي في البنى والمنسى  
 في المعرب وقال الرضي لخلق هو الاول منوي اية المضاف اليه اذ لو كان منسياً  
 كما في الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خبي من قبل واليسمع  
 المنسى في غير نحو قبل وبعد وحت وفوق وقدام وامام وخلف  
 ووراء واخلف ودون ومن على ومنى علود لا يمس عليها ما بمعناها  
 نحو عيسى وشمال ولا غير وليس غير وحسب وجه البناء في الجميع المشابهة

مثال



الحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم وجهي للتقصان بالقوى الحركات  
 والآن عطف على ما لو قدومه لكان اولي واظهر وجه البناء فيه بشرط الحرف  
 في عدم التصرف بنزع اللام وبالنشبة والجمع والتصغير او تضمنه  
 بمعنى اسم الاشارة او حرف التثنية والظاهرة زائدة وعدة من غير  
 اللازم مبنى على اني قال انه قد يعرب سند لا لا بقوله كما زعموا لان  
 لم يتغير الاصل من الاصل حذف نون من وكس نون الا ان لدخولها عليه  
 ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كونه الكسر ان الفتح شهر واكثر وقال  
 وقال اللاماني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يتعدى بغيره  
 لو ثبت الكسر دون حرف الجر ولم يثبت والثاني المنادى وهو ما نودي  
 بحرف النداء لفظاً او تقديرًا نحو يا زيد وكويوسى اعرض عن هذا فيشمل  
 هذا مثل يا الله وبالسما، بل لا تتحقق بخلاف تعريف ابن الحاجب المنفرد  
 لا المضاق ولا المشابه به العرف به قبل النداء او بعده فانه مبنى على ما يرفع  
 ذلك المنادى في غير صورة النداء لفظاً او تقديرًا او محلاً به راجع الى ما  
 الذي هو عبارة عن الحركة التي على الضمة والحرف المتماثل للوق النشبة  
 ووالجمع اني بنى لوقوعه موقع المكان الاسمية ومشايرته لهما افراداً وتوحيدها  
 في مثل ادعوك المشابهة لكان لفظ الحرفية والافراد لا يكتفي في المشابهة  
 والابن الكسرة المفردة ثم قال والله عندي ان بناءه لا تتضمنه معنى  
 الامر كنعاله

بنائياً الآ

لفظاً ومعنى ذكره في الاقضية  
 وهو المشهور وسبوعه بعض الكل  
 يمنع المشابهة بانه لا تعريف في  
 كاف الخطاب الحرفية

الامر كنعاله واجب وانما ليري المضاف لمعارضة الاضافة بسبب البناء  
 وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معني لان الامر خطاب للمعيت  
 والمقول لغيره ليس بخطاب للمعيت فلا يناسب الامر وانما بنى  
 على ما يرفع به للفرق بيني حركتي المنادى المعرب وبين حركة المبنى وحروفها  
 كذا في الرضى هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع كما سمع  
 اشارة اليه بقوله ان لا يلحق باخره الف الاستفائة او النوبة هذه الشرط  
 انما يفيد الواحد اذا لاق ما دام القامتا لضم ما قبله وكون المشي والجمع  
 اذ هما بنيان على ما يرفع به لحق باخرهما الف او لا نحو يا زيد انا ويا زيد وانا  
 لا تتقاه المنافات لوجود الفصل بينهما بالنوبة يرسدك اليه كما  
 الاقتصار على قوله وان لحق باخره الف بنى على الفتح لان البناء على الفتح  
 انما يتصور في الواحد دونهما ولذا خص المثال هناك به ولو غير  
 لحق الف بنائياً ايضاً على ما يرفع به لبيتي حاكمهما ايضاً ذلك  
 ان تريد بالآخر ما يرفع به في تعريف الاعراب في لا يلحق باخرهما الف بل  
 لوق لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى ولا باؤله لام كم  
 الاستفائة او التعجب التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلاً عن كونه  
 على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء والمبنى على الضمة وله  
 يلحق باخره الف ولا باؤله لام وبالسما مثال للمعرفة بعدة والمبنى



على الالف بلا الف واللام ويسمى مثال للشئ بجده والبني على الواو  
بدونهما ويأخذ وز إيراد المثالي الاخير بين تنبيه على الذي ليس المراد  
بالفرد ما يقابل الشيء والجموع ما يقابل المضاف ويشبهه ويرشدك  
اليه قوله وان كان المنادى مضافا او مما يسمى بها يتم إيراد ما اتصل  
بشيء من تمام معموله او نعت له جملة او ظرفا او مطوقا عليه على ان  
يكونا للمما الشيء واحد او كثر ينصب على ان المفعول به اي يتي على  
مكانه عليه من النصب لفظا او تقدير او محلا الذي هو الاصل لا يعد  
عند الضم وغير العدم الداعي ولان الافادة لكونها من خواص الاسم  
ترجح جانب التسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلا يبر  
ان نصب الشيء المحصل الحاصل ان قبل كونه منادى منصوبا ايضا  
ولا ان ان اريد النصب لفظا او تقدير يشكل مثل يا يوم لا ينفع  
مال ولا بنون وبامثل ما ينفعني وياغيب ما يضرب بشيء على الفتح  
لان كل منها لا ينصب لفظا او تقدير اي لما مع ان مضاف بفعل  
مقدر عند سيويم وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعوا او انادي  
عبد الله حذف فعل انشاء حذف او اجبال دفع اللبس بكونه خبر  
ثم انبت عنه حرف النداء ليدل عليه فشا الوجوب لا متناع  
بل بين النائب والمسئوب وقيل لكثرة استعماله ولان الحرف النداء عليه  
واقارنه

واقارنه فان دته تحو يا عبد الله ولا يحيى من بعد مثال شبه المضاف  
ومما من تمام معموله ومثال ما من تمام نعت له جملة او ظرفا او يا حييا  
بيان يا حييا لا يجعل ويا تخلة من ذات عرق مخلاف باريد الظرف و  
مثال ما من تمام معمول عليه ان يكون للمما الشيء واحد تحو ثلاثة  
وثلاث عدد او علم مخلاف يا زيد عمرو ويا رحلا غير معين بان اريد  
من ياني يا رجل كان دانا لحق باخرة اي آخر المنادى المفرد المعرفة التي  
مذكور بشيء على الفتح لا تقتضيه ما تجد تحو زيادة ان اتصل باوله لام  
مذكور يجب حذره لان اللام المجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص  
من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة جملا على كك ولو عطف  
بغير يا تحو يا لكهولة والشباب مكسرة المعطون ولا يشمل فيها الآيا  
لكونها الشهر وانما العرب معها الضمة مشابهة للمحرف بذخول خاصة الاسم  
تحو الزيد ومثاله الاستنائة او التعجب او التوبيخ ولذا يذكر المستغاث  
ان لو ذكر يحتل العويم ولما لا يجوز لحكم الاقى في التوابع بها بل في  
بعض الاول يجوز بما هو جاريه مطلقا بل في بعض قيد عيني المتابع الجاري  
في هذا الحكم وضح به بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والمبدل من المنادى  
الشيء على ما يرفع به مطلقا او المعطوف عليه الظرف عن اللام اذ لهم التي لا يجري  
في غير الحكم اي حكم كل منها حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء



مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاولى كالشواصلة لذكره  
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف  
النداء عليه فكانت باسرها كذا من انما الاولى نحو يا رجل زيد في المعرفة  
والثاني نحو يا زيد وعمرو وكذلك نحو يا زيد اخا عمرو او واخا عمرو في المضان  
ويا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا في شمه ويا زيد رجلا صالحا  
او ورجلا صالحا في النكرة وانما لم يتعترض ههنا بيان حكم غير ههنا المتوابع  
كما تعترض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها كتوابع سائر المبني في كونها  
تابعة لجزء متبوعها دون لفظه وقولهم يرفع جملة على لفظه ليس كما  
ينبغي اذ يلزم ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع  
انه لا بد منه والتعظيم للمخيفي والحكي في بيئ الحقيقة والمجاز والشب  
ان الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كما في  
الجواري صرح به في الامثلة فلا وجه لتخصيص هذا البيان بحسب المنادى  
المبني كما لا يخفى على الزكي وحرور النداء مبتداء خبر مجرور يا وما عطف  
عليه فانه لكونه مشهورا ولذا الاستعمال في الاستغناء والتعجب والندبة و  
التهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد البعيد منك احفيفة  
او كما كقول الداعي يا الله وبارب الله تعالى وان كان اقرب الاكل  
شخص في جمل وروده لكن الداعي يستعمل استغفار النفس استبعادا

لهانه

استبعاد الهانم الدعوى وعلا كذا قاله الاخفش وقال ابن اليزيد ان هذا  
دليل اقتناع البرهان في لغة الداعي بقوله يا قريبا غير بعيد ويا من  
هو اقرب اليك من اجل الوريد فاني من الانتصاب منصب البعيد  
كذا في التسهيل وشرحه للذماني فظهر ان الاختصاص له للبعيد  
في اياها وهيا للبعيد فدمها المناشئ ما ليا لوجوه فيهما وقدم  
الاولى على الثاني لان الهمزة في اقصى الحلق والهاء تامة بعد واي واي  
بالمدح للبعيد ايضا كذا في التسهيل واي بالقصر للمقرب وقيل  
للمتوسط في الهمزة لانه في كونه على حرفي والهمزة للغريب ووا عدة  
منها لان الحق عنده كونه المندوب في المنادى كما صرح به في الاستبانة  
وتخصر بالندبة لا يستعمل في غير ههنا بخلاف ما فانه يعوها وغيرها كما سبق  
والثالث اسم لا التي لئلا يفتنى اذ كان مفردا اذ لو كان مضافا او  
شبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترشح جانب  
الاسمية نكرة متطرفة اذ لو كان معربا منصوبا معرفة او منصوبا لغزها  
لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكثير حال كونها في  
مكررة اذ حكم المكررة يسبح نحو لا رجل في الدار ولا رجل في بيتها ولا مسلمي  
فيها ولا مسلمان فيها انما مبني لثبوتها معنى الاستغراقية لانه جواب للهل  
من رجل مثلا ما ينصب به لكونه البناء حركة او حرفا مستقرا



الشك في الاصل قبل البناء قال الرضي واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادى  
 من انه انما يبنى على ما يرفع به للفرق في الابد من بيان الفرق حتى يتم الكلام  
 ولعله انما اعامل ضعيف وقد ينقل عنه جعل حركة معمول المبنى موافقا  
 لعمل المحلى وهو النصب ليكون اشارة ومدكر له ولا يظن انه معزول بخلاف  
 عامل المنادى فانه قوي لا ينزل اصلا فلا يظن بالعرض حتى يحتاج  
 الى التذكير هذا نسخ لحاضر العبد الفقير العلم بالحقيقة عند العليم الخبير  
 والربع المضارع اتصل به نون جمع المؤنث بئى به لكون الاخر بمنزلة الموصولة  
 وعلى التكون جملا على الماضي او نون التاكيد حقيقة او ثقيلة انما يبنى بها  
 لكونها بمنزلة الجوز فلو دخل الاعراب قبلها لم يدخل وسط الصلة  
 ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبنى على الضم في جمع المذكر  
 ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة للماضى ليدل على الياء  
 المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكرها في الاستئذان وقال بعض الكمال بئى  
 مع الثاني على الفتح ان لم يقع بينهما فروع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب  
 تقدير الوقوع الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجز لانهم عدوا هذا الضمير  
 جزءا من الفعل مستدلا لا يمكن ان يضر بنحو جعله نون بعد اعرابا  
 مثال الاول نحو يضرب الغائبة وتضرب الحاضرة وهل يضر بفتح الباء سم  
 او ضمها وهل تضرب بفتح الياء او ضمها او كرها والنون فيها خفيفة  
 او ثقيلة

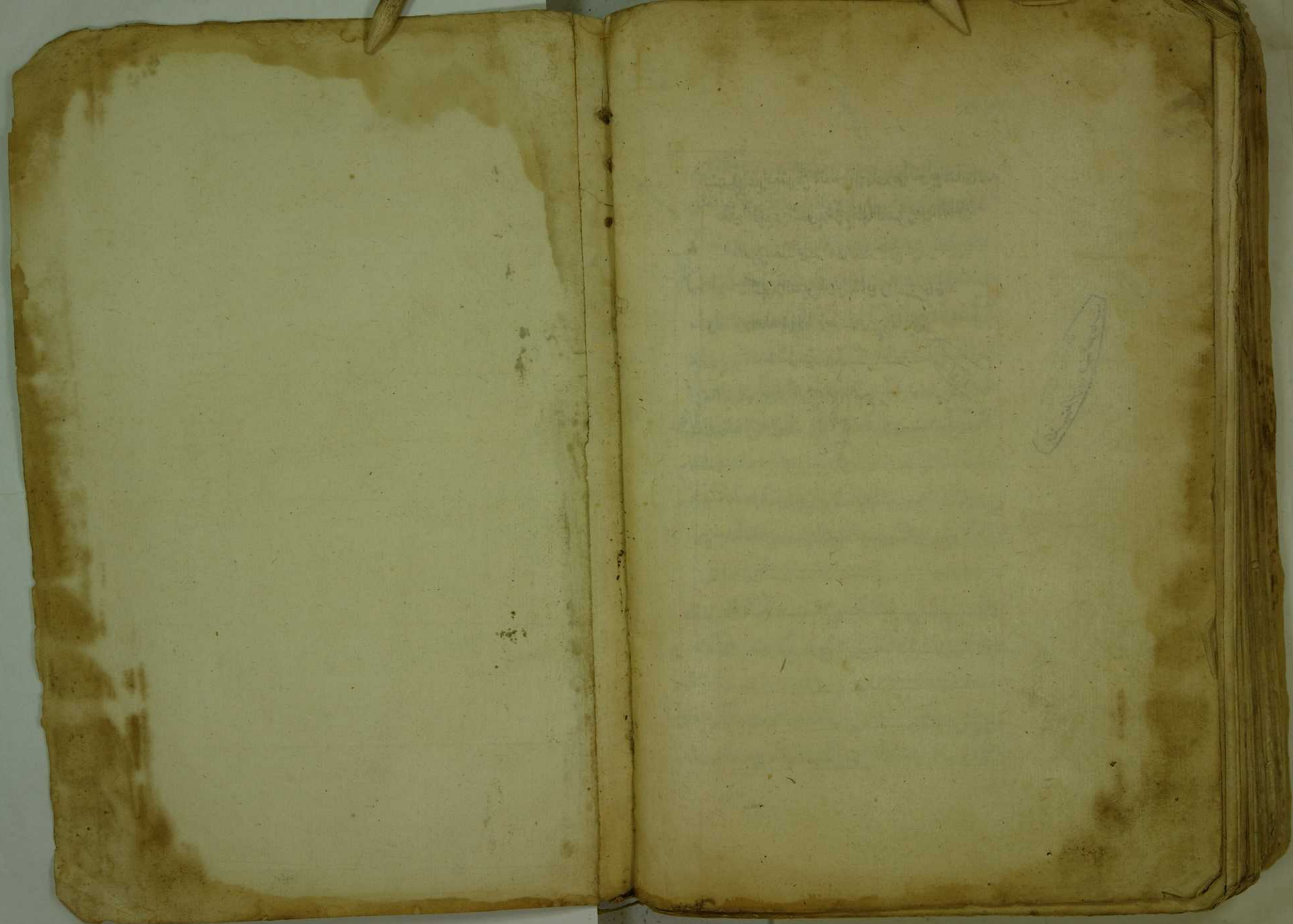
ط  
 بينما بالضمير ونظر الخبير  
 ادق وبالقبول احو  
 لان هذا الفصل

او ثقيلة وهذه الالفاظ من قبل الهمزة يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند  
 وجود ر و ط و ك وان كان بناؤها غير لازمة لانفتاحه عند عدم احدها  
 واما جازم البناء فالظروف المضافة لا الجملة ولا اذا المضافة اليها فانها اى  
 الظرف يجوز بناؤها لاكتسابها اياها من المضار اليه بلا واسطة او على  
 على الفتح المحققة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين اى صدقهم وحق  
 حينئذ ويومئذ اى حينئذ كان كذا ويوم اذ كان كذا واليه يجب  
 تقدم لزوم التاكيد وكذلك جواز البناء على الفتح كتساب المنفعة  
 مثل وغيره المضافة لا ما والى ان المصدرين مع مدخولهما وان المشددة  
 كذلك مثل قياى مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم ونحو قول غير  
 ما تقول وان تقول وانك تقول واسم لا عطى على الظروف المكررة صفة  
 لا المتصل بها العز والتكررة صفت للاسم وقد سبق حكم اسم الغير المكررة  
 والمفصول عنها والمضار وشبهه والعرفه نحو لا حول عن المعصية ولا قوة  
 على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤها على الفتح على  
 الاصل المذكور والعطف عطى معزول او جملة بتقدير الخبير للاولى ور  
 رفعها على الاستدلال ليطابق السؤال لانه جوابا بغير  
 الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا  
 على لفظ الاو او جملة التريب منوفا الاعراب ورفعه عطفا على محل











تعريف الاستاذية تعريف

King Saud

University

1957

جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University



وإذا ضاع له سفي أو ابقي اللهم راد الضالة وهادي  
المضللة أنت تهدي من الضلالة اردد علي ضالتي  
بتدريتك وسلطانك فانها من عطاائك ومن فضلك  
طبراني رحمه الله أو يتروقا، ويصلي ركعتين  
ويتشبهه ويقول بسم الله يا هادي الضال و راد  
الضالة اردد علي ضالتي بعزتك وسلطانك  
فانها من عطاائك وفضلك حصن حصين